العلاقات الإسرائيلية التركية بعد أزمة الخليج الثانية

إعداد الطالب

أمجد عبدالله صالح القواسمة

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد فضة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في
العلوم السياسية
كلـــية الدراســـات العلـــيا
الجامعة الأردنية

كانون الأول ٢٠٠١

الجامعة الأردنية

الدراسات العليا

العلوم السياسية

العلاقات التركية- الإسرائيلية بعد أزمة الخليج الثانية

The Turkish- Israeli Relations after the Second Gulf Crisis

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

إعداد الطالب

أمجد عبدالله صالح القواسمة

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد فضة

وقدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على

درجة الماجستير للعلوم السياسية في الجامعة الأردنية

٢٠٠١

محتويات الدراسة

الموضوع	الصفحة
محتويات الدراسة	ب
قرار اللجنة	ج
الإهداء	ح
الشكر	خ
قائمة الجداول	د
قائمة الخرائط	ذ
الملخص باللغة العربية	ر
المقدمة	١
الفصل التمهيدي:	٧
المبحث الأول: العلاقات العثمانية- اليهودية	٨
المطلب الأول: الوجود اليهودي في تركيا	٨
المطلب الثاني: دور اليهود الأتراك في بناء الجمهورية الحديثة	١٤
المبحث الثاني: العلاقات التركية الإسرائيلية منذ عام ١٩٤٩	١٩
المطلب الأول: العلاقات التركية الإسرائيلية من عام (١٩٤٩-١٩٨٠)	١٩
المطلب الثاني: العلاقات التركية الإسرائيلية في الثمانينات	٢٧

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الفصل الأول: العوامل المحفزة لتطور العلاقات التركية الإسرائيلية

بعد أزمة الخليج الثانية ٣٧

المبحث الأول: العوامل المحفزة لتطور العلاقات التركية- الإسرائيلية ٣٨

المطلب الأول: العوامل المحلية ٣٨

المطلب الثاني: عوامل البيئة الإقليمية ٥٨

المطلب الثالث: عوامل البيئة الدولية ٧٤

المبحث الثاني: الإستراتيجية الأمريكية والعلاقات التركية الإسرائيلية ٨١

المطلب الأول: الإستراتيجية الأمريكية والعلاقات التركية الإسرائيلية ٨١

المطلب الثاني: التطورات الدولية والإقليمية المساهمة في التحول

نحو الشرق أوسطية ٩٠

المطلب الثالث: التصورات الإسرائيلية والأمريكية والتركية للشرق أوسطية ٩٧

الفصل الثاني: العلاقات التركية الإسرائيلية وأبعادها ١٠٨

المبحث الأول: العلاقات التركية الإسرائيلية بعد أزمة الخليج الثانية ١٠٩

المطلب الأول: تطور العلاقات الإقتصادية التركية الإسرائيلية ١٠٩

المطلب الثاني: التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل ١٢٠

المبحث الثاني: أبعاد العلاقات التركية الإسرائيلية ١٣٩

المطلب الأول: الأبعاد السياسية ١٣٩

المطلب الثاني: الأبعاد الإقتصادية ١٤٦

المطلب الثالث: الأبعاد العسكرية- الأمنية ١٥٦

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

الفصل الثالث: التحول نحو الشراكة الإستراتيجية ومستقبل العلاقات بين البلدين..... ١٦١

المبحث الأول: التحول نحو الشراكة الإستراتيجية ١٦٢

المطلب الأول: العلاقات الخاصة بالسيطرة على المياه في الشرق الأوسط ١٦٢

المطلب الثاني: تعديل الوظيفة الإقليمية لتركيا وإسرائيل تجاه

جمهوريات أواسط آسيا الإسلامية ١٨٣

المبحث الثاني: إنعكاس العلاقات التركية الإسرائيلية على الأمن القومي

العربي ومستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية..... ١٩٧

المطلب الأول: انعكاس العلاقات التركية الإسرائيلية على الأمن القومي العربي ١٩٧

المطلب الثاني: نظرة في مستقبل العلاقات التركية- الإسرائيلية..... ٢٠٧

الخاتمة والإستنتاجات ٢٢١

قائمة المصادر والمراجع ٢٢٨

الملخص باللغة الإنجليزية..... ٢٤٩

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ج

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: ٢٧/كانون الأول/٢٠٠١

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور محمد فضة، رئيساً أستاذ السياسة الخارجية	.....
الدكتور عبد الله نفرش، عضواً أستاذ مشارك علاقات دولية	.....
الدكتور ذياب مخادمة، عضواً أستاذ مساعد علاقات دولية	.....
الدكتور مسعود الربضي أستاذ مساعد الفكر السياسي	.....

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: ٢٧/كانون الأول/٢٠٠١

الملخص

العلاقات التركية- الإسرائيلية بعد أزمة الخليج الثانية

إعداد

أمجد عبدالله صالح قواسمة

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد فضة

لقد تناولت هذه الدراسة العلاقات التركية -الإسرائيلية بعد أزمة الخليج الثانية، هادفةً للتعرف إلى العوامل التي حفزت وأثرت في طبيعة مثل هذه العلاقات بين البلدين، وتحليل هذه العلاقات وأبعادها، ومحاولة بناء رؤية واقعية لهذه العلاقات. وقد تم تحقيق أهداف الدراسة بإستخدام كل من المنهج التاريخي والتحليلي، والذي انعكس في ترتيب البحث في ثلاثة فصول وهي: العوامل التي تحفز تطور العلاقات التركية الإسرائيلية، أبعاد العلاقات التركية- الإسرائيلية، التحول نحو الشراكة الإستراتيجية ومستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية. ولقد ساهم هذا التقسم في فهم أفضل للعلاقات التركية- الإسرائيلية ما بعد حرب الخليج الثانية، وكشف عن درجة مساهمة هذه العوامل الحافزة بين البلدين في التحول نحو شراكة إستراتيجية في قضايا المياه، ومنطقة أواسط آسيا، والأمن. وكذلك دراسة تأثير هذه العلاقات في الأمن القومي العربي.

ولقد تم التوصل إلى إستنتاجات أهمها أن تطور العلاقات التركية- الإسرائيلية خضع لعوامل محلية وإقليمية ودولية مختلفة والتي أدت إلى تقارب البلدين. وفضلاً عن ذلك، فمن الملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية لعبت دوراً حافزاً في تنشيط هذه العلاقات من أجل تنفيذ الأجندة الأمريكية (النظام الشرق أوسطي)، كما أن هناك إنعكاس وتأثير واضح على الأمن القومي العربي. وفي النهاية، خلصت الدراسة إلى أن العلاقات بين البلدين تتضمن مدخلاً نفعياً حيث تسعى كل دولة نحو تحقيق مصالحها الخاصة من خلال الدولة الأخرى.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المقدمة

بعد نشوء إسرائيل في عام ١٩٤٨، كانت تركيا في مقدمة الأقطار الإسلامية التي اعترفت بها، اعترافاً واقعياً وصريحاً، ودخلت معها في علاقات دبلوماسية. وكانت هناك أسباب عديدة للاعتراف التركي بإسرائيل، وفي مقدمتها دور جماعات الضغط اليهودية، ويهود الدونمة في تركيا التي نشطت للتمهيد بدفع تركيا إلى مثل هذا الاعتراف. كما أن تركيا كانت في هذه الحقبة بحاجة إلى مساعدة الولايات المتحدة لوقوفها معها ضد الاتحاد السوفياتي، الذي كان يطالب بتعديل ميثاق مونترو، وتعديل الحدود مع تركيا، وإقامة دولة للأكراد فيها، ومن هنا جاء التنسيق بين الولايات المتحدة، وجماعات الضغط اليهودية ويهود الدونمة في تركيا.

نرى أن العلاقات التركية – الإسرائيلية لم تقتصر على الاعتراف والتمثيل الدبلوماسي، وإنما توجد محاولات لتجاوز ذلك المستوى وإيجاد علاقات متنوعة وشاملة امتدت إلى كافة المجالات الاقتصادية والثقافية والعسكرية. فنرى أن السلطات التركية سمحت لهجرة اليهود إلى إسرائيل في عقد الخمسينات، وتبع ذلك قيام العلاقات الاقتصادية بين الدولتين وكانت إسرائيل بحاجة إلى هذا الجانب من التعاون، وذلك لجعل تركيا سوقاً للصادرات الإسرائيلية بسبب المقاطعة العربية ومحاصرتها لها، وهذا يسهل على إسرائيل عملية التبادل التجاري وتصدير منتجاتها إلى تركيا، واستمرت العلاقات بين البلدين منذ الخمسينات في تطور متزايد، حتى توجت بتوقيع اتفاقية التعاون العسكري بين البلدين في ٢٣/شباط/١٩٩٦م. وهكذا نلاحظ مدى اهتمام إسرائيل بتطوير علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع تركيا وما تحققه من مزايا بالنسبة لها، وكذلك الحال بالنسبة للأخيرة حيث تحقق من علاقاتها مع إسرائيل مصالح ذاتية وزيادة وزنها الإقليمي والدولي وتعزيز مكانتها.

تشهد العلاقات التركية – الإسرائيلية منذ أزمة الخليج الثانية وبعد انتهاء الحرب الباردة والبدء بالعملية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، مزايداً من التقدم والتطور، فلقد ساهمت المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين بتطوير العلاقات بين البلدين، حيث انتهاء الحرب الباردة وبدء أزمة الخليج الثانية والعملية السلمية وكذلك الحال بالنسبة إلى العوامل الإقليمية فيما يتعلق بالنسبة لتركيا وتوترت مع الدول المجاورة، أما العوامل المحلية حيث المؤثرات التي تكون داخل جسد الدولة، إضافة إلى المساهمة الأمريكية في تطور ورعاية العلاقات بين تركيا وإسرائيل وذلك لتحقيق المشروع الأمريكي للمنطقة (النظام الشرق أوسطي) التي تسعى الولايات المتحدة إلى تشكيله في المنطقة.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

مشكلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على طبيعة العلاقات بين تركيا وإسرائيل بعد أزمة الخليج الثانية، حيث يعتبر العقد الأخير من القرن المنصرم بمثابة نقطة تحول في مجمل العلاقات الدولية، فلقد تطورت العلاقات بين تركيا وإسرائيل تطوراً نوعياً في المجال العسكري والاقتصادي والأمني، فمهمة هذه الدراسة هي إعادة تركيب العناصر التي انطوت عليها العلاقة وتحليلها للإجابة على ما إذا كانت التغييرات الدولية الراهنة والتغيرات المحلية والإقليمية ستؤثر في العلاقات التركية – الإسرائيلية بحيث تتحسن وتتراجع أهميتها أم أنها سوف تستمر وتتطور؟

فرضيةَ الدراسةَ:

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الفرضيات الآتية:

١- تأثرت العلاقات التركية – الإسرائيلية بالمتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية التي حدثت بعد أزمة الخليج الثانية، والتي أسهمت في توفير البيئة الملائمة لتركيا لتعديل علاقاتها مع إسرائيل إيجاباً.

٢- كلما ساندت الولايات المتحدة الأمريكية العلاقات التركية – الإسرائيلية، كلما أدى ذلك إلى تعميق تلك العلاقات، وبالتالي تحقيق الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط (النظام الشرق أوسطي).

٣- التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل يعد متغيراً جديداً في المنطقة يثير كثيراً من التساؤلات ويولد حالات من الرفض في دول الجوار الجغرافي.

جميع الحقوق محفوظة
مركز إيداع الرسائل الجامعية

ومن أجل برهنة صحة هذه الافتراضات تطلب الأمر طرح مجموعة من التساؤلات أهمها:-

١- هل المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية تؤثر في المحيط الإقليمي للشرق الأوسط، بشكل كاف للحصول على هذا النوع من الالتقاء الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل؟

٢- هل تؤثر الولايات المتحدة الأمريكية في إنضاج هذه العلاقة والعمل على تقويتها وتوطيد أواصرها؟

٣- هب بشكل التعاون التركي الإسرائيلي في المجال العسكري تعاوناً خاصاً بهذا المجال، أم أنه يدعم كافة المجالات الاقتصادية والأمنية والسياسية؟

٤- ما هي الانعكاسات الإستراتيجية للعلاقات التركية – الإسرائيلية ؟

أهمية الدراسة:

تكمل أهمية الدراسة في أن العلاقات التركية – الإسرائيلية بدأت بعد أزمة الخليج الثانية تأخذ منحنى صاعداً بالتطور في العلاقات بين البلدين، حيث اشتملت على مختلف المجالات بخاصة المجال العسكري والأمني، وساهم في هذا التطور حدوث تطورات دولية وإقليمية قد تكون أسهمت بشكل أو بآخر في تنمية العلاقات بين البلدين، فجاءت هذه الدراسة لإيضاح هذا النمو في العلاقات بين الدولتين.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

فترة الدراسة:

هذه الدراسة تحدد فترتها ما بعد أزمة الخليج الثانية، وتحدد بالسنوات من عام (١٩٩٠م – ٢٠٠١م) وقد تعود إلى ما قبل عام ١٩٩٠ في بعض النقاط.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف هي:-

١- إبراز طبيعة العلاقات بين تركيا وإسرائيل وبشكل خاص بعد أزمة الخليج الثانية.

٢- مدى تأثير هذه العلاقة بين البلدين في مجمل العلاقات في منطقة الشرق الأوسط.

٣- تحقيق التعرف إلى أهداف كل من الدولتين وما تريد كل دولة تحقيقه من وراء هذه العلاقة.

٤- معرفة مجال العلاقة بين البلدين السياسية والاقتصادية والعسكرية والتعرف إلى أبعاد هذه العلاقة.

٥- توضيح الدور الأمريكي في تنمية العلاقات بين تركيا وإسرائيل وعلاقتهما بالشرق أوسطية.

٦- فهم موقف وسياسة كل من تركيا وإسرائيل من مسألتين هما المياه وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية.

٧- مدى تأثير انعكاس هذه العلاقة على الأمن القومي العربي؟

الدراسات السابقة:

تناولت الكثير من الدراسات العلاقات التركية الإسرائيلية ومن أهمها:

١- عابدة سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة التركية، وتحدثت هذه الدراسة في جانب منها عن الوجود اليهودي في تركيا وعن تاريخ العلاقات التركية الإسرائيلية[١]، وتحدثت حول الحلف التركي الإسرائيلي والدعم الأمريكي لهذا الحلف.

٢- يوسف الجهماني، تركيا وإسرائيل[٢]، تناولت هذه الدراسات العلاقات العثمانية اليهودية ثم الحديث عن العلاقات التركية الإسرائيلية والتعاون بين البلدين، وأبعاد هذه العلاقات.

٣- جلال معوض، عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات[٣]، وتحدثت هذه الدراسة عن العوامل المساهمة في تطور العلاقات بين البلدين في التسعينات بعد أزمة الخليج الثانية وبدء عملية التسوية السلمية بين الفلسطينية وإسرائيل والحديث حول تأثير النظام الشرق أوسطي.

---

[١] عابدة سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة التركية – الإسرائيلية، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٩٧.

[٢] يوسف الجهماني، تركيا وإسرائيل، الطبعة الأولى، دار حوران للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٩٩.

[٣] جلال معوض، عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات، شؤون عربية، العدد٩٨، القاهرة، ١٩٩٧.

منهجيةَ الدراسةَ:

تعتمد هذه الدراسة على استخدام المناهج الآتية:

١- المنهج التأريخي وذلك لأنه أقرب المناهج لدراسة العلاقات الدولية حيث سيتم اللجوء إلى إستقراء الماضي بمداخله المتعددة، ودراسة التطورات في جوانب العلاقات بين تركيا وإسرائيل منذ سنة ١٩٤٩.

٢- المنهج الوصفي التحليلي حيث إعتمد على تحليل الموضوع قيد البحث إلى العناصر والعوامل الوثيقة الصلة به وفهمها لمعرفة طبيعة ومضمون العلاقات فيما بينها ووظيفة كل منها.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

محتويات الدراسةَ:

لقد تم تقسيم الدراسة انطلاقاً من الفرضيات في الدراسة حيث قسمت الدراسة إلى فصل تمهيدي دار حول دراسة الخلفية للعلاقات العثمانية – اليهودية في المبحث الأول والعلاقات التركية – الإسرائيلية في المبحث الثاني. وثلاثة فصول رئيسة فشرح الفصل الأول ومن خلال مبحثين: الأول العوامل المحفزة لتطور العلاقات التركية – الإسرائيلية بعد أزمة الخليج الثانية، والثاني الاستراتيجية الأمريكية، والعلاقات التركية – الإسرائيلية.

أما الفصل الثاني فقد تناول في المبحث الأول العلاقات التركية – الإسرائيلية بعد أزمة الخليج الثانية، أما الفصل الثالث فقد تناول المبحث الأول التحول نحو الشراكة الإستراتيجية فيما يتعلق بالمياه وآسيا الوسطى، أما المبحث الثاني انعكاس العلاقات التركية – الإسرائيلية على الأمن القومي ومستقبل العلاقات بين البلدين.

وانتهت الدراسة إلى خاتمة واستنتاجات لخصت ما توصلت إليه الرسالة.

الفصل التمهيدي

الجذور التاريخية للعلاقات التركية – الإسرائيلية

ثمة مفارقة في العلاقات اليهودية– العثمانية سابقاً والإسرائيلية– التركية لاحقاً ينبغي للمهتمين بمثل هذه الدراسات الوقوف عندها وعدم تجاوزها، ففي الوقت الذي أصدرت فيه الدولة العثمانية أول قرار رسمي ضد هجرة اليهود الروس إلى فلسطين، نجد أن تركيا الحديثة الأتاتوركية "هي أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل عام ١٩٤٩ وتقيم معها علاقات شتى، على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

ومما لا شك فيه هو أن تحليل التطورات الحاصلة على صعيد العلاقات التركية– الإسرائيلية، بكل ما تمثله هذه التطورات من أهمية سواء على الصعيد الإقليمي أو العالمي، لابد أن يجرنا للبحث في الأصول التاريخية التي تكمن خلف تلك العلاقة بين البلدين، فلا شك أن تلك العلاقة قد مهد لها التاريخ، وكرستها عوامل قديمة أسهمت في توقيع الإتفاقيات المختلفة والتي توجت بالإتفاقية العسكرية عام ١٩٩٦، وهذا ما سيحاول الفصل تناوله في مبحثين أساسيين الأول سيركز على العلاقة العثمانية– اليهودية، أما الثاني فسيتناول دراسة إسرائيل ككيان سياسي وعلاقتها بتركيا الحديثة.

المبحث الأول

العلاقة العثمانية- اليهودية

يتناول هذا المبحث دراسة تاريخية العلاقات بين العثمانيين واليهود، من أجل معرفة من هم يهود الدونمة الذين ظهروا في تركيا، ثم الحديث حول الوجود اليهودي في تركيا، فضلاً عن دراسة دور اليهود في بناء الجمهورية التركية الحديثة.

المطلب الأول

الوجود اليهودي في تركيا

تمَّ تناول هذا المطلب من زاويتين، حيث الأولى نتعرف من خلالها عن يهود الدونمة في تركيا، أما الثانية نتعرف حول الجذور التاريخية للوجود اليهودي في تركيا.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

أولاً: يهود الدونمة

الدونمة هي كلمة تركية تعني المتخفي، وقد أطلقت على اليهود الذين أتوا إلى تركيا وأخفوا أسمائهم اليهودية وتكلموا بأسماء عربية وتركية[1]، وقد ظهرت هذه الطائفة من اليهود في تركيا في نهايات عهد السلطة العثمانية وتستروا بستار الإسلام لتحقيق أهدافها في الوصول إلى السلطة وتحقيق المآرب اليهودية بأيدي تركية مسلمة[2].

يعود تاريخ إنشاء يهود الدونمة إلى الإسلام إلى القرن السابع عشر حينما أدعى حاخام يهودي في أزمير ويدعى "شبتاي زيفي" وهو من أبوين يهوديين من أصل أسباني، كان أبوه قد قدم إلى أزمير من المورة في بلاد اليونان اليوم، حيث أدعى أنه المسيح إبن الله، ولقد كان شبتاي منذ نعومة أظفاره مولعاً بقراءة الكتب الدينية، التي أدرك من خلالها أن قومه يؤمنون بأن

---

(1) عزة جلال هاشم، "الأقلية اليهودية في تركيا"، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣١، ١٩٩٨، ص١٩١.

(2) خلدون السعد، "لجنة التحالفات... إستراتيجية صهيونية"، صحيفة الدستور، الملف السياسي، عمان، العدد٢، ٢-٨-١٩٩٧، ص١٨.

عيسى ليس هو المسيح المنتظر الذين تتحدث عنه كتبهم[١]، ونظراً للذكاء الذين تميز به، وإستغلاله حقيقة أن النبوءات كانت تشير إلى خلود المسيح في المرحلة التي عاش فيها، فادعى أنه المسيح المنتظر ١٦٤٨م (كي يقود اليهود في صورة المسيح، وأنه سوف يحكم العالم في فلسطين ويجعل القدس عاصمة للدولة اليهودية)[٢].

لقد صادفت دعوة شبتاي قبولاً كبيراً لدى جموع غفيرة من شتى بقاع الشتات اليهودي، حيث أيدها كثيرٌ من اليهود المتنورين من أصحاب المال والجاه في المناطق المختلفة[٣]. وكان شبتاي قد حدد بأن الخلاص سوف يكون بسنة ١٦٦٦، وقد جاء في بيان موجه إلى اليهود: "من إبن الله الولد الأول والوحيد له شبتاي زيفي المسيح والمنقذ الإسرائيلي، إلى بني إسرائيل اليوم...، وينبغي تحول آلامكم إلى مسرات وصيامكم إلى التنعم بالملذات، يا بني إسرائيل لن يكون لكم بعد اليوم بكاء"[٤].

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وقد ثار حاخامات اليهود على شبتاي. لأنه أخذ يسحب البساط من تحت أقدامهم، وبالتالي تجريدهم من السلطة الدينية المطلقة التي كانوا يتمتعون بها في صفوف الجالية اليهودية، ولقد إجتمع مجلسهم الأعلى وحكم عليه بالإعدام، ولكن السلطات العثمانية لم تنفذ الحكم لأنه لم يصدر عن السلطة القضائية الرسمية[٥]. ولقد زاد من شهرة شبتاي في أوساط اليهود، عندما قامت فتاة يهودية تدعى سارة بادعائها أنها رأت حلماً مفاده أن المسيح المنتظر سوف يظهر في هذه المرحلة وأنها ستتزوجه، فقام شبتاي بالإقدام بالزواج منها، فأدى هذا إلى إرتفاع مكانتهما

---

(١) يوسف الجماني "تركيا وإسرائيل"، الطبعة الأولى، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٩، ص١١.

(٢) محمد شريف الجيوسي، "اليهود وتركيا منذ القرن السادس عشر"، صحيفة الدستور، الملف السياسي، عمان، العدد ٢٠، ٣-٨-١٩٩٧، ص١٦.

(٣) محمد شريف الجيوسي، المرجع نفسه، ص١٦.

(٤) يوسف الجماني، مرجع سابق، ص١١.

(٥) المرجع نفسه، ص١٢.

سوية بين أوساط الجالية اليهودية من جديد[1]، ولكن بعد أن عدوه وأصبح بشكل خطراً وتهديداً فعلياً تم اعتقاله. وخلال التحقيق معه قال المحقق له: بما أنك تدعي النبوة فدعنا نرى معجزاتك. الآن سنجردك من جميع ملابسك، وسنجعل جسدك مرمى لأسهم رماتنا، فإذا لم يصبك أي سهم سيسمح لك السلطان بمتابعة دعوتك بين أهلك، فأدرك شبتاي بأن السلطان يرغب بقتله بطريقة مشروعه، لذا أعلن إنكاره لكل ما قيل حوله، ثمَّ عرض عليه الإسلام فدخله تحت إسم محمد عزيز أفندي ولبس كذلك الجبة والعمامة[2].

إثر ذلك قرر السلطان تعيينه رئيساً للأذنة، وبعد أن إستقرت ظروف شبتاي في القصر، أستأذن شبتاي السلطات العثمانية بدعوة اليهود إلى الإسلام في الدولة حيث تتواجد الجالية اليهودية ليقوم بـ "هدايتها" إلى الإسلام، فأذن له منتهزاً الفرصة للإنطلاق بين اليهود من جديد، مواصلاً دعوتهم إلى الإيمان به وحثهم على ضرورة تجمعهم معلنين في ظاهرهم الإسلام مبطنين الشبتائية[3]، وبالتالي فقد بدأ أتباع شبتاي يدخلون الإسلام أفواجاً.

ثانياً: الوجود اليهودي في تركيا (جذوره)

إن الوجود اليهودي في تركيا قديم، حيث يسبق ولادة الدولة بقرون عديدة وقد جاء معظمهم بعد عام ١٤٩٢، ففي هذا التاريخ غير مفهوم فرديناند والملكة القشتالية إيزابيلا إسترداد إسبانيا من المسلمين، فبدأت إسبانيا تقوم بحملة تطهير واسعة النطاق على المسلمين واليهود، وعرض على اليهود خياراً من إثنين وهما: إما تغيير دينهم وإعتناق المسيحية أو المغادرة، فالأغلبية من اليهود قررت عدم المجازفة بحياة المنفى وبالتالي ارتد عن يهوديته واعتنق المسيحية، أما الذين حافظوا بصورة سرية على دينهم، مع التظاهر بإعتناق المسيحية، فقد قضى

---

(1) يوسف الجهماني، مرجع سابق، ص١٢.

(2) المرجع نفسه، ص١٢.

(3) محمد الجبوسي، مرجع سابق، ص١٦.

قسم كبير منهم على يد محاكم التفتيش الكاثوليكية المقدسة[١]. وهناك من فضل الموت، على أن يعيش مسيحياً وقد هاجروا عددهم ٣٠٠ ألف، وصل منهم إلى تركيا زهاء ١٠٠ ألف[٢].

ويرى المؤرخون أن الرصيد الأهم الذي حمله معهم يهود إسبانيا معهم بعد أن خسروا ثرواتهم، كان العلم والمعرفة، إذ كانوا أصحاب مهن، وأصحاب خبرة في الصناعة والتجارة، في وصناعة السلاح، لذا أمد هؤلاء بخبراتهم الدولة العثمانية بعناصر نوعية قوية، لا سيما على صعيد الطباعة والحياكة، حيث دخلت أول مطبعة إلى الأراضي العثمانية بعد ٥٠ سنة فقط على ظهور مطبعة غوتنبرغ[٣].

إن معرفة اليهود باللغات العربية وميلهم إلى التجارة وخبرتهم في شؤون المال والصيرفة، أتاحت لهم فرصة تقلد وظائف هامة في الدولة العثمانية، ووسط هذا المناخ من الإيجابية، بدأ اليهود حياتهم في الدولة العثمانية، بحيث أعتبر القرن السادس عشر، الحقبة الذهبية من تاريخ اليهود في تركيا[٤].

شهد هذا القرن وجود شخصيات يهودية عديدة لعبت دوراً بارزاً في حياة الدولة العثمانية، منهم من كان يتعاطى الأعمال المالية والمصرفية ويملك شركات تجارية بحرية كبيرة، وآخرون تعاطوا الأمور السياسية الصرفة[٥]. أما من حيث المكانة الإجتماعية لليهود في المجتمع التركي، فقد أكدت بعض المراجع بأن يهود إسطنبول نافسوا الصدر الأعظم، والوزراء من حيث

---

(١) محمد نور الدين، "تركيا في الزمن المتحول"، الطبعة الأولى، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ١٩٩٧، ص١٢٢.

(٢) يوسف الجهماني، مرجع سابق، ص٨.

(٣) صالح زهر الدين، "اليهود في تركيا ٥٠٠ عاماً"، الطبعة الأولى، دار الصدفة للترجمة والنشر والتوزيع، حلب، ١٩٩٦، ص١٢.

(٤) محمد الجبوسي، مرجع سابق، ص١٦.

(٥) يوسف الجهماني، مرجع سابق، ص١١.

فخامة منازلهم، فقد شكلوا حلقة وصلٍ بين مختلف شرائح وفئات المجتمع، لأنهم كانوا المسيطرين الفعليين على غالبية المهن[١].

إلا أنه مع بدء تراجع نور الدولة العثمانية بدأ يحدث تراجع ممائل في نفوذ اليهود في تركيا، لا سيما في مطلع القرن السابع عشر، بخاصة بعد ظهور حركات "تحرير" يهودية تدعو إلى العودة إلى الأرض الموعودة في فلسطين نتج عنه تؤثر على العلاقات العثمانية اليهودية، بل إن بعض السلاطين مثل مراد الثالث، قال: "ما الذي يحصل فيما لو قطعت رؤوس جميع هؤلاء"[٢]؟ أي يقصد اليهود.

وهكذا دخل اليهود في الدولة العثمانية مرحلة "الإنحطاط" طول القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ولم يعاودوا نشاطهم إلا في مطلع القرن العشرين. فإذا ألقينا نظرة إلى القرن الثامن عشر، فإننا نجد أنه من أصل خمسة آلاف عائلة يهودية في أزمير، كانت (٥٠٠ عائلة) فقط تملك الدكاكين، في حين إتجهت العائلات الأخرى نحو التسول ونحو حلول متواضعة لتدبير المعيشة، كذلك الحال بالنسبة إلى يهود إسطنبول وأدرنه، الذي كان معظمهم من المتسولين والمصدرين والحمالين والبائعين المتجولين، بل إن الحاخامات أنفسهم كانوا يعيشون في ظل فقر مدقع ومزمن"[٣].

أما في القرن التاسع عشر، فقد منح اليهود الأتراك حقوقاً قانونية متساوية مثل حق المساواة امام القانون، وحرية العبادة، وحرية تكوين التنظيمات، وحق التعيين في المناصب الإدارية[٤]. وبالرغم من المعاملة الطيبة التي كان يلقاها يهود الدولة العثمانية على يد السلطان

---

(١) جهاد صالح، مرجع سابق، ص١٠.

(٢) محمد نور الدين، مرجع سابق، ص١٢٨.

(٣) المرجع نفسه، ص١٢٨.

(٤) صالح زهر الدين، مرجع سابق، ١٥.

عبدالحميد الثاني، إلا أنهم لعبوا دوراً بارزاً في الإطاحة به وخلعه عن العرش في عام ١٩٠٩، خصوصاً بعد أن لمسوا منه تمييزاً دقيقاً بين اليهودية كدين، والصهيونية كحركة سياسية تعمل على إغتصاب فلسطين التي كانت إحدى ممتلكات الدولة العثمانية[١]. إستطاع هرتزل الإجتماع مع السلطان عبدالحميد الثاني خلال زيارته يجب أن توجّد الكتابة إما إستنبول عام ١٩٠١، وذلك لمفاوضته حول فلسطين، حيث دخل هرتزل السلطان من مدخل أن تركيا تعاني من الديون الباهظة للغرب ثم تابع حديثه بأن لليهود بنوكاً يملكونها في أوروبا، ويسيطرون على تجارتها[٢]. وبالتالي سوف يتم تسديد ديون تركيا وتطوير السلطنة صناعياً وتجارياً من خلال بنوك أوروبا التي يملكها اليهود.

جميع الحقوق محفوظة

وقدم هرتزل إلى السلطان مبلغ عشرين مليون ليرة ثمناً لفلسطين، فكان الرفض الشديد السلطان عبدالحميد على هذا العرض[٣]. فلجأ هرتزل إلى الأسلوب اليهودي المفضل ألا وهو الرشوة أمام الرفض من قبل السلطان، وبعد موت هرتزل ١٩٠٦ بذلت جهود مكثفة من قبل اليهود من أجل:

١- التخلص من القوانين العثمانية الخاصة بمنع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وكذلك موضوع تملك وشراء الأراضي من قبل المستوطنين اليهود هناك.

٢- محاولة الإطاحة السريعة بحكم السلطان عبدالحميد الثاني، وبدأت التنظيمات والحركات المناوئة لحكم السلطان تحتضن من قبل المراكز الماسونية المنتشرة في أوروبا. وجدير بالإشارة هنا إلى الدور الذي لعبته جمعية الإتحاد والترقي التي اتخذت من سالونيك مقراً لها

---

(١) يوسف الجمعاني، مرجع سابق، ص١٥.

(٢) إلى عبداللطيف أحمد، "موقف الدولة العثمانية من مطامع اليهود في فلسطين"، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٧، ص٣٤.

(٣) جهاد صالح، "الطورانية التركية بين الأصولية والعلمانية"، الطبعة الأولى، الصدفة الطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٨، ص٥٣.

نظراً لوجود أعداد كبيرة من يهود الدونمة هناك فأعلنت الإنقلاب عليه عام ١٩٠٨ وجردته من كل سلطاته حتى أحداث نيسان عام ١٩٠٩ التي عزلته بشكل نهائي عن السلطة.

المطلب الثاني

دور اليهود الأتراك في بناء الجمهورية الحديثة

تشير المصادر التركية إلى أنه كان هنالك نور كبير لليهود الأتراك في بناء الجمهورية التركية الحديثة (الأناتوركية) على أسس عنصرية طورانية[1]. ومع تأسيس الجمهورية فقد إعترفت معاهدة لوزان بحقوق وإمتيازات الأقليات التي بقيت في تركيا ومنها الأقلية اليهودية، إلا أن هذه الصلة المتجددة ما بين اليهود والترك إنقطعت بسبب الدعاية الصهيونية، وما تلا ذلك من فرض "ضريبة الوجود" وهي ضريبة تطال جميع دافعي الضرائب، إلا أن الأسماء سجلت تبعاً لإنتماءاتهم الدينية، وبلغت النسبة المفروضة على المسلمين ٥% والنسبة المفروضة على اليهود ١٠%، بأجبرت هذه الضريبة معظم اليهود على بيع ما يملكون لتسديدها، مما جعلهم ينتهون إلى الإفلاس، ولكن من امتنع عن الدفع فقد أرسل إلى معسكر إعتقال مركزي في "عشق قلعه"[2]، فلقد تلقى اليهود في تركيا ضربة لم يشهدوا مثيلاً لها من قبل منذ مجيئهم من إسبانيا.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية والحملات الصهيونية على النازيين كأعداء للسامية، ألغيت ضريبة الوجود[3]، ومع تأسيس دولة إسرائيل (١٩٤٨) غادر اليهود- ولا سيما الطبقة- الدنيا منهم الفقراء- تركيا إلى الدولة الجديدة حيث غادر تركيا حوالي ٥٠ ألف يهودي بينما بقي فيها

---

(1) يوسف الجهماني، مرجع سابق، ص٢٩.

(2) محمد نور الدين، مرجع سابق، ص١٧٨-١٧٩.

(3) يوسف الجهماني، مرجع سابق، ص٤٧.

أواخر الأربعينات أكثر من ٣٠ ألفاً، وفي مجال التعداد البشري للطائفة اليهودية في تركيا، فنجده منذ هجرتها من أسبانيا أخذ بالتناقص، ونرى أن هناك عاملين أساسيين هما[1]:

١- ضريبة الوجود و"عشق قاله".

٢- إنشاء إسرائيل فكان السبب المباشر في هجرة غالبية الطائفة اليهودية من تركيا وإلى إسرائيل، والجدول الآتي يقدم صورة عن تناقص عدد اليهود المقيمين في تركيا ما بين ١٩٣٥ و ١٩٩٢:

جدول رقم (١)

تزايد أعداد اليهود في تركيا

العام	العدد (بالآلاف)
١٩٣٥	٧٨,٧٣٠
١٩٤٥	٢٦,٩٦٥
١٩٥٥	٤٥,٩٩٥
١٩٦٠	٤٣,٢٢٩
١٩٦٥	٣٨,٢٦٧
١٩٧٣	٣٦,٠٠٠
١٩٩٢	٣٦,٠٠٠

المصدر: الجهماني، مرجع سابق، ص٥٠

في الواقع أن من بقي من اليهود في تركيا في العهد الجمهوري وحتى تأسيس إسرائيل إتجه للقيام بإستثمارات صناعية بحيث أصبحت لهم اليد الطولى في صناعات الأقمشة

---

[1] مأمون كيوان، مرجع سابق، ص٥٠.

والكاوتشوك والحرير والدباغة، وكان لليهود أثناء الحرب العالمية الثانية شركة بواخر في إسطنبول و١٢ مشغل حرير في (بورصة)، وقد كانت هذه تعتمد مالياً على "المؤسسة العالمية لليهودية" التي قدمت مساعدات مالية هامة لدعم اليهود في العالم أجمع[١].

خلال العقود الخمسة المنصرمة من القرن العشرين، تعددت أشكال ومجالات نشاط اليهود الإقتصادي في تركيا، فنرى البعض قد اهتم بالعمل في قطاع النسيج إلى درجة أصبح فيها حوالي ٨٠% من قطاع النسيج بأيديهم في عقد السبعينات، بينما إتجه يهود آخرون نحو العمل في مجال صناعة السيارات، ونشير هنا إلى "برنار ناحوم" الذي كان رائداً لصناعة السيارات في تركيا حيث بدأ العمل في مجموعة "أوتش" عام ١٩٤٤م، وكذلك حال "البيربيلين" الذي كان رائداً للصناعات الكيماوية والذي أسس شركة بإسم "أركيماك" عام ١٩٥٦م، وكذلك كان ظهور قطاع الإعلان التركي بفضل "أيزيتون باروخ" الذي إمتلك أول شركة إعلانية أسسها فرنسي في تركيا عام ١٩٠٨، وكانت لسنوات طويلة شركة الإعلان الوحيدة في تركيا، كما يعد "إيلي راجيمان" أبو الإعلان التركي، وهو مالك شركة "مانا جانس" الإعلانية الشهيرة[٢].

وإلى جانب هذه القطاعات الإقتصادية الهامة يعمل يهود آخرون في مجالات المحاماة والصيدلة وما شابه ذلك، ويلاحظ أنه منذ بداية عقد الثمانينات بدأ رجال الأعمال والصناعة اليهود الذين جهدوا لإخفاء أسمائهم عن الرأي العام التركي في السنوات الماضية، بالظهور إذ برز على هذا الصعيد مؤسسا "الأركو" إسحق آلانون وعزيز قارح، ومؤسس مجموعة "بروفيلو"

---

(١) محمد نور الدين، مرجع سابق، ص١٢٩.

(٢) مأمون كيوان، "الجرح الوثني بين الذاكرة "الجديدة" والصهيونية!!"، صحيفة الدستور، الملف السياسي، العدد ٢٠، عمان، ٣-٨-١٩٩٧، ص١٢.

جاك قمحي الذي أسس "مركز التنمية الإقتصادية" وهو أبرز المؤسسات الأكثر تأثيراً ودعماً للمجموعة الأوروبية في تركيا"[1].

وهكذا نرى أن اليهود بسطوا سيطرتهم على الحياة الإقتصادية في تركيا، كما يمكن الإشارة إلى أنه حتى السبعينات فقد كانوا يملكون ٣٤٠٠ مكتباً للإستيراد والتصدير من بين مجموع المكاتب البالغ عددها ٣٨٠٠ مكتب[2].

ويحظى رجال الأعمال اليهود بنفوذ واسع في وسائل الإعلام التركية، حيث يعبرون عن أنفسهم إعلامياً بإصدار عدة صحف، ولهم صحف خاصة بهم تصدر بشكل يومي أو أسبوعي[3]، ويمتلكون مؤسسة صحيفة (حريت) وهي توزع يومياً ما بين ٨٠,٠٠٠ نسخة ومليون نسخة وشعارها (تركيا للأتراك) وصحيفة (كون أيدين) وترجمتها حرفياً (صباح الخير)، وصحيفة (ملييت) رابع صحف تركيا، وصحيفة (جمهوريت) وكلها صحف عامة مملوكة لدونمة، إلا أن الدونمة يصدرون أيضاً صحيفة (شالوم)، ولكن ليست عامة، أي أنها تستهدف فقط المجتمع اليهودي في تركيا، وقد تأسست عشية قيام دولة إسرائيل، وأسسها "إفرام ليون" بهدف توصيل المعلومات إلى الذين يتحدثون اللغة التركية من اليهود الأتراك واستمر مسؤولاً عن إصدارها حتى عام ١٩٨٣م، وتوقفت عن الصدور ثلاثة أشهر ثم عاودت من جديد الصدور وتصدت لمهمة إصدارها شركة (غوزله م) للطباعة والنشر صاحبها رجل الأعمال اليهودي "ايغريدو باروخ"[4].

---

(1) عزة جلال هاشم، مرجع سابق، ص١٩٢.

(2) شحادة موسى، "علاقات إسرائيل مع دول العالم الثالث"، مركز الأبحاث سلسلة كتب فلسطينية، بيروت، ١٩٧١، ص٣٦٨.

(3) صالح زهر الدين، مرجع سابق، ص٦٢.

(4) عزة جلال هاشم، مرجع سابق، ص١٩٣.

وبالتالي تعتبر الشركات الإعلانية الكبيرة كلها تقريباً ملكاً لليهود[١] وتعد محطة تلفزيون (Show. T.V) من أهم وسائل الإعلام التي يسيطر عليها اليهود في تركيا، علماً أن معظم برامج هذه المحطة يركز على الإثارة السياسية من جهة وإفساد الذوق العام عبر مسلسلات وأفلام على جانب كبير من الخلاعة والإباحية من جهة أخرى[٢] وقد أنشئت هذه المحطة لممارسة المزيد من التأثير داخل تركيا بعد حزب الظبج.

جدول رقم (٢)

أهم الشركات اليهودية العاملة في تركيا		
إسم الشركة	مرتبتها في القطاعين العام والخاص	مرتبتها في القطاع الخاص
Profilo	27	14
Alarko	144	105
صناعة جوارب اسطانبول	١٩٢	١٤٨
Teksiplil	208	162
Derby	236	185
Vakko	289	233
Emboy	319	259

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المصدر: هاشم، المرجع السابق، ص١٩٣.

---

(١) شحادة موسى، مرجع سابق، ص٣٦٨.

(٢) مأمون كيوان، مرجع سابق، ص١٢.

المبحث الثاني

العلاقات التركية- الإسرائيلية منذ عام ١٩٤٩

تابعنا في المبحث الأول الجذور التاريخية للعلاقات التركية- الإسرائيلية، أما في هذا المبحث تمَّ دراسة العلاقات التركية- الإسرائيلية من خلال مطلبين، في المطلب الأول يدور الحديث حول الإعتراف التركي بإسرائيل وتطور العلاقات بين البلدين، وأما المطلب الثاني فيدور الحديث حول تطور العلاقات التركية في الثمانينات.

المطلب الأول

العلاقات التركية- الإسرائيلية من عام (١٩٤٩م- ١٩٨٠)

أولاً: الإعتراف التركي بإسرائيل والعلاقات بين البلدين:

جميع حقوق الطبع محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

حين رفضت الأقطار العربية قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ وقفت تركيا إلى جانب الأقطار العربية في قرارها هذا[1]، وقد مثل ذلك أول موقف رسمي لتركيا من القضية الفلسطينية وإنشاء إسرائيل[2]. وقوبل هذا الموقف بالإستحسان من قبل العالم العربي بأكمله ولكن هذا الموقف لم يستمر طويلاً، حيث تم إنتخاب تركيا ومعها بريطانيا وفرنسا في لجنة التوفيق الدولية (Committee Concilliation)، لغرض تنمية الصلات بين "إسرائيل" وفلسطين بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨، فأدى ذلك إلى خيبة أمل لدى العرب لأن الأقطار العربية صوتت ضد قرار تشكيل اللجنة[3].

---

(1) AYSEGUL SEVER, "The Compliant Ally? Turkey and the West in the Middle East 1954-58", Middle East studies, vol.34, No.2, April 1998, p75.

(2) نجد فتحي صفوت، "موقف تركيا من قضية فلسطين"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٥، بيروت، ١٩٨٦، ص٩٢-٩٣.

(3) صباح محمود، "التحدي الأسرائيلي والصهيوني للأمة العربية والموقف التركي المطلوب"، شؤون تركية، العدد الأول، بيروت، ١٩٨٥، ص١٤.

وبدأت تركيا في عام ١٩٤٩ في تغيير موقفها، حيث عبر عنه التصريح الذي أدلى به نجم الدين ساداك وزير خارجية تركيا آنذاك بحديث إلى وكالة الأناضول التركي في ٨ شباط ١٩٤٩، حيث جاء فيه: "إن إسرائيل أصبحت حقيقة، وإن أكثر من ثلاثين دولة إعترفت بها، وأن العرب في حالة مفاوضة مباشرة معها وفي هذه الظروف يجب علينا أن لا نغير موقفنا في عضوية لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين كما علينا أداء واجبنا في هذه اللجنة على خير ما يرام"[1]. وكانت السمة المميزة للسياسة الخارجية التركية منذ عقد الخمسينات هي البراغماتية السياسية، سواء على صعيد علاقة تركيا بمحيطها الإقليمي "الشرق الأوسط" أو بمحيطها الدولي الأوسع أوروبا والولايات المتحدة من جهة والإتحاد السوفياتي من جهة أخرى.

جميع الحقوق محفوظة

وقد إعترفت تركيا بإسرائيل في آذار ١٩٤٩ وقد كان الإعتراف واقعياً[2]، وفي العام نفسه عين "فيكتور ايجزر" قنصلاً عاماً لإسرائيل في تركيا وفي بداية عام ١٩٥٠م قد إعترفت إعترافاً قانونياً كاملاً بـ "إسرائيل"، وعين "الياهو ساسون" أول وزير مفوض لإسرائيل في تركيا"[3]. وقد أعرب الرئيس التركي، عصمت اينونو، في الخطاب الذي إفتتح به المجلس الوطني التركي عن أمله في "أن تكون هذه الدولة (إسرائيل) عنصر أمن وإستقرار في الشرق الأوسط[4].

---

(1) وصال الجزلوي، "أبعاد التعاون العسكري التركي- الإسرائيلي- دراسة في الدوافع والأهداف"، مرجع سابق، ص٣٥٢.

(2) بنجامين بيت هاحمي، "الأخطبوط الإسرائيلي"، ترجمة محمود برهوم ويوسف أبو لبل، الطبعة الأولى، منشورات دار الكرمل، عمان، ١٩٨٨، ص٢٥.

(3) نجدة صفوت، مرجع سابق، ص٩٤.

(4) المرجع نفسه، ص٩٣-٩٤.

وفي هذا الصدد لابد من التعرض إلى أسباب القرار التركي بالإعتراف بإسرائيل، أي لماذا إعترفت تركيا بإسرائيل؟ نجد أن الأسباب الكامنة وراء إعتراف تركيا بإسرائيل تتمثل بالنقاط الآتية:[1]

١- عدم رغبة تركيا في التورط في قضية تتبناها الدول العربية.

٢- الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الامريكية على تركيا في هذا المجال لا سيما وأن الأخيرة كانت تأمل في الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي.

٣- رغبة تركيا في التخلص من اليهود المقيمين فيها ولا سيما الطبقات الفقيرة منهم.

٤- الإفادة من إنشاء إسرائيل في تنشيط الإقتصاد التركي.

٥- كسب حليف إقليمي في المنطقة لمواجهة الخطر الشيوعي المتعاظم بعد الحرب العالمية الثانية عن حدودها الشمالية والشرقية والغربية (بلغاريا) والتحكم في ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط.

وكانت مكافأة تركيا من قبل الغرب والولايات المتحدة هو تمكنها في ٢١ أيلول عام ١٩٥١ من إستكمال عضويتها في حلف شمال الأطلسي[2]. وأخذ التعاون بينها وبين "إسرائيل" يتطور بشكل تدريجي، ففي مجال العلاقات الإقتصادية، عقدت عام ١٩٥٠ إتفاقية تجارية بين تركيا وإسرائيل[3]. وأدلى القنصل العام الإسرائيلي في إستانبول بتصريح في ١٩٥٤/٢/٢٤ الذي تحدث منه عن أثر هذا الإتفاق التجاري في زيادة حجم التجارة بين البلدين من (٩) ملايين ليرة

---

[1] وصال العزاوي، مرجع سابق، ص٣٥٦.

[2] AYSEG41 SEVER, ibid, p74.

[3] محمد عيسى، "الموقف التركي وأزمة الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد ١٢، القاهرة، ١٩٧٥، ص١١٥.

عام ١٩٥١ إلى (١٣) مليون ليرة عام ١٩٥٢ و(٦٥) مليون ليرة عام ١٩٥٣[١]. كما عقدت إتفاقية للنقل عام ١٩٥١م، الجوي و عملت كثير من الشركات التركية في النشاط الإقتصادي التركي.

أما في المجال السياحي، فقد أدى نشاط الحركة السياحية بينهما منذ ١٩٥٥، إلى تشكيل هيئة لتنشيط السياحة الشعبية وإفتتاح مكتب سياحي لكل بلد في البلد الآخر، وبالتالي تشجيع السياحة وإجتذاب السياح من الدول الأجنبية، وفي نيسان ١٩٥٦، أرسلت تركيا عدداً من طائرات داكوتا إلى إسرائيل لإصلاحها وفقاً لإتفاق سابق عقد في كانون الثاني ١٩٥٥[٢]. شهد عام ١٩٦٥- ١٩٦٦ ذروة التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل بعد أن تم في فترة سابقة إنشاء غرفة تجارية تركية- إسرائيلية مشتركة[٣]. ولذلك فقد ارتفع حجم الصادرات الإسرائيلية من (٥,٧) مليون دولاراً عام ١٩٦٤ إلى (٧,٦) مليون دولاراً عام ١٩٦٦، أما الصادرات التركية إلى إسرائيل خلال المدة نفسها، فقد إرتفعت من (٨,٨) مليون دولاراً عام ١٩٦٤ إلى (١٠,٤) مليون دولاراً عام ١٩٦٦[٤].

ولقد شهدت تلك الفترة تطوراً في مجال التعاون الأمني بين البلدين بموجب إتفاقية "الرمح الثلاثي" المبرمة عام ١٩٥٨ بين تركيا وإسرائيل وإيران، وتنص هذا الإتفاقية على تبادل المعلومات الأمنية كما عقدت اجتماعات دورية بين رؤساء أجهزة استخبارات البلدان الثلاثة[٥]،

---

(١) فاخر آرما أوغلو، "تركيا والصراع العربي- الإسرائيلي) العلاقات العربية التركية من منظور تركي"، ص٥٧.

(٢) محمد إسماعيل، الشمال الإسرائيلي في آسيا، ص١٢٨-١٢٩.

(٣) صباح محمد، مرجع سابق، ص١٦.

(٤) علي الدليمي، "العلاقات الإقتصادية التركية- الإسرائيلية وأثرها في الأمن الإقتصادي العربي"، ص٣٦.

(٥) جلال عبدالله معوض، "السياسة التركية والوطن العربي في الثمانينات"، شؤون عربية، العدد ٦٢، القاهرة، حزيران، ١٩٩٠، ص١٤٤.

وبموجب هذه الإتفاقية أنشأ الموساد الإسرائيلي، مركزاً إستخبارياً" في تركيا أزدهر نشاطه فيما بعد[١].

إن تطور العلاقات التركية- الإسرائيلية في هذه المرحلة رافقته مواقف عديدة جاءت معارضة للمصالح العربية من أهمها:

١- جاء حلف بغداد ليشكل أحد المشروعات الغربية في الدفاع عن الشرق الأوسط، ولعبت تركيا دوراً هاماً في الدعوة إلى حلف بغداد الموقع في عام ١٩٥٥ بين تركيا والباكستان وإيران والعراق[٢]. ولقد حرصت تركيا على تأكيد عدم إشتراك إسرائيل في هذا النظام الدفاعي، فخلال محادثات رئيسي وزراء تركيا والعراق عدنان مندريس ونوري السعيد في الفترة ٩-١٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٤، كانت بمثابة الخطوة الأولى لإنشاء الحلف، فصدر بيان ورد فيه (أن مندريس قدم تأكيدات بأن بلاده لن تتبع سياق معادية للمصالح المشروعة للأقطار العربية". وانعكس الضغط العربي (السوري والمصري) على تركيا والعراق بشأن إسرائيل حول إتفاق حلف بغداد، حيث نصت مادته الخامسة "أن الحلف يبقى مفتوحاً أمام كل دولة، شريطة أن تكون عضواً في الجامعة العربية أو معترفاً بها من قبل الطرفين"[٣]. وكان ذلك يولد عدم إمكانية إنضمام إسرائيل إلى الحلف في ظل عدم الإعتراف بها من قبل العراق وغيره من البلدان العربية.

٢- العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م، حيث قام جمال عبدالناصر بتأميم قناة السويس موجهاً بذلك ضربة مفاجئة لمصالح كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، كون القناة تشكل للدول الغربية ضرورة حيوية لنقل البترول من الشرق الأوسط الذي تعتمد عليه هذه

---

(١) جلال معوض، "السياسة التركية والوطن العربي في الثمانينات"، مرجع سابق، ص١٤٤.

(٢) جهاد صالح، مرجع سابق، ص١٩٣-١٩٤.

(٣) فاخر أوغلو، مرجع سابق، ص٢٥٨.

الدول، غير أن الشيء المقلق لإسرائيل هو تعاظم قوة الجيش المصري نتيجة صفقة السلاح التي نفذها مع الإتحاد السوفياتي. وكانت إسرائيل تهدف من هذا العدوان هو إسقاط نظام عبدالناصر بعد تأميم القناة، بالرغم من تعاطف الرأي العام التركي مع مصر خلال العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، وتأكيده عدوانية إسرائيل وشريكتيها في العدوان، أبدت الحكومة التركية بعض الإعتدال في مواقفها من تجاه العرب، فقامت بسحب السفير التركي من تل أبيب في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٦ وتخفيض العلاقات الدبلوماسية إلى مستوى سكرتير ثانٍ[1]. والملفت للنظر أن هذا الإجراء لم يرتبط بالعدوان على مصر بل بحل القضية الفلسطينية، الأمر الذي سبب عدم الاستقرار في المنطقة من وجهة النظر التركية، لهذا قررت سحب سفيرها من تل أبيب على أن لا يعود إلا بعد حل القضية الفلسطينية حلاً منصفاً وعادلاً. ورغم قرار تركيا هذا الذي يعد خطوة إيجابية في مسار العلاقات التركية-العربية المتردية في تلك المرحلة، إلا أن السفير التركي في إسرائيل أوضح أن هذا القرار "غير موجه ضد إسرائيل" وأن حكومته لا تنوي الإساءة إلى علاقات الصداقة بين البلدين[2].

ثانياً: العلاقات التركية- الإسرائيلية ١٩٦٥-١٩٨٠

لقد أسهمت عوامل كثيرة دفعت تركيا للإدراك بأن من مصلحتها تقليص علاقاتها مع إسرائيل وتحسين علاقاتها مع جيرانها العرب، وتطوير علاقات متنوعة مع أكبر عدد ممكن من دول الشرق الأوسط[3]، ويمكن الإشارة إلى العوامل الآتية:

---

(1) ألبن هوبدي، "التحولات الإستراتيجية الخطيرة"، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٧، ص١٤٢.

(2) أحمد نوري النعيمي، "العلاقات العربية- التركية"، شؤون تركية، العدد الأول، بيروت، ١٩٨٥، ص٦٦.

(3) محمد نور الدين، "تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية"، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٨، ص١٩٦.

ALil, Karaos manoglu, "Turkey Security and the Middle East", Foreign Affairs, 62, No1, 1983.

١- الأزمة القبرصية وعدم مساندة الدول العربية للموقف التركي إزاء هذه القضية لدى عرضها على الأمم المتحدة، وعلى هذا الأساس أخذت تركيا تتقرب من الدول العربية وتبدي إهتماماً واضحاً بالقضايا القومية العربية وبخاصة قضية فلسطين[١].

وكان لتطور الصراع العربي- الإسرائيلي وإندلاع حرب حزيران عام ١٩٦٧م، فرصة مناسبة للأتراك لتغيير سياساتهم الخارجية من العداء السافر والمطلق للقضايا العربية إلى سياسة أكثر توازناً في علاقاتهم حيال العالم العربي وإسرائيل[٢].

ورغم أن الموقف الرسمي التركي لم يحمّل (إسرائيل) مسؤولية العدوان، إلا أن وزير الخارجية التركية جاغلايانجيل دعا في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٢ حزيران ١٩٦٧ إلى إنسحاب "إسرائيل" من الأراضي التي إحتلتها وتطبيق قرارات مجلس الأمن.

وعندما ضمت إسرائيل القدس الشرقية بها إدارياً صوتت تركيا مع قرار الأمم المتحدة بتاريخ ٤ تموز ١٩٦٧ الذي يعتبر القرار الإسرائيلي باطلاً، وكذلك صوتت تركيا إلى جانب العديد من القرارات التي تقدمت بها المجموعة العربية في الأمم المتحدة حيال العديد من القضايا، وأكدت تركيا موقفها الإيجابي بالتصويت إلى جانب القرار الشهير ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ والذي يدعو إلى إنسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة.

وكان لتطور الصراع العربي- الإسرائيلي في أوائل السبعينات وإندلاع حرب تشرين ١٩٧٣ وإعتماد تركيا على النفط العربي أثر كبير في تعميق التوجه التركي نحو العرب، وقد

---

(١) جلال عوض، مرجع سابق، ص١٣٢.

(٢) إرسين كالايجي أوغلو، "السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط: العلاقات العربية- التركية.. إلى أين؟"، في العرب وجوارهم ... إلى أين؟. علي محافظة وآخرون، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص٢٣٥

بادرت تركيا للإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٥ ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني[١].

أما بشأن موقف تركيا من إتفاقية كامب ديفيد فقد أشار تقرير أمريكي إلى ما يلي: "وفي حين أن تركيا لم تؤيد صراحة معاهدة السلام الأمريكية- المصرية الإسرائيلية، فإن واقع احتفاظ تركيا بعلاقات ودية مع كل من مصر وإسرائيل، يوفر دعماً ذا شأن للسياسة الأمريكية. كما أن إحتفاظ تركيا بعلاقات مع إسرائيل ومع معظم الدول العربية – بما في ذلك دول الرفض- ربما يمكن إستغلاله بفاعلية أكبر من قبل الولايات المتحدة"[٢].

٢- إن الإعتبارات الإقتصادية هي غالباً ما تحدد السلوك السياسي الخارجي فلقد كان السلوك السياسي التركي تجاه إسرائيل، يُوحي بأن الاقتصاد التركي على وشك الإنهيار لا سيما بعد تزايد أسعار النفط وعدم قدرة تركيا على تلبية إحتياجاتها النفطية في ظل إقتصاد متدهور، ولهذا إتجهت السياسة التركية صوب الأقطار العربية وبخاصة المنتجة للنفط للحصول على المساعدات الإقتصادية، وقد إتخذت خطوات سياسية قيمة في هذا الإتجاه وعززت علاقاتها مع كل من ليبيا والعراق وبعض دول الخليج العربي[٣].

٣- حدوث تطورات داخلية في تركيا، مع وصول حزب العدالة برئاسة سليمان ديميريل إلى الحكم في تشرين الأول ١٩٦٥، وتبنيه سياسة تقارب مع الدول العربية، فضلاً عن

---

(١) محمود علي الدوه، "العلاقات العربية- التركية والعوامل المؤثرة فيها"، المستقبل العربي، العدد ٤٥، بيروت، ١٩٨٢، ص٦٨.

(٢) مكتبة الكونغرس، إدارة أبحاث الكونغرس، دائرة الشؤون الخارجية والدفاع القومي "تركيا، صعوبات وآفاق". تقرير مرفوع إلى اللجنة الفرعية لأوروبا والشرق الأوسط التابعة للجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الامريكي، مارس ١٩٨٠، دراسات إستراتيجية رقم ١٢، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ص٦٣.

(٣) سما بوليك باشا، "تطور العلاقات بين تركيا وإسرائيل والدول العربية المجاورة"، الباحث العربي، العدد ٤٨، لندن، ١٩٩٨، ص٣٣.

ظهور قوى وجماعات إجتماعية وسياسية جديدة في تركيا أكثر حيوية وإهتماماً من الأجيال العلمانية القديمة المؤسسة للجمهورية التركية بمنطقة الشرق الأوسط وبالدور الذي يمكن لتركيا أن تلعبه فيها في حالة تطوير علاقاتها مع البلدان العربية[1].

المطلب الثاني

العلاقات التركية- الإسرائيلية في الثمانينات

أولاً: الإتصالات التركية- الإسرائيلية في الثمانينات:

تميزت السنوات الأولى في الثمانينات، بوقوع سلسلة من الأحداث كان لها تأثير في السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العرب وإسرائيل.

١- خلال الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، نجحت تركيا إلى حد كبير في الإلتزام بسياسة محايدة إزاء العراق وإيران منذ نشوبها في ٤ أيلول ١٩٨٠ وحتى توقفها في ٨ آب ١٩٨٨. ولقد كان من العوامل الرئيسية لحرص تركيا على تبني هذه السياسة تقديرها أهمية الحفاظ على مصالحها الإقتصادية مع البلدين في مجالات النفط والتجارة والنقل والإنشاءات وغيرها، فكانت تركيا تريد تحقيق فائدة سياسية تتمثل في إنهاك الطرفين واضعافهم، وتحقق مكاسب إقتصادية خلال إستمرار الحرب، الأمر الذي يؤدي إلى أن تصبح تركيا قوة إقليمية كبرى إلى جانب إسرائيل، وبالتالي تصبح منطقة الخليج العربي بأكمله مفتوحة أمام أنقرة[2]. ولكن هذا لم يكن يعني أن تركيا لم تتخلَ عن حيادها طوال السنوات الثمان، فثمة مواقف عديدة دلت على أن تركيا لا يمكن أن تنسى أهمية التنسيق مع الأطراف الدولية والإقليمية التي كان لها مصلحة في إطالة أمد الحرب بقصد إضعاف العراق وإيران، وتأتي

---

(1) جلال معوض، مرجع سابق، ص١٤٤.

(2) شاكر الساموك، "تركيا في الوضع العربي والدولي"، الطبعة الأولى، المنارة للإنتاج الاعلامي والفني، بيروت، ١٩٩٩، ص١٧٦.

الولايات المتحدة وإسرائيل في مقدمة هذه الأطراف[1]. وقد كشف "أودد بنون" الموظف السابق في الخارجية الإسرائيلية بالمطة اليهودية والصهيونية "إتجاهات" في عددها الرابع عشر الصادر في حزيران/ شباط ١٩٨٢، وأكد فيه على أن إسرائيل تسعى لتقسيم العراق إلى ثلاث دول، شيعية في الجنوب وسنية في الوسط وكردية في الشمال[2]. وقد إرتبطت المواقف التركية بسلسلة من الأحداث التي عبرت عن تطابق في منهجية العداء للعراق والإصرار على إضعافه وإستنزاف طاقاته ومن ذلك سماح تركيا لإستخدام أجوائها في نقل أسلحة أمريكية وإسرائيلية إلى إيران من ناحية ودور تركيا في ترتيب مسألة هجرة اليهود الإيرانيين إلى إسرائيل خلال هذه الحرب من ناحية أخرى، كذلك مما أثر على الموقف التركي في هذا الصدد ما يمكن تسميته بتحالف اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة ورموز الجالية اليهودية في تركيا.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

أما بشأن الموقف التركي من الغزو الإسرائيلي لبنان سنة ١٩٨٢، حيث في يوم ٦ حزيران/ يونيو، إجتاحت إسرائيل الأراضي اللبنانية بقوات كبيرة، يساندها غطاء جوي كثيف حتى وصلت العاصمة، وتسببت في قتل العديد من السكان[3].

فقد نظرت تركيا إلى الغزو على أنه يضعف سوريا عسكرياً على يد إسرائيل إبان غزو لبنان، ويخدم ذلك مصالحها المتطابقة بنجاح إسرائيل في توجيه ضربة قوية ضد المنظمات المسلحة المعارضة لتركيا والموجودة في الأراضي السورية اللبنانية.

---

(1) جلال عبدالله معوض، "العلاقات التركية- الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينات"، شؤون عربية، العدد ٨٨، القاهرة، ١٩٩٦ ص١٤٠.

(2) جلال عبدالله معوض، مرجع سابق، ص١٤٠.

(3) نظام شرابي، "أمريكا والحرب السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين"، الطبعة الاولى، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ١٩٩٠ ص٥٩٦.

ولهذا فقد إهتمت الصحف التركية بنشر أنباء إستيلاء الجيش الإسرائيلي على قواعد منظمة التحرير الفلسطينية في جنوب لبنان في حزيران ١٩٨٢، والحصول على وثائق تبرز صلة المنظمة بالجماعات المسلحة التركية المعارضة للحكومة، وبخاصة الجيش الأرمني السري لتحرير أرمينيا[١].

لقد إتسمت هذه المرحلة بإستمرار الإتصالات السياسية بين تركيا وإسرائيل ووجود تعاون في مجالات معينة كالتعاون الأمني الإستخباري بعد غزو إسرائيل للبنان سنة ١٩٨٢ ومحاولة تركيا إشراك إسرائيل في تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول (الغاب) ومشروع أنابيب السلام[٢].

كما تبادلت إسرائيل مع تركيا منذ منتصف الثمانينات موظفين دبلوماسيين رفيعي المستوى دون الإعلان الرسمي عن ذلك، وقد واكب ذلك تصريح إسحاق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي سابقاً سنة ١٩٨٦ للإذاعة الإسرائيلية والذي عبر فيه عن رغبته في زيارة تركيا وتقديره "للمبادرات التركية الطيبة تجاه اسرائيل للعودة بالعلاقات بين البلدين إلى سابق عهدها"[٣].

وقد إتخذت الإتصالات التركية- الإسرائيلية في تلك الفترة طابع الزيارات الخاصة- غير الرسمية، حرصاً من جانب تركيا على عدم الإضرار بعلاقاتها المتنامية مع الدول العربية، وكان أبرزها[٤]:

---

(١) خليل الناصري، "التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية"، الطبعة الاولى، مطبعة ارابا بغداد، ١٩٩٠، ص٢١٥

(٢) جلال عوض، مرجع سابق، ص ١٣٧.

(٣) جلال عوض، مرجع سابق، ص١٣٧.

(٤) المرجع نفسه، ص١٣٨.

١- قام وفد إسرائيلي رفيع المستوى يضم مسؤولين من وزارتي الخارجية والدفاع بزيارة "سرية" إلى أنقرة في أواخر أغسطس/ آب ١٩٨٠ لإجراء مباحثات مع وزير الخارجية التركي خير الدين أركمان بشأن التعاون بين البلدين. ورغم إنكار الخارجية التركية في البداية أمر تلك الزيارة، إلا أن وسائل الإعلام والأحزاب المعارضة التركية كشفت تفصيلاتها.

٢- قام وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق أرئيل شارون (رئيس الوزراء الحالي) بزيارة إلى إستانبول في بداية سنة ١٩٨٤ وذلك للتباحث مع المسؤولين الأتراك بشأن رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، وقد أشارت المصادر التركية آنذاك إلى أن تلك الزيارة كانت شخصية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

٣- وفي ١٩٨٤/٩/١٩ قام وفد تركي بزيارة إسرائيل، ضم أربعة نواب من "الحزب الشعبي" التركي المعارض برئاسة (ثابت ناطوملو) رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس الوطني. وقد التقى الوفد بوزير خارجية إسرائيل آنذاك إسحاق شامير الذي عبر عن أمله في "أن تؤدي هذه الزيارة إلى تعزيز العلاقات بين البلدين".

٤- قام مبعوث إسرائيلي في شباط ١٩٨٦ بزيارة سرية للعاصمة التركية أنكرتها في البداية الخارجية التركية ثم عادت فاعترفت بها رسمياً.

٥- قيام الحكومة التركية منذ عام ١٩٨٦ بإعطاء "الضوء الأخضر" للصحفيين والنواب والشخصيات السياسية والثقافية والحزبية والفنية التركية لتلبية أية دعوة يتلقونها لزيارة إسرائيل.

ثانياً: العلاقات الإقتصادية التركية- الإسرائيلية في الثمانينات:

في عقد الثمانينات حدثت قفزات كبيرة في مستوى تطور العلاقات الإقتصادية بين البلدين بعد إبرام إتفاق للتبادل التجاري، وقد إرتفع حجم التبادل التجاري لا سيما في عامي ١٩٨٥/١٩٨٦ بشكل ملحوظ، ويمكن الإشارة إلى ما يلي:

١- إن حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل قد زاد بين عامي ١٩٨٧-١٩٨٨ بنسبة (٤٧,٧%) من (٦١,٣٦٧) مليون دولاراً إلى (٩٠,٦٣٥) مليون دولاراً[1] وقد بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا (٣٤,٤) مليون دولاراً عام ١٩٨٥ في حين سجلت إستيراداتها من تركيا في العام نفسه (١٢,٧) مليون دولاراً، أما في عام ١٩٨٩ فبلغت صادراتها إلى تركيا (٦٥,٤) مليون دولاراً مقابل إستيراد مبلغ (٣٧,٨) مليون دولاراً[2].

٢- زاد عدد الشركات الإسرائيلية الخاصة العاملة في تركيا من شركة واحدة إستثماراتها (٥٠) ألف دولار في عام ١٩٨٤ إلى (٤) شركات إستثماراتها (٢٢٠) ألف دولار في عام ١٩٨٦، وفي نهاية ١٩٨٨ إرتفع عدد هذه الشركات إلى (٩) شركات إستثماراتها (١,١٢٤) مليار ليرة تركية منها (٦٥٨) مليون ليرة بالعملات الأجنبية بنسبة (٥٠,٠١%) من إجمالي الإستثمارات الأجنبية في تركيا[3].

٣- نشطت بعض "الوكالات الخاصة" في تركيا في الربع الأخير من عام ١٩٨٨، إبان الإنتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، في عملية إرسال عدد من العمال الأتراك للعمل

---

(1) إبراهيم العلاف، "العلاقات التركية مع الكيان الصهيوني منذ أوائل الثمانينات حتى الآن"، آفاق عربية، العدد ٣-٤، بغداد، ١٩٩٩، ص٤٢.

(2) علي الدليمي، مرجع سابق، ص٣٦.

(3) إبراهيم العلاف، مرجع سابق، ص٤٢.

في إسرائيل لتقليل إعتمادها على العمالة الفلسطينية وقدرت مصادر تركية غير رسمية هذا العدد في ١٩٨٩/١/٢٥ بنحو ثلاثة آلاف عامل[1].

جدول رقم (٣)

حجم التبادل التجاري التركي- الإسرائيلي للمدة (١٩٨٠-١٩٨٩)

السنوات	الصادرات التركية	الإستيرادات	الميزان التجاري الفائض
١٩٨٠	١٦,٤	١٠,٤	٦,٠
١٩٨٢	٢١,٤	١٢,٣	٩,١
١٩٨٣	٢٦,٨	١٤,٦	١٢,٢
١٩٨٤	٢٨,٧	٩,٤	١٩,٢
١٩٨٥	٢٤,٤	١٣,٧	٢١,٧
١٩٨٦	٢٤,٠	١٨,٥	١٥,٥
١٩٨٧	٢١,٥	١٩,٩	١١,٦
١٩٨٨	٤٣,١	٢٤,٤	٢,٥
١٩٨٩	٦٥,٤	٢٧,٨	٢٧,٦

المصدر: البيانات للمدة (١٩٨٠-١٩٨٩) من الدليمي، مرجع سابق، ص٣٦

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ثالثاً: الموقف التركي والإسرائيلي من أزمة الخليج الثانية

لابد لنا من ملاحظة أن الإجتياح العراقي للكويت جاء ضمن منطقة تدخل أصلاً في دائرة المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وللغرب بصورة عامة، مما دفع إلى إستثارة الغرب ضد العراق، وكانت وجهة النظر الأمريكية بأن هذا الإجتياح هو عملٌ معادٍ لمصالح الولايات المتحدة الأساسية في المنطقة[2].

---

(1) علي الدليمي، مرجع سابق، ص٣٦.

(2) هشام الدجاني، "تطور العلاقات الأمريكية- الإسرائيلية"، الوحدة، العدد ٩٤، الرباط، ١٩٩٢، ص١٧٨.

وفي يوم ٦ أغسطس ١٩٩٠ أصدر مجلس الأمن بالأمم المتحدة قراره رقم ٦٦١ بفرض عقوبات إقتصادية على العراق، وإنشاء لجنة خاصة تشرف على تطبيق هذه العقوبات[١]. وفي ١٩٩١/١/١٦ أعلن الرئيس بوش الأب للشعب الأمريكي: في بيانه له "لقد أصدرت أوامري إلى جميع القادة بعملياتهم العسكرية ... "عملية عاصفة الصحراء قد بدأت بهجوم جوي"[٢]. ولقد تمثل الموقف الإسرائيلي من الأزمة بأن شنت إسرائيل حملة إعلامية واسعة لإقناع الرأي العام العالمي بـ[٣]:

١- إن الدول العربية لا تحترم مبادئ القانون الدولي وهي دول لا تعترف إلا بمنطق القوة وبالتالي فإن إسرائيل ليست سبب التوتر في المنطقة.

٢- ضرورة تدعيم إسرائيل- الحمل الوديع- في مواجهة الطموحات الشخصية لبعض الزعماء العرب الذي يسعون لضرب إسرائيل وتدميرها.

٣- إن صدام حسين هو هتلر جديد وغزوه للكويت قد يقود إلى حرب عالمية ثالثة.

٤- إن إسرائيل هي السند الوحيد للدول الغربية في المنطقة الحيوية للغرب، كما أنها تمثل المدافع الحقيقي عن مصالح الغرب في منطقة لا تحترم القانون الدولي.

وقال إسحق رابين في مقالاته عن حرب الخليج "ليس لإسرائيل مصلحة مباشرة في التورط في النزاع، مع أن النجاح العراقي على المدى الطويل قد يخلق تهديداً أمنياً خطيراً لإسرائيل" ... "فلولا التدخل الأمريكي لوجدت إسرائيل نفسها اليوم تواجه العراق كدولة قائدة في

---

(١) محمد حسنين هيكل، "حرب الخليج أوهام القوة والنصر"، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط١٠، ١٩٩٢، ص٣٢.

(٢) نورمان شوارتزكوف، "شوارتزكوف في الخليج"، ترجمة حسام الدين مولي، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٣، ص٣٢.

(٣) عماد جاد، "الغزو في الإطار الإقليمي إسرائيل وتركيا"، السياسة الدولية، العدد ١٠٢، القاهرة، ١٩٩٠، ص٧٥.

العالم العربي تدوس كل من يعترض طريقها"[1] فقد إسرائيل إحتمالات التدخل الإسرائيلي في الأزمة. حتى لا يؤدي ذلك إلى زيادة شعبية الرئيس العراقي صدام حسين وتقوية الموقف العراقي بين صفوف الجماهير في العالم العربي[2]. وفي الحقيقة نجد أن هذا الموقف الإسرائيلي أسهمت به الإدارة الأمريكية حيث عملت منذ البداية على ضبط الدور الإسرائيلي في الأزمة وإبعادها عن الحدث، وذلك حتى لا يتحدث أحد حول أن إسرائيل لها علاقة بالتحالف المناهض للعراق، وكما عمد الرئيس جورج بوش الأسبق ووزير خارجيته جيمس بيكر إلى تفادي أي لقاء مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق شامير الأسبق[3]. ولقد مارست الولايات المتحدة في ظل إدارة بوش ضغوطاً كبيرة على تل أبيب لإلتزام الصمت مقابل تعويضها بما يليق عسكرياً وإقتصادياً وسياسياً. وقد بلغ الضغط الأمريكي على إسرائيل مدىً جعل واشنطن ترسل أحد كبار دبلوماسييها للبقاء في تل أبيب لأجل هذا الغرض[4].

جميع الحقوق محفوظة

أما فيما يتعلق بالموقف التركي من الأزمة، لقد سارعت الحكومة التركية بإدانة الغزو العراقي للكويت بمجرد وقوعه والرفض الكامل لهذا الحدث. وطالبته بسحب القوات العراقية فوراً من الكويت إلى حدود ما قبل الأول من آب/ أغسطس ١٩٩٠ وضرورة عودة الشرعية إليها[5]. بالرغم من أن تركيا وجدت أن مصالحها القومية تقتضي منع العراق من تحقيق أية

---

(1) هشام الدجاني، مرجع سابق، ص١٧٨.

(2) أحمد إبراهيم محمود، "سياسات التعامل الإسرائيلي مع الأزمة"، السياسة الدولية، العدد ١٠٢، القاهرة، ١٩٩٠،ص٨٢.

(3) عبد الجليل مرهون، "أمن الخليج بعد الحرب الباردة"، الطبعة الاولى، دار النهار، بيروت، ١٩٩٧، ص٢٧١.

(4) أحمد السلماني، "موقف إسرائيل من الأزمة العراقية"، السياسة الدولية، العدد١٣٢، القاهرة، ١٩٩٨،ص٢٦٢.

(5) عبد السلام نوير، "أبعاد الموقف التركي تجاه أزمة الخليج"، مستقبل العالم الاسلامي، العدد٣، مالطا، ١٩٩١، ص١٤٩.

مكاسب من الغزو حتى لا يتعاظم دورها الإقليمي في المنطقة، إلا أنها تعمدت عدم إتخاذ أية إجراءات ضد العراق إنتظاراً للحصول على المقابل من الولايات المتحدة والبلاد الغربية من خلال المطالبة بتعويض تركيا عن الخسائر الإقتصادية التي ستعاني منها نتيجة لذلك[١].

ومع صدور قرارات مجلس الأمن وبدء تدفق القوات الأمريكية إلى المنطقة، بدأت الولايات المتحدة في تكثيف المفاوضات مع تركيا للمشاركة في أحكام الحصار على العراق. بل والمشاركة في أي إجراء عسكري ضد العراق، وهي المفاوضات التي أسفرت عن حصول تركيا على العديد من المكاسب ثمناً لتبني الموقف الذي أرادته منها الولايات المتحدة[٢].

ففي السابع من آب/ أغسطس قامت تركيا بتنفيذ ما طلبته إدارة بوش بإغلاق أنبوبي النفط العراقي الممتد بين كركوك والموصل. وفرض حظر إقتصادي شامل على العراق عقب قرار مجلس الأمن المطالب بذلك[٣].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

وهكذا ما إن حصلت تركيا على هذه المكاسب حتى سارعت بالموافقة على المطالب الأمريكية وهي[٤]:

١- إغلاق خط الأنابيب العراقي.

٢- وقف العلاقات التجارية مع العراق.

٣- السماح للولايات المتحدة بإستخدام القاعدة العسكرية.

وبالتالي نجد أن تركيا أصبحت طرفاً أصيلاً في مواجهة العراق، وسمحت في اليوم الثاني لنشوب الحرب بإستخدام قاعدتي "انجيرليك" و"دياربكر" من جانب الطائرات الأمريكية

---

(١) عماد جاد، مرجع سابق، ص٧٧.

(٢) المرجع نفسه، ص٧٨.

(٣) مصطفى عبد الحميد ثابت، "العلاقات العربية- التركية بعد حرب الخليج الوضوحات الإقليمية والخيار الإستراتيجي الأطلسي"، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٤١، بيروت، ١٩٩٢، ص١١٦.

(٤) عماد جاد، مرجع سابق، ص٧٨.

في العمليات العسكرية ضد العراق وقد برزت تركيا هذا الموقف رسمياً "بالإلتزام بقرارات الأمم المتحدة بغرض ضمان السلم والأمن في المنطقة والعالم"[١]. وكانت المواقف التركية الإسرائيلية تجاه العراق متماثلة الأولى، بأنه تعاظم القدرات العسكرية قبل الأزمة لم يشكل مصدر تهديد لإسرائيل فحسب، بل تركيا كانت ترى ذلك تهديداً كامناً للأمن القومي التركي، فأزمة الخليج أعطت لتركيا وإسرائيل فرصة ملائمة لتحقيق هدف البلدين في وضع حد لما كانوا يعتبرونه من تهديداً عراقياً محتملاً لأمنهم. والثانية في هذا التماثل هو موقف تركيا وإسرائيل إزاء العراق خلال الحرب رغم إختلاف دور كل منها في إطار "الإدارة الأمريكية حيث إختلفت الإدارة الأمريكية في موقفها إزاء البلدين خلال الحرب، فحاولت الضغط على تركيا في بداية الحرب لفتح جبهة ثانية شمالية ضد العراق، وبالتالي الضغط على إسرائيل حتى لا ترد على الصواريخ العراقية، أما التماثل الثالث فهو رفض لأي مبادرات كالمبادرة السوفيتية والتي كانت تسمح بإنسحاب القوات العراقية من الكويت قبل نشوب الحرب العربية. والناحية الرابعة أن هذا التماثل يفسر إحتلال إسرائيل مكانه خاصة في مبادرات طرحتها تركيا خلال الأزمة وبعدها مباشرة بشأن التعاون الإقليمي والشرق أوسطي" ولقد حظيت هذه المبادرات بدعم الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة [٢].

---

(١) عماد جاد، مرجع سابق، ص١١٩.

(٢) جلال معوض، "عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية الاسرائيلية في التسعينيات"، شؤون عربية، العدد٨٩، القاهرة، ١٩٩٧، ص١١٩

الفصل الأول

العوامل المحفزة لتطور العلاقات التركية – الإسرائيلية بعد أزمة الخليج الثانية

لقد مهدت تركيا وإسرائيل لتعاونهما العسكري طوال فترة من الزمن، تم خلالها تأسيس علاقات سياسية واقتصادية، ثم بدأ الطرفان بعد ذلك في إرساء أسس التعاون العسكري بينهما في العام ١٩٩٥م، حتى إذا حل يوم ٢٣ فبراير ١٩٩٦م، فمن ذلك التعاون في إتفاقية أبرمها الطرفان، فهناك نقاط التقاء متعددة في السياسة الاستراتيجية التركيبية مع التوجهات الإسرائيلية الجديدة مما أدى إلى عقد اتفاقية ثنائية للتعاون العسكري بين الدولتين بمباركة الولايات المتحدة الأمريكية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وبعد هذا التطور في العلاقات بين البلدين، واحداً من أبرز التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، وأسهمت هذا التنامي المتسارع الذي ميز علاقات البلدين، وتشعبها واشتمالها على جوانب ومجالات حيوية وحساسة، كان بدوره عاملاً ودفع العديد من الخبراء والمراقبين إلى الاقتناع بأن الدولتين دخلتا في إطار تحالف سياسي واستراتيجي شامل لا بد أن يشكل تأثيراً في مجريات الوضع في منطقة الشرق الأوسط.

إن التوجه التركي نحو تعزيز العلاقات مع إسرائيل وانعكس على ترجيح تركيا إعطاء سياستها قبله إسرائيلية دون قبله عربية – إسلامية، ففي الوقت الذي يبدو فيه على السياسة التركية، ومن خلال خطابها السياسي منطوق نزعة صادقة إلى التوجه نحو الوطن العربي إلا أن عملية صناعة السياسة الخارجية التركية منصرفة إلى ترتيب علاقات ثنائية مع إسرائيل.

ومن خلال هذا الفصل تم الحديث في المبحث الأول حول العوامل المحفزة لتطور العلاقات بين البلدين، وفي المبحث الثاني الحديث حول الدور الأمريكي واستراتيجية الشرق أوسطية وموقع العلاقات التركية – الإسرائيلية ضمن هذه الاستراتيجية.

المبحث الأول

العوامل المحفزة لتطور العلاقات التركية – الإسرائيلية بعد أزمة الخليج الثانية

ينظر إلى هذه العوامل والتي تنقسم إلى عوامل محلية وإقليمية وأخرى دولية، ذات تأثير بارز في تطور العلاقات بين البلدين بعد أزمة الخليج الثانية، ولهذا فقد شكلت هذه العوامل البيئة الملائمة لتطوير هذه العلاقات بدرجة أكبر من ذي قبل.

المطلب الأول

العوامل المحفزة لتطور العلاقات التركية – الإسرائيلية

لكل مجتمع إنساني مجموعة من البنى المختلفة، فهناك البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والديموغرافية، التي تؤثر بعضها بالآخر بشكل يجعل من البنية المؤثرة أن تكون محركة للبنى الأخرى. ولما كانت البيئة الداخلية (المحلية) هي حصيلة تفاعل البنى المشار إليها فإن المحتوى النهائي لهذه البنى ينتظم في شكل قيم ومفاهيم تستقر في البناء الإيديولوجي للدولة ومؤسساتها العامة، وبالتالي فإن البناء القيمي في تركيا وإسرائيل قد استقر على أساس المصالح والأهداف المرجو تحقيقها.

ومن أجل أن تكون دراستنا للعوامل المحلية أكثر موضوعية أرتأينا دراسة العوامل المحلية بشكل منفصل كل بلد على حدة.

أولاً: العوامل المحلية التركية:

أولاً: الصراع السياسي بين الاتجاهين العلماني والديني في تركيا:

تعيش تركيا أزمة سياسية عميقة وخطيرة، وتعد هي الأخطر منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة عام ١٩٢٣م، جوهرها الصراع على السلطة بين العلمانيين والإسلاميين، أو كما

تصدته الصحافة التركية بين "الحرس القديم" والقوى الجديدة".[١] فالقوى القديمة ممثلة بالأحزاب العلمانية والمؤسسة العسكرية، أما القوى الجديدة فتمثلها الأحزاب السياسية الإسلامية وجماعة طلاب النور[١]. فقد ظهر حزب النظام الوطني في كانون الثاني عام ١٩٧٠، وحل هذا الحزب في ٢١ آذار ١٩٧١، وذلك بموجب قرار من المحكمة الدستورية بعد حركة آذار ١٩٧١ العسكرية، وذلك بسبب نشاط الحزب الإعلماني[٣]. وتحول هذا الحزب إلى حزب السلامة الوطني وقام بتأسيسه نجم الدين أربكان في ١١ تشرين أول عام ١٩٧٢[٤]، وفي ١٢ أيلول/١٩٨٥ حدث الانقلاب العسكري الثالث في تركيا، وأدى ذلك إلى حظر نشاط الأحزاب ومحاكمة قادتها ومنها حزب السلامة الوطني وزعيمه أربكان[٥]. وبعد رفع الحظر عن الأحزاب عاد حزب الرفاة الإسلامي والذي حظرته السلطات بعد إزاحة زعيمه أربطان من منصبه كرئيس للوزراء على أيدي العسكريين.

جميع الحقوق محفوظة
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

---

(١) نبيل حيدري، "تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥"، الطبعة الأولى، صبرا للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٨٦، ص٢٤.

(١) هذه الحركة تسمى بحركة طلاب النور، والتي تعود نشأتها إلى سعيد النورسي من مواليد ١٨٧٣ والذي تم نفيه إلى اسبرطة، وقد حاكمه النظام الجمهوري على أساس تصرفات المعارضة العلمانية عام ١٩٢٥، وفي زمن الحزب الديمقراطي في الخمسينات برأت ساحته وعندما توفي عام ١٩٦٠ في جامع خالد الرحمن في أورفة، نقلت الحكومة قبره إلى اسبرطة خشية أن يتحول قبره إلى مكان للزيارة: وبعد وفاته ظهر له أتباع يتحدثون عن أفكاره، وتعاليمه وسيرته، وتلقى جماعته دعماً من التجار الكبار ولها صلات بالسعودية، وتتعصب أفكار طلاب النور على إعادة الخلافة الإسلامية وعقائد العلمانية المزيد من التفاصيل أنظر: خليل ناصري، مرجع سابق، ص٧٥-٧٦.

(٣) أحمد نوري النعيمي، "الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا حاضرها ومستقبلها دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا"، الطبعة الأولى، دار البشير، عمان، ١٩٩٣، ص١٢٦-١٢٧.

(٤) محمد نور الدين، "الإسلامي السياسي في تركيا: "الرفاة" أولاً... وأخيراً"، صحيفة الحياة، لندن، العدد ١٢٣٦٦، ٥-١-١٩٩٧.

(٥) محمد نور الدين، "قبعة وعباءة مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا"، الطبعة الأولى، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٧م، ص٩٠.

والحقيقة أن الأزمة السياسية قد اشتدت في السنوات الأخيرة من العقد المنصرم، مما جعل تركيا تعيش صداعاً سياسياً لم يسبق له مثيل منذ تأسيسها بين النظام الذي يرفض الإسلام باسم العلمانية وبين حكومة يسيطر عليها طرف ينتسب لتيار سياسي إسلامي.

ولقد أسفرت انتخابات ١٩٩٥ عن فوز حزب الرفاة بالمركز الأول بنسبة ٢١,٣ في المئة من الأصوات، ومع أن هذه النسبة لم تخوله الانفراد بالسلطة، إلا أنها كانت كافية لتجعل منه الرقم الأصعب في المعادلة السياسية الداخلية في ظل انقسام أحزاب اليمين واليسار[١].

ونظراً لعدم قدرة أي حزب من الأحزاب على تشكيل الحكومة بمفرده دخلت الأحزاب السياسية في دائرة الحسابات، واستطاع حزب الرفاة بزعامة "نانسو تشيللر" بعد أن أفشل أربكان الائتلاف اليميني بين الوطن الأم والطريق القديم، وذلك عن طريق الاستخدام الذكي للأغلبية البرلمانية من حزبه في إدانة "تانسو تشيللر" زعيمة حزب الطريق القويم ورئيسة الوزراء السابقة وتقديم ملفات تدينها بالفساد، ونجاحه بأخذ موافقة البرلمان في إجراء تحقيق حول ممتلكاتها الشخصية واستصدار حكم من المحكمة الدستورية بعدم شرعية اقتراح الثقة في حكومة بلماظ[٢]. ولقد تحقق لأربكان ما أراد وتم في ٨ يوليو ١٩٩٦ تحقيق الائتلاف الوزاري بين حزب الرفاة والطريق القويم بعد أخذ موافقة البرلمان[٣].وقد أثار نجاح "الرفاة" في تشكيل حكومة ائتلافية مخاوف عديدة لدى القوى العلمانية التركية ولا سيما المؤسسة العسكرية ورجال الأعمال

---

[١] محمد نور الدين، "المواجهة بين العسكر والإسلاميين" حرب الثقافات هل تنتهي بضربة قاضية لـ.. تركيا"، صحيفة الحياة، لندن، العدد ١٢٤٩٤، ١٩٩٧م.

[٢] أشرف محمود منجد، "الوزارة الائتلافية في تركيا بين احتمالات الاستمرار والانهيار"، السياسة الدولية، العدد ١٢٨، القاهرة، إبريل ١٩٩٧، ص١٨٤.

[٣] سليم نصار، "أربكان يحذر من مخاطر تكرار تجربة الجزائر تركيا تتوقع انقلاباً عسكرياً في الصيف المقبل"، صحيفة الحياة، لندن، العدد ١٢٤٧٥ ، ٢٦-٤-١٩٩٧م.

بسبب التوجهات الإسلامية للحزب[١]. وإضافة لذلك فقد شكل مصدر إزعاجه وقلق لأوروبا والولايات المتحدة وإسرائيل بسبب تميز "الرفاة" من منطلق قيمة وتوجهات الإسلامية والقومية عن الأحزاب التركية الأخرى، بصدد المسائل المتعلقة بالعلمانية والعلاقات مع الغرب وإسرائيل، وقد عبرت الأخيرة بوضوح عن هذا القلق، ففي ١٩٩٥/١٢/٢٦ ذكر سفير إسرائيل في تركيا: "إن إسرائيل تشعر بالقلق إزاء إمكانية أن تسبب نتائج الانتخابات التركية في إلحاق الضرر بعلاقات البلدين، لأن الأطراف المعنية في صناعة القرار في تركيا ستكون مضطرة إلى وضع التطورات الجديدة على الساحة السياسية بالحسبان"[١] وعلى الرغم من تنفيذ قرار المحكمة الدستورية في ١٩٩٨/١/١٦ بحظر الرفاة عن العمل وحرمان أربكان من ممارسة العمل السياسي لمدة (٥) سنوات، فإن الصراع لا زال قائماً في تركيا بين التيار العلماني والتيار الإسلامي ومن المؤشرات المعبرة عن هذا الصراع:

جميع الحقوق محفوظة
المكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

١. مواصلة ضغوط العسكريين على حزب الفضيلة، ورغم اعتدال الفضيلة وحرصه أكثر من سلفه في عدم إثارة العسكريين إلا أن صدور الحكم في نيسان ١٩٩٨ بالحبس عشرة أشهر على الطيب "أوردغان" أمين بلدية أسطانبول، وأبرز المرشحين لرئاسة الحزب ومطالبة المدعي العام في ١٩٩٨/٨/٢٥ بمحاكمة أربكان وعشرة آخرين من كوادر الحزب بتهمة الاحتيال والتزوير عبر هذه الضغوط بشكل واضح.

٢. صدور عدة تأكيدات من العسكريين باستمرار الحرب ضد الأصوليين كتهديد رئيسي للدولة العلمانية.

---

[١] طارق دحروج، "الانتخابات التركية: معطيات جديدة"، السياسة الدولية، العدد ١٢٦، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٧٧-١٧٨.

[١] جلال عبد الله معوض، "عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية - الإسرائيلية في التسعينات"، ص١٢٧.

وإزاء هذه الأزمة كان لابد للمؤسسة العسكرية التي تحكم تركيا وتحرص على تطبيق توصيات كما أتاتورك بضرورة علمنة الدولة التركية أن تجد مخرجاً يخفف عليها أزمتها السياسية.

ثانياً: المشكلة الكردية وانعكاساتها الخارجية:

إن الأزمة السياسية التي تعاني منها تركيا والصراع على السلطة بين التيارين العلماني والديني لم تكن وحدها الدافع للتقارب مع إسرائيل، بل إن التهديدات التي كان يتعرض لها الأمن القومي التركي في خطين متوازيين يصبان في الحد من قدرة تركيا على التأثير خارجياً وينبعان من بعدهما الداخلي وهما قضية الأكراد وحالة عدم الانسجام الديني والاجتماعي وهي تمثل مشكلات مستعصية دائمة أسهمت في تهديد الأمن التركي، وهي وإن هدأت في مرحلة فإنها مؤجلة لمرحلة قادمة. وتشكل القضية الكردية في المرحلة الحالية أخطر التهديدات، لسعة قاعدتها ولارتباطاتها الخارجية ومشروعية طرحها المتمثل بالحصول على الحقوق القومية المعترف بها بينما تتداخل القضية الكردية بشكل مثير للانتباه مع العامل الآخر: "عدم الانسجام الاجتماعي معززاً بالتوجهات الإسلامية مما يجعل منها باعثاً لحالة عدم الاستقرار في تركيا".

فمن المعروف أن الأكراد يسكنون في منطقة واسعة تقدر مساحتها (٤٠٩,٦٥٠) كم^2 وتتداخل منطقة كردستان مع ثلاث دول رئيسية هي تركيا وإيران والعراق إضافة إلى وجودهم بأعداد قليلة في الاتحاد السوفياتي وسوريا. وقد شكلت المسألة الكردية همّاً داخلياً للحكومات التركية المتعاقبة لما لهذه المشكلة من آثار على الصعيدين الداخلي والخارجي، وترفض الحكومات التركية المتعاقبة الاعتراف بوجود هوية ثقافية خاصة بالأكراد وتطلب منهم أن

يصبحوا جزءاً من المجتمع التركي ويصدرون التركي ويصدرون على تسميتهم (أتراك الجبل) وأزيل من القواميس التركية كل ما يمت إلى كلمة كردي بصلة[١].

وإن من بين العوامل الدافعة إلى تمرد الأكراد على الحكومة التركية هو سوء الحالة الاقتصادية والثقافية وتردي الخدمات في منطقة جنوب شرق الأناضول قياساً مع الأقاليم الأخرى[٢]. ويعتقد الأكراد بأن هذا الوضع ناتج عن تخطيط مسبق من قبل الحكومة لاضطهاد الأكراد، وقد زاد من تفاقم الأزمة الحصار الاقتصادي على العراق وتوقف الخط البري بين تركيا والعراق، إذ أن غالبية الأكراد في تركيا يعملون في وسائط النقل وبعض الأعمال المتعلقة بذلك فزادت البطالة وتفاقمت الأزمة.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

وقد حاولت السلطات التركية "احتواء" المشكلة عبر سلسلة من الإجراءات والمشاريع الاقتصادية لجذب الأكراد إلى مناطق تسمح الحكومة بالإشراف والسيطرة عليهم، ويعتبر مشروع جنوب الأناضول الذي سيتم الحديث عنه واحداً من المشاريع الهادفة إلى الإصلاح الزراعي وبناء التجمعات السكانية وتشكيل القوى العاملة.

فتركيا شأنها شأن العديد من دول الشرق الأوسط تعاني من مشكلة الأقليات، وتشير الإحصاءات إلى أن عدد الأكراد في تركيا يتراوح بين ١٠-١٢ مليون كردي[٣]. وذلك من أصل ٥٢ مليون نسمة في تركيا[٤]. وبانت تركيا منذ تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ على أساس قومي تركي، أمام تمردات ونزاعات رفض كردي لا تكاد تهدأ حتى تثور من جديد، بدءاً

---

(١) خليل الناصري، مرجع سابق، ص١٥٠.

(٢) يوسف الجهماني، "أوج آلان تركيا والأكراد"، الطبعة الأولى، دار حوران للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٩٩، ص٤٦.

(٣) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٢، ص٥٨.

(٤) سعد جواد، وسام حسني، "الأمن التركي بين سيفين"، السياسة الدولية، العدد ١١٦، القاهرة، ١٩٩٤، ص٥٧.

من ثورة الشيخ سعيد البيراني عام ١٩٢٥، وانتفاضة آغري بين عامي ١٩٢٨ و ١٩٣٠، وانتفاضة دير سيم عام ١٩٣٧، كانت تعبيراً عن ممانعة للإجراءات (الكمالية) حيال المجموعة العرقية غير التركية. ولقد كانت الحلقة الأخيرة في محاولات التعبير عن الهوية الكردية في تركيا هي تأسيس حزب العمال الكردستاني (Portiyakarkeren Kurdistaon) واختصاره PKK في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٨[١]. ومنذ آب ١٩٨٤ أطلق عبد الله أوجلان الرصاصة الأولى معلناً بدء مرحلة جديدة من الكفاح المسلح ضد الدولة التركية، وبدأت تركيا تعاني منذ ذلك التاريخ من حركة تمرد كردي بزعامة حزب العمال الكردي[١] وبعد صراع دام تقريباً عشرين عاماً تم اعتقال عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني في ١٦ شباط /١٩٩٩م في نيروبي عاصمة كينيا، ثم نقله إلى تركيا من اجل محاكمته بتهمة التحريض على جرائم القتل والمذابح وابتزاز الأموال لرامية إلى تقسيم الأراضي التركية[٢]، وأفادت مصادر وكالة المخابرات الأمريكية (C.I.A) ونظيرتها الإسرائيلية (الموساد) كانتا ضالعتين في عملية اعتقاله وهذا يبرهن على تطور بارز في التعاون التركي – الإسرائيلي[٥].

فارتباط القضية الكردية ووسائل معالجتها بتفاعلاتها الإقليمية والدولية أملى على تركيا سياسة جديدة تسعى إلى تقريب وجهات النظر مع دول الجوار القريبة منها وذات الشأن بهذه المشكلة كسوريا والعراق وإيران، أو تضع الضاغطة على تلك الدول لتحييد أي توظيف خارجي لعناصر حزب العمال.

---

[١] محمد نور الدين، "تركيا في الزمن المتحول"، مرجع سابق، ص٩٥.

[١] عبد الله صالح، "أبعاد الحملة التركية على الأكراد"، السياسة الدولية، العدد ١٢١، القاهرة، ١٩٩٥، ص١٥٧.

[٢] رجائي فايد، وأحمد شعبان، "أوجلان الزعيم.. والقضية"، الطبعة الأولى، سيريت للنشر والمعلومات، القاهرة ١٩٩٩، ص١٩٤-١٩٥.

[٥] يوسف الجهماني، "أوجلان تركيا والأكراد"، مرجع سابق، ص٩١.

وحاولت تركيا تأمين حدودها الجنوبية مع سوريا بالسيطرة على نشاطات (PKK) فقد وقع "أوزال" مع الجانب السوري في تموز ١٩٨٧ بروتوكولاً يتضمن فصلاً عن موافقة تركيا تزيد سوريا بمقدار ٥٠٠م٣ من المياه في الثانية مقابل قيام سوريا بإجراءات مشددة لمنع تسرب الأكراد المتمردين من الحدود السورية للالتقاء بالأكراد في تركيا الذي يطالبون باستقلال ذاتي[١]. أما بصدد إيران ونشوء دولة كردية في شمال إيران، ولما كانت المشكلة الكردية هاجساً مشتركاً لتركيا وإيران والعراق فإن الصراع الذي كان دائراً بين العراق وإيران في عقد الثمانينات قد رتب لتركيا وإيران وضعاً لامضي في قضية الأكراد تارة بالتنسيق وأخرى بالتأليب حسب مسار علاقتهما الثنائية واتجاهاتها.

جميع الحقوق محفوظة

أما بصدد العراق فإن تركيا والعراق متفقتان على مقاومة النزعة الانفصالية للأكراد في كل منهما، لكن العراق قد منح حكماً ذاتياً لأكراده وهذا ما يقلق تركيا بشكل مستمر، وفي الحقيقة أن ما يحفز الأتراك لتعزيز علاقتهم "بإسرائيل" لا ينبع دائماً من مصالح استراتيجية مشتركة بل محاولة لإيجاد حلول لبعض المشكلات المزمنة والمعقدة التي تواجه وتهدد مصيرها وعلى رأسها المشكلة الكردية وبالتحديد نشاط حزب العمال الكردستاني؛ وبالتالي فإن الأتراك يروا أنه بإمكانهم الإفادة من الخبرات الإسرائيلية في التعامل مع هذه المشكلة.

ثالثاً: المشكلات الاقتصادية:

تعاني تركيا في الأصل من مشكلات اقتصادية معروفة قبل عام ١٩٩٠، وكانت تأمل في حلها عن طريق إقامة (شراكة اقتصادية) مع العراق وليبيا ودول الخليج العربي من جهة وعن طريق الانضمام للمجموعة الأوروبية من جهة ثانية، فبعد أزمة الخليج الثانية والحصار

---

[١] سعوض أحمد نازلي، "التقارب التركي العربي في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة"، في العلاقات العربية التركية من منظور عربي، الجزء الأول، إشراف محمد صدقي الدين أبو العز، معهد الدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩١، ص٣٣٦.

الاقتصادي على العراق، ارتفعت خسائر تركيا من جراء ذلك الحصار إلى ما يقارب الستين مليار دولاراً، وهو مبلغ زعزع قوة الاقتصاد التركي، وبالتالي جعل الأسعار تتضاعف ١٠٠% خلال عام واحد ٩٦-١٩٩٧[١].

وقد تمثلت هذه المشكلات في الديون الداخلية والخارجية والبطالة وانخفاض الأجور. فتوجهت تركيا إلى أسلوب الاستدانة منذ عام ١٩٨١، مما أثقل كاهل الميزانية بسبب إيفاء الديون المستحقة وفوائدها، ومما زاد هذه الأزمة هو زيادة معدل الإنفاق العسكري، وبذلك يكون العجز التجاري التركي قد ارتفعت معدلاته إلى حدود ٩,٢٥ مليار دولار، بالمقابل ارتفعت أسعار المستهلكين إلى حدود ٦,٧% عام ١٩٩٢ بسبب التضخم العالمي، وانخفاض الليرة التركية وإزاء ذلك ارتفعت معدلات البطالة بشكل لافت للنظر فبلغ معدلها ٣٠% من القوى العاملة التركية وجاء ذلك مع طرد كبير من العمال الأتراك في أوروبا، ونتيجة لذلك انخفضت أجرة العمال الحقيقية، التي كانت عام ١٩٧٣من ٢٢,٣٤ ليرة تركية عام ١٩٨٤ لتصل إلى ٩,٩٦ ليرة تركية عام ١٩٩٢ مما أدى إلى شل السوق الداخلية. وقد بلغت الديون الداخلية ٤,٢ تريليون ليرة تركية عام ١٩٨٥ إلى ٥,٢ت تريليون عام ١٩٨٦ و ٨,١ تريليون ليرة تركية عام ١٩٩١، إضافة إلى الديون الخارجية التي بلغت عام ١٩٩٢ "٢٥" مليار دولار[١]. فالاقتصاد التركي يعاني من اختلالات عديدة حيث ارتفع إجمالي العجز في الموازنة التركية إلى ١٢٩ تريليون ليرة تركية في الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٩٥ مقارنة بالمدة نفسها من عام

---

(١) وصال العزاوي، مرجع سابق، ص٣٧١-٣٧٢.

(١) سعد جواد منعم حسن، مرجع سابق، ص٥٧.

١٩٩٤، وبلغ معدل التضخم ١٥٠% وانخفض دخل الفرد من ٣٠٠٤دولاراً إلى ٢١٩٢ دولاراً سنوياً[١].

فللخروج من الأزمة الاقتصادية إلى تعرقل جهود تركيا على صعيد توفير الشروط اللازمة لتطوير علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، أقامت علاقات مع إسرائيل لتشكل مدخلاً لتحسين أدائها الاقتصادي إلى حد بعث إمكانية إقامة منطقة للتجارة الحرة بين البلدين وتنفيذ مشروع بيع المياه التركية لإسرائيل، فتعزيز تركيا للعلاقات الاقتصادية والعسكرية مع إسرائيل وهي التي تشكل الحليف الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة في المنطقة، يدعم بدرجة كبيرة وضع تركيا في مفاوضاتها مع مؤسسات التمويل الدولية للحصول على قروض جديدة وذلك من أجل دعم إصلاحاتها الاقتصادية[٢].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

رابعاً: العنف الأصولي:

تعاني تركيا بعد أزمة الخليج الثانية من تصاعد عمليات منظمات إسلامية خصوصاً في مجال اغتيال عناصر بارزة من المثقفين العلمانيين، ومن أبرزها وأنشطها منظمات الحركة الإسلامية والثأر الإسلامي والحركة الإسلامية الثورية[٣]. وإضافة إلى العنف المرتبط بالتمرد الكردي، والعنف اليساري المرتبط بـ (٢٢) منظمة يسارية متطورة ومن أهمها منظمة "اليسار الثوري" التي قامت بمعظم العمليات ضد الأهداف الأمريكية والغربية في تركيا إبان حرب

---

(١) خالد فياض، "العلاقات التركية – الإسرائيلية من تشيلار إلى أربكان"، السياسة الدولية، العدد ١٢٩، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٨٣.

(٢) المرجع نفسه، ص١٨٣.

(٣) عبد الفتاح علي الرشدان، "العلاقات العربية – التركية في عالم متغير"، العلوم الاجتماعية، المجلد ٢٦، العدد ٣، الكويت، خريف ١٩٩٨، ص٣٩.

الخليج الثانية[1]. فلا بد أن تركيا تركز على العوامل الخارجية الإقليمية لهذا العنف، بدرجة أكبر من العوامل الداخلية – المجتمعية، وهذا يفسر اتجاه تركيا إلى تحقيق مزيد من التعاون مع إسرائيل، وعقد اتفاق أمني للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب خلال زيارة شيلر لإسرائيل في ١٩٩٤/١١/٤، وينص هذا الاتفاق – كما سبق القول – على استعانة تركيا بالخبرات الإسرائيلية في هذا المجال وتتم اتصالات مستمرة بين الجانبين، ولا سيما أن إسرائيل تعاني من ((الأصولية)) المرتبطة من ناحية بمنظمتي ((حماس)) و ((الجهاد)) الفلسطينيتين، ومن ناحية أخرى ((حزب الله)) اللبناني وعملياته في المنطقة المحتلة بالجنوب اللبناني وقصفه شمال إسرائيل[1].

جميع الحقوق محفوظة

خامساً: تأثير اليهود في سياسة تركيا الخارجية:

تأتي تركيا في المرتبة الثانية بعد إيران في قارة آسيا من حيث وجود الأقلية اليهودية فيها، ويعرف بعضهم بالدونمة ولقد تم الحديث عنهم سابقاً. وهم الذين تميزوا بارتباطهم مع الصهيونية العالمية وشكلوا أحد الوجوه الضاغطة على الدولة التركية بهدف اتخاذ مواقف غير ضارة بمصالح إسرائيل، فضلاً عن كونهم إحدى الواجهات المهمة الداعية إلى تطوير علاقة تركيا بإسرائيل من خلال تأثيرهم في توجيهات السياسة الخارجية إزاء الشرق الأوسط، وتركز هذه الجماعات على خدمة إسرائيل ونشر الشقاق بين العرب والأتراك عن طريق:

١. التأثير على السلطة التنفيذية بواسطة شبكة علاقات تقرباً إلى العناصر المؤثرة وخاصة ممن يتعاطفون مع إسرائيل.

---

[1] جلال عبد الله معوض، "عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية – الإسرائيلية في التسعينات"، مرجع سابق، ص١٢٦.

[1] خالد فياض، مرجع سابق، ص١٨٣.

٢. التأثير على السلطة التشريعية والمجلس الوطني التركي عن طريق إيصال الأعضاء المتعاطفين مع اليهود أو المؤيدين للسياسة الإسرائيلية في المنطقة العربية فضلاً عن المنتمين إلى المحافل الماسونية أو اليهود الأتراك.

٣. التأثير على الرأي العام التركي عبر وسائل الإعلام التي يسيطر اليهود على العديد منها ولهذا تسعى الأقلية اليهودية إلى:

أ. تعزيز الروابط التركية – الإسرائيلية.

ب. عرقلة التعاون العربي – التركي.

ج. تعزيز التعاون الاقتصادي والعسكري التركي – الإسرائيلي.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

وأخيراً وبعد أزمة الخليج الثانية وخضوع العراق إلى حصار أضر ببنيته الاقتصادية وحجم من قدراته في مواجهة إسرائيل، الأمر الذي منح اليهود الفرصة للضغط على السياسة الأتراك لأداء دور أكبر في الانفتاح على إسرائيل من خلال التعاون المشترك، ومن كل ما تقدم يمكن إدراك أن العوامل المحلية التركية قد أثرت إلى حد كبير في صياغة جوهر المنظور التركي للعلاقة مع إسرائيل الذي ينصب على:

١. توفير ميكانيكية فاعلة إلى حد كبير لتحقيق نوع من توازن القوى في الداخل، بحميها من الصراعات المحتملة ومنافسة التيار الإسلامي وضمان تفوق المؤسسة العسكرية والاتجاه العلماني.

٢. حاجة تركيا إلى حليف قوي يتيح لها بعض الفعالية إزاء سياستها الهادفة إلى تحقيق مصالح وطنية، إلى جانب ما يتيحه لها من هامش معقول من التحرك لتحقيق مصالحها.

٣. تدعيم موقفها في مواجهة قوى محلية مهددة للأمن القومي التركي كالقضية الكردية وقوى خارجية مساندة كسوريا وإيران.

٤. الحاجة إلى المساعدات لتفعيل القدرات التركية في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.

ثانياً: العوامل المحلية الإسرائيلية:

تنعكس المتغيرات الداخلية الإسرائيلية على عملية صنع السياسة الخارجية بشكل حاد نظراً لخضوع سياسة "إسرائيل" الخارجية لمنطق الأمن الإقليمي الذي يتحكم بجميع مستويات التفاعل، فصحيح أن عملية صنع السياسة الخارجية وتحديد اتجاهاتها تخضع لتأثير النخبة السياسية العليا، ولكن إمكانية تحويل الصلاحيات الممنوحة لرئيس الوزراء إلى قيادة سياسية قوية تخضع هي الأخرى لاعتبارات الرضوخ ليس فقط لأعضاء الحكومة من ذوي النفوذ (شارون – مردخاي – عيزولاكوهين) بل أيضاً لمتطلبات صياغة الأمن القومي الذي تمثله المؤسسة العسكرية الإسرائيلية[1].

لهذا يمكن القول بأن هناك تشابهاً كبيراً بين البيئتين الإسرائيلية والتركية من حيث:

١. عدم التجانس الاجتماعي والصدراع السياسي:

إن نظرة متأملة للأوضاع الداخلية في إسرائيل تمكننا من استقراء أن هناك انقساماً المجتمع بين تيارين هما[2]:

---

[1] يهودا ابن مئير، "العلاقات المدنية العسكرية في إسرائيل"، ترجمة مصطفى الزلط، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦، ص٨٠-٨١.

[2] باروخ كيمرلنج، "الامي ديمقراطية، والامي يهودية"، ترجمة أحمد خليفة، الدراسات الفلسطينية، العدد٣٣، بيروت، ١٩٩٨م، ص١٠٠.

١. التيار الديني اليهودي.

٢. التيار العلماني.

حيث توجد تطلعات منفصلة عن الأطر الاجتماعية، الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً حول إمكانية نشوب حرب أهلية بسبب هذا التنافس والانقسام[١]. إن التيار الديني ينظر إلى التوراة باعتبارها أساس الوجود في دولة الرب، وأن المرجعية النهائية في تقرير الوجود اليهودي ومصيره هي الأوامر التي وردت في التوراة[٢].

ويعتقد شمعون بيريز (Peres) يعتقد أنه "ما دامت العلاقات بين المتدينين اليهود والعلمانيين اليهود مختلفة من شخص إلى آخر، فلا أرى صعوبة في ذلك، يمكن أن يكون لديك أشخاص من عائلة واحدة، منهم المتدين، ومنهم التقليدي، ومنهم الدنيوي، ولكن إذا ما حولت المتدينين والعلمانيين إلى أحزاب، فعندئذ يحدث الصدام لأنه إذا ما كنت مؤمناً فردياً، يبقى الرب أبداً ودائماً... ولكن إذا ما كنت حزباً سياسياً، فإن عليك أن تحقق إنجازات مهمة كل يوم (...) ولدينا أحزاب دينية وعلمانية، والعلاقات بين هذه الأحزاب هي شحذت الخلافات باستمرار"[٣]. وفي إطار إيجاد حل لإشكالية العلاقة بين المتدينين والعلمانيين أطلق رئيس الحكومة الإسرائيلية سابقاً إيهود باراك، سلسلة من الإجراءات والإصلاحات سميت "الثورة المدنية" أو "العلمانية" وتتمثل هذه "الثورة" بما يلي[٤]:

---

[١] مأمون كيوان، "مستقبل المجتمع الإسرائيلي جدل الاستقرار والتعايش الذاتي"، شؤون الأوسط العدد١٠١، بيروت، شتاء ٢٠٠١، ص٣٩.

[٢] عبد الوهاب المسيري، "الإمكانات الإيديولوجية الصهيونية"، مستقبل العربي، العدد ٢٥٨، بيروت، آب ٢٠٠٠، ص٧٢.

[٣] شمعون بيريز، "مستقبل إسرائيل"، حوارات أجراها معه روبرت ليفل، ترجمة محمد نجار، الطبعة الأولى، دار الأهلية، عمان، ٢٠٠٠، ص١٥٠-١٥١.

[٤] نافذ أبو حسنة، باراك والثورة العلمانية، شؤون الأوسط العدد ١٠٠، بيروت، أكتوبر ٢٠٠٠، ص١٢٠.

١. صياغة دستور لإسرائيل.

٢. إقرار قانون الخدمة الوطنية الإلزامية للمرديين والعرب.

٣. إقرار الزواج المدني وتدريس قواعد المواطنة والرياضيات على وجه إلزامي في المدارس كافة بما في ذلك المدارس الدينية.

٤. إلغاء وزارة الأديان وتشمل الخطوات الإجرائية أيضاً: تسيير الحافلات والمواصلات العامة ورحلات طائرات شركة الطيران الإسرائيلية (العال) يوم السبت.

إزاء هذه الإجراءات الإصلاحية تعددت وتعارضت المواقف الحزبية والإعلامية، فعبر الاتجاه الديني في مختلف أحزابه وتشكيلاته عن رفضه لخطة باراك. لكن الأصوات الأعلى جاءت من حركة شاس، إذ أعلن يائير بيرتيس، رئيس كتلة شاس في الكنيست أنه "يفضل إقامة إسرائيل الجديدة في المغرب وأنه يفضل الهجرة من إسرائيل"[1]، أما الاتجاه العلماني، فنجد أن الليكود يضم قطاعاً من العلمانيين فجرى الحديث عن تشكيك في إمكان نجاح باراك في تحقيق أي من دعواته، وقال سيلفان شالوم (عضو الكنيست من الليكود) إن هذه الدعوات بمثابة إطلاق بالونات في الهواء لتحقيق هدف واحد: "إنقاذ حكومته". أما حركة شينوي فقد انفردت بتأييد خطوات باراك. وقال زعيمها يوسف لبيد: "أؤيد كل خطوة في إتجاه إقامة مجتمع علماني مدني – طبيعي"[1]. أما رئيس الدولة، موشيه كتسان، فقد أعرب عن معارضته لـ "الثورة العلمانية" بقوله: "ليس هذا هو الوقت المناسب لإصدار دستور وليس مرغوباً إصدار قوانين أساسية أو دستور على قاعدة أغلبية صغيرة في الكنيست، وذلك في ضوء الانقسام في المجتمع

---

(١) نافذ أبو حسنة، مرجع سابق، ص١٢٠.

(١) المرجع نفسه، ص١٢١-١٢٢.

الإسرائيلي. وإن المسؤولية لرأب الصدع في المجتمع تقوم على عاتق الجميع ولا يستطيع أحد التنصل من هذه المهمة"[١].

فإن المعطيات الديموغرافية تتحدث عن عودة إلى الجامع المشترك للروح الدينية اليهودية التي ترى أن الخلاص لا يتم إلا عن طريق اليهود، والنزعة القومية المتطرفة ذات الطبيعة العسكرية العدوانية ونتحدث بذلك عن استمرار الحروب الثقافية والدينية وعن عودة إلى استمرار الصراع بشأن حتى هذه البقعة الصغيرة من الأرض التي أعطيت إلى الفلسطينيين وربما يولّد صداماً جديداً مع العالم[٢]. إن إمكانية حصول أزمات اجتماعية جديدة قد وجدت تعابيرها العملية بعمليات قتل وعنف دشنت بمقتل (رابين) وما إلى ذلك من صلة على صعيد اتجاهات السياسة الخارجية وكذلك في الضغوط المستمرة على مكسوسة باراك. وبالتالي وصول أرئيل شارون إلى رئاسة الحكومة. إن انتقاء ما يسمى (التهديد الخارجي) أو على الأقل تعرض هذا المفهوم للشرح الكبير نتيجة لتوقيع "الإسرائيليون" إتفاقية تسوية مع بعض الأطراف العربية والذي يعد القاسم المشترك المتفق عليه من قبل معظم الكتل والاتجاهات بأعراقها وانتماءاتها المختلفة إنما ينبئ بعصر من الاسترخاء العسكري الذي يحمل في طياته العديد من المخاطر:

١. تأجيج تناقضات التعددية اليهودية وتعريض الاستقرار الاجتماعي إلى امتحان عسير لا سيما في ظل اختفاء التهديدات الخارجية، وغني عن القول أن هذه التهديدات كانت سبباً كافياً لحالة الاستقرار التي شهدتها الأعوام السابقة على التسوية[٣].

---

(١) مأمون كيوان، "مستقبل المجتمع الإسرائيلي جدل الاستقرار والتعايش الذاتي"، مرجع سابق، ص٤٢.

(٢) باروخ كيمرلنغ، "حرب ثقافات"، دراسات فلسطينية، العدد ٢٧، بيروت، صيف ١٩٩٦م، ص١٠٩.

(٣) خالد عايد، "الليكود عشية الانتخابات، المقاربة السياسية التكتيكية والولادة العسيرة لائتلاف يمين"، دراسات فلسطينية، العدد ٣٣، بيروت، صيف ١٩٩٧م، ص١٧١.

٢. التنازل "الإسرائيلي" للفلسطينيين عن بعض القطاعات "الإسرائيلية" لا يلق قبولاً لدى معظم الأجنحة الدينية المتطرفة، والتي ترى في هذا الأمر تنازلاً عن حق ديني لليهود لا يجوز المساس به[١].

إن الأمر الذي يحمل في طياته مخاطر جمة قد تصل إلى كيانه "الدولة الإسرائيلي" وبقائها. إن فشل السياسات الداخلية لاحتواء مثل هذا الصراع هو أحد الدوافع التكتيكية لشد الانتباه لعلاقات إسرائيلية إقليمية تجد لها قبولاً لدى الجميع، لا سيما إذا أخذنا بالاعتبار أن تركيا قد مثلت مجالاً حيوياً إسرائيلياً لمحاصرة الأقطار الفاعلة الأساسية في الصراع العربي – الإسرائيلي، من جانب آخر فإن رؤية اليمين العلماني تتراوح بين درجات عدة من التطرف غير أنهم يتفقون على مبدأ أساس هو أن اليهود أمة لها أصول عرقية متماسكة ولا ينظر إليهم على أنهم أمة عقائدية، أما التوراة والتلمود والمشناة فينظر إليها على أنها كتب يجمعها أصل واحد ومصدر سماوي واحد هو التوراة وشروحاتها البشرية المتمثلة في التلمود والمشناة وهي جميعاً يطلق عليها التراث اليهودي الذي يضم ما سبق ذكره، وهو كل ما يتعلق باللغة والتاريخ ومعالم العربي وشاراته هذا بالإضافة إلى الطقوس والشعائر واحتفالات الأعياد والمناسبات فهم يعترفون بكل هذا التراث ولكنهم لا يمنحونه قداسة بالمعنى الديني[١] وبناءً على ذلك فإن الصراع بين اتجاهات كل من الطرفين العلماني والديني يمثل تجسيداً لأزمة المجتمع الإسرائيلي الذي يسيطر عليها هاجس الأمن، والتي أثمرت نتيجتين تمثلتا في "عسكرة الحياة الإسرائيلية" و "عقدة الأمن" وكلتاهما تنبعان من ذلك الشعور المتصل بوجود اليهود على هذه الأرض العربية الذي هو وجود اصطناعي، وبالتالي تضخمت عقدة الأمن بحيث أصبحت محور التطورات التي شكلت دافعاً داخلياً ساقته إسرائيل من أجل التعاون مع تركيا محاولة منها لردم جزء من الهوة

---

[١] عبد الوهاب المسيري، مرجع سابق، ص٧٢.

[١] خالد عايد، "المتدينون والعلمانيون في إسرائيل جدل الوحدة والصراع"، دراسات فلسطينية، العدد ٣٠، بيروت، ربيع ١٩٩٧م، ص١١٤-١١٥.

الأمنية[١]. إن هذه الأزمة التي عانى منها المجتمع الإسرائيلي دفعت صناع القرار في إسرائيل إلى ضرورة إيجاد تحالف وتعاون قد تمثل في حكومة نتنياهو، يضاف إلى ذلك صدراع القوى السياسية والدينية داخل إسرائيل الذي أخذ أبعاد عدة سعياً للوصول إلى السلطة ويمكن إجمالها على النحو بالآتي:

١. الأصولية الدينية المتطرفة.

٢. المعارضة داخل حزب العمل.

٣. المستوطنون الإسرائيليون.

٤. الرأي العام داخل إسرائيل[٢].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

فهذه القوى على مستوى الحياة السياسية الإسرائيلية أخذت تعارض أية عملية تسوية مع الأطراف العربية، قد تؤدي إلى خسارة جغرافية على غرار ما حدث في اتفاقية كامب ديفيد وبدأت تتشكل عدة تنظيمات متطرفة تقوم بدعم النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية والجولان وتتبنى فكرة المعارضة لأي تسوية تتضمن تنازلاً عن أي جزء من الأرض باعتبار أنها تمثل أرض "إسرائيل التاريخية"[٣] إلى جانب هذا الانقسام العلماني الديني، يبدو أن هناك صراعاً مؤثراً لهذه القوى ذا بعد إثني بين السفارديم والإشكناز، فهذا ما يوضح (حرب الثقافات) الفعلية الدائرة في إسرائيل منذ بضعة سنوات[٤]، والتي باتت تحرك المشكلات القديمة وتعيد إلى البحث أسئلة تعود إلى بداية قيام إسرائيل حول (من هو اليهودي)؟ هل إسرائيل دولة ثيوقراطية

---

(١) المرجع نفسه، ص٢٥.

(٢) نيفين عبد الخالق مصطفى، "فكر نتنياهو"، المستقبل العربي، العدد ٢٣٨، بيروت، كانون الثاني ١٩٩٨، ص٤٣.

(٣) أحمد نهامي، "الأزمة السياسية في إسرائيل"، السياسة الدولية، العدد ١٣١، القاهرة، يناير ١٩٩٨، ص٢٢١.

(٤) داود كلاين، "مكانة الدين في إسرائيل تفسير سوسيوغرافي"، شؤون الأوسط العدد ١٠١، بيروت، شتاء ٢٠٠١، ص٥٢.

(Theocracy) (دينية) أم علمانية؟[١]. فعدم التجانس العرقي للمجتمع الإسرائيلي وتباين القيم والعادات والتقاليد يلقي آثار سلبية على مسيرته، الأمر الذي أدى إلى محاولة القيادة السياسية الإسرائيلية إلى التفكير بإيجاد السبل الكفيلة لعمليات الانصهار الاندماج للمجتمعات العرقية، والتي من الظاهر بأنها لم تستطع النجاح بعد أكثر من خمسين عاماً على قيام إسرائيل لذلك فإنها شكلت دافعاً للعمل الخارجي بعد فشل السياسات الداخلية في احتواء هذه الصراعات.

ثانياً: دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية:

تعود المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بجذورها إلى المنظمات العسكرية الصهيونية السرية التي تأسست قبل قيام (الدولة) وقد تكونت إثر نجاح بن غوريون في وضع أسس قيام جيش وطني محترف يضم كافة التنظيمات العسكرية اليهودية في فلسطين مدعوماً بجيش احتياط كبير. ونظراً للدور الواسع الذي تمارسه المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في صياغة التصرف الإسرائيلي حيال الأقطار العربية ومعالجة تطورات النزاع العربي – الإسرائيلي باستخدام القوة العسكرية، فإن السياسة الخارجية تعد أهم المجالات التي تخضع لتدخل المؤسسة العسكرية بقصد ضمان الأمن الإسرائيلي والمحافظة على الكيان الإسرائيلي ووجوده.

وعلى ما هو حال تركيا فإن للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية تأثيرات واضحة في عملية صنع القرار السياسية الخارجي بسبب نشأة إسرائيل غير الطبيعية واعتمادها على القوة العسكرية في تحقيق الأهداف الإسرائيلية القائمة على التوسع والاستيلاء على الأراضي العربية. ويؤكد يهودا بن مائير أن الإدارة "الإسرائيلية" هي نموذج للنظرية الانشطارية بحيث يمارس الجيش نفوذاً في الدفاع والسياسة الخارجية وهو شريك في صياغة سياسات الأمن الوطني وهو يتمتع بنفوذ جارح وهو الشريك الأرفع مقاماً في عملية صياغة سياسات الأمن الوطني، ومن

---

[١] عبد الوهاب المسيري، مرجع سابق، ص٢٢.

لعدل القول إن جيش الدفاع الإسرائيلي يتمتع بدرجة عالية من الاستقلال الذاتي الاحترافي ذلك لأن صوته مسموع دائماً وموافقة محترمة[1].

ويمكن تحديد خمسة أدوار عسكرية ممكنة في الشؤون السياسية[1]:

١. دور استشاري يتمثل في تقديم خبرات واستشارات للساسة المحترفين.

٢. دور تمثيلي من خلال الدفاع عن مصالح العسكريين في المجالس الحكومية.

٣. دور تنفيذي قائم على تطبيق القرارات الحكومية.

٤. دور دفاعي يراد به الدفاع علانية عن سياسات الحكومة.

٥. دور استقلالي يتحدد عبر محاولات الاشتراك بنشاط سياسي صريح.

مركز ايداع الرسائل الجامعية
مكتبة الجامعة الاردنية

ولما كانت السياسة الخارجية تتأثر بمعطيات داخلية ومحصلة لمجموعة مراكز قوى داخلية رسمية وغير رسمية أهمها المؤسسة العسكرية ذات التأثير والنفوذ، فإن الأخيرة تعد من مراكز القوى الفاعلة لجملة الأدوار المنوطة بها، وعليه فإن تداخل حركتها مع السياسية بهم في خلق قيم أثرت إلى حد كبير في النظام السياسي الإسرائيلي، بحيث أضحت السياسة مسألة مركزية في حياة الفرد والمجتمع، ولأن التطورات العسكرية "الإسرائيلي" ترى أن ضمان الأمن على المدى الطويل لا يتأتى إلا بشرق ضعيف مقسم تحت ذرائع طائفية ودينية وعرقية لذلك فإن العلاقات التركية – الإسرائيلية لا تعكس فقط رغبة المؤسسة السياسية "الإسرائيلية" وإنما المؤسسة العسكرية أيضاً.

وتأسيساً على ما تقدم فإن العوامل الداخلية لإسرائيل لا تبتعد عن نظريتها في الجانب التركي إلا بقدر معين من الاختلاف سواء في الأهداف أو التفاصيل وواقع الأمر أن هناك ارتباطاً بينهما، ولذلك تبلورت العوامل الداخلية لإسرائيل للتعاون مع تركيا بما يلي:

---

(١) يهودا بن ماثير، مرجع سابق، ص٦٨.

(١) المرجع نفسه، ص٣٢٢.

١. وجود تكتل يكون على قمة السلطة السياسية والذي يميل إلى استمرار استخدام القوة المسلحة في تكييف وجود إسرائيل في المنطقة، مع تكثيف الجهد باتجاه تعزيز ما يمكن من تحالفات عسكرية إقليمية.

٢. عدم انتهاء ظاهرة العنف السياسي بين الإسرائيليين أنفسهم، والمتمثل بجناحي النخبة السياسية والنخبة الدينية المتشددة والمؤسسة العسكرية.

٣. الرفض المعبر عنه بالقوة والعنف من قبل قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني تجاه التطبيع وانعكاس ذلك على تراكم الهاجس الأمني الذي لم تستطع اتفاقية أوسلو في تطمينه.

٤. حاجة إسرائيل للمياه التركية لتأمين الطلب المتزايد عليها[1].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الملك فهد الوطنية

المطلب الثاني

العوامل الإقليمية المحفزة لتطور العلاقات بين البلدين

يمكن القول أن ليس هناك كيان على وجه الأرض يمتلك عداوة في محيطه الإقليمي أكثر من إسرائيل، وليست هنالك دولة تخوض تنافساً إقليمياً شديداً أكثر من تركيا، وبالتالي على أساس هذه الحقيقة اكتسبت العلاقات بينهما طابعاً استراتيجياً لتجاوز محنة المحيط الإقليمي لكل منهما. فعن طريق هذا المطلب تم دراسة البيئة الإقليمية المساهمة في تطور العلاقات بين البلدين كالآتي:

أولاً: العلاقات الروسية – التركية:

لقد تباينت شدة التأثير الروسي على تركيا منذ عام ١٩٢٠ وحتى الآن، فحين أبرمت اتفاقية الصداقة والتعاون في ١٦ آذار من العام نفسه بين الاتحاد السوفياتي سابقاً وتركيا بعيد

---

(١) أسامة الغزالي، "حرب الشرق الأوسط خمسون عاماً بعد إنشاء إسرائيل"، السياسة الدولية، العدد ١٣٢، القاهرة، إبريل ١٩٩٨، ص٧.

إعلان الثورة البلشفية في عام ١٩١٧، ورسمت الحدود بشكل دائم وتم عقد اتفاقية مونترو في تموز ١٩٣٦ حيث أتاحت هذه الاتفاقية السيادة المطلقة على مضيقي (البوسفور والدردنيل) واعتراف الاتحاد السوفياتي (سابقاً) بالأراضي التركية التي تمكنت من إخضاعها لسيطرتها بعد حرب التحرير التركية[١]. إلا أن التأثير الروسي لا يزال يؤدي دوراً هاماً في توجهات السياسة الخارجية التركية.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ أعاد الزعيم السوفيتي الراحل ستالين مطالبته بتعديل اتفاقية مونترو فيما يتعلق ببعض الأراضي التركية، وكذلك السيادة المطلقة على المضائق التركية، وكان هذا السبب كافياً بالنسبة للأتراك للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي والتوجه نحو الغرب لضمان حماية الأمن التركي بحيث أتاح هذا الانضمام للأتراك أن يكونوا القاعدة المتقدمة لحلف شمال الأطلسي في مواجهة الاتحاد السوفيتي[٢]. حين تعرضت سوريا للتهديد إبان التوقيع على حلف بغداد عام ١٩٥٥ وحصول أزمة ١٩٥٧ بين تركيا وسوريا، وذلك نتيجة لإعلان سوريا رفضها لسياسة الأحلاف، هدد الاتحاد السوفياتي تركيا من مغبة التدخل في شؤون سوريا الداخلية وتعهد بحماية استقلالها من أية تهديدات خارجية[٣]. ولكن منذ منتصف الستينات من القرن المنصرم شهدت العلاقات التركية – السوفيتية تقارباً ملحوظاً وتم التوقيع على وثيقة حسن جوار وتعاون[٤].

بموجب هذه الوثيقة تخلى الاتحاد السوفياتي (سابقاً) عن مطالبته بالأراضي التركية، وكان بأمل من ذلك أن تتخلى تركيا عن عضويتها في حلف شمال الأطلسي لا سيما بعد أن

---

[١] كمال السنوفي، "تطور العلاقات السوفيتية – التركية"، السياسة الدولية، العدد ٢٤، القاهرة، ١٩٧١، ص٤١.

[٢] المرجع نفسه، ص١١٤-١١٩.

[٣] يوسف الجماني، "تركيا وسوريا"، الطبعة الأولى، دار حوران للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٩٩م، ص٤٦.

[٤] بنية الأصفهاني، "تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي"، ، السياسة الدولية، العدد ٥٢، القاهرة، ١٩٧٨، ص٩٦-١٠٤.

توترت العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة والدول الغربية إثر أزمة قبرص عام ١٩٧٤، ولكن شيئاً مما كان يأمله الاتحاد السوفياتي (سابقاً) لم يحصل فقد ظلت تركيا محتفظة بعضويتها في حلف شمال الأطلسي[١].

لقد ظلت العلاقات التركية – السوفياتية بين مد وجزر حتى انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة وتدهور الأوضاع في روسيا. فتوجهت نحو الغرب للحصول على التقانة والمساعدات الاقتصادية، وتحسنت العلاقات التركية – الروسية على أثر زيارة الرئيس التركي أزوال موسكو عام ١٩٩١م ثم عقد وثيقة للصداقة والتعاون وحسن الجوار.

لكن هذا الأمر لم يدم طويلاً، إذ بدأ نوع من التوتر في العلاقات الروسية – التركية عقب السياسة التركية في جمهوريات وسط آسيا الإسلامية نظراً لاعتبار تلك الجمهوريات إحدى الثوابت الأمنية لروسيا بصرف النظر عن السلطات الحاكمة[٢].

وتعد مقولة الرئيس التركي سليمان ديميرل "أن هناك عالماً تركياً من البحر الأدرياتيكي إلى سور الصين"[٣]، تعبيراً عن النزعة التوسعية التركية والطموحات الاستراتيجية التي ترمي إلى أن جعل تركيا القوة الإقليمية الأولى في المنطقة وبحركها في ذلك عامل (النزعة الطورانية) الذي مفاده أن حدود تركيا تمتد إلى تلك المناطق التي تحتوي على العنصر التركي، وهذه

---

(١) دوغو بازوغلو سيزر، "سياسات تركيا الأمنية"، دراسات استراتيجية، تصدر عن مؤسسة الأبحاث الدولية، الدراسة رقم ٣٧، ١٩٨١، ص٢٠.

(٢) أحمد فؤاد آرسلان، "التقارب التركي الإسرائيلي من الشرق الأوسط إلى القوقاز"، السياسة الدولية، العدد ١٠٣، القاهرة، ١٩٩٧م، ص١١٨.

(٣) وجيه كوثراني، "موقع العلاقات العربي – التركية في إطار العالم الإسلامي"، في العلاقات العربية والتركية: حوار مستقبلي، أورهان كولوغو وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥م، ص٤٥٥.

أيديولوجيا قومية طورانية تطمح إلى أن إنشاء وحدة قومية تركية على امتداد العنصر التركي في آسيا الصغرى والوسطى والقوقاز[١].

لذلك فإن روسيا بدأت بالضغط على تركيا في جملة مسائل هامة منها:

١. دعم ومساندة أرمينيا في صراعها مع أذربيجان حول إقليم (كاراباخ) ولأن أذربيجان إحدى الدول التي تساندها تركيا فإن تخلي الأخيرة عن دعمها لأذربيجان قد سبب لها حرجاً كبيراً في الساحة السياسية وأدى إلى اهتزاز صورتها في آسيا الوسطى.

٢. المطالبة بعدم مرور خط البترول الأذري المتجه نحو أوروبا من الأراضي التركية على أن يمر عبر الموانئ الروسية ثم المرور بالمضائق التركية[٢].

٣. تقديم الدعم والإسناد لأكراد تركيا وفتح مكتب خاص لحزب العمال في روسيا ثم استقبال الزعيم الكردي عبد الله أوجلان وتسهيل مهمة انتقاله من سوريا إليها ومن ثم إلى إيطاليا ورفض تسليمه إلى تركيا[٣].

٤. دعم اليونان وقبرص في صراعها مع تركيا من خلال موافقتها على بيع صواريخ (إس ٣٠٠) لقبرص، مما ولد هاجساً أمنياً لتركيا أدى إلى إشعال قبل أزمة بين تركيا وقبرص[٤].

ولقد أبرمت في تشرين الثاني عام ١٩٩٥ في اتفاقية تعاون العسكري مع اليونان وأعلنت أنه باستطاعتها إقامة تحالف استراتيجي مع اليونان، وهي لم تتردد عن الإعلان بأن لها

---

[١] وجيه كوثراني، مرجع سابق، ص٤٥٥.

[٢] جاسر الشاهد، "السياسة التركية تجاه جمهوريات أواسط آسيا الإسلامية"، السياسة الدولية، العدد ١٣١، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٩٩.

[٣] محمد نور الدين، "تركيا أزمن استحول"، مرجع سابق، ص١٠٩.

[٤] ساهر كامل، "الأزمة القبرصية تجبر إعادة الثقة بين طرفي الأمة"، السياسة الدولية، العدد ١٣٤، القاهرة، ١٩٩٩، ص٢٥١.

القدرة على إقامة تحالف روسي إيراني أرميني لا سيما وأن مصالح الدول الثلاث تلتقي في المنطقة[1]. وإذا أضفنا إلى كل ما تقدم بأن الانهيار السوفيتي لم يعن بالنسبة للأتراك بأن القوة العسكرية الروسية قد انهارت فروسيا لا زالت قوة عسكرية كبرى في العالم، وأن الهواجس الأمنية التركية تدفع بها لزيادة إنفاقها العسكري لبناء جيش متطور ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار إقامة تعاون استراتيجي تركي – إسرائيلي جاء استجابة لمتغيرات عدة أهمها البيئة الإقليمية التركية.

ثانياً: توتر علاقات تركيا مع دول الجوار العربي (سوريا – العراق)

تعود هذه التوترات إلى مشكلات متنوعة حيث لواء الاسكندرون والمياه، وأمن الحدود، حيث تعد قضية لواء الاسكندرون قضية أساسية وحورية في العلاقات التركية – السورية، فبعد وفاة مصطفى كمال أتاتورك في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨، تسلم عصمت أينونو زمام الحكم. وما لبث أن تفاقم الخلاف بين سوريا وتركيا بسبب اللواء، حيث كان أينونو يعتبره منفذاً حيوياً لبلاده على البحر المتوسط، وأصر على ضمه لتركيا[1]، ولكن بعد وقوع سوريا تحت الانتداب الفرنسي في ٢٤ تموز ١٩٢٠ تنازلت فرنسا عن الاسكندرون لتركيا في ٢ أيلول ١٩٣٨، وفي ٢٣ تموز/١٩٣٩، فوقعت فرنسا وتركيا اتفاق الضم الذي أدخل اللواء بموجبه في الأراضي التركية، ليصبح اللواء ولاية الـ"٣٦" من الجمهورية التركية، ولقد كانت ظروف الحرب العالمية الثانية هي السبب الذي أدى بفرنسا للتنازل عن اللواء إلى تركيا، فقد ضمنت كل

---

[1] الكسي غروسيكو، "رؤية روسية للتقارب مع إيران حلف أوراسيا الجيوسياسي"، شؤون الأوسط العدد ٧٦، بيروت، ١٩٩٧، ص٣٥-٣٧.

[1] يوسف الجمالي، "تركيا وسوريا"، مرجع سابق، ص٢٨-٢٩.

من بريطانيا وفرنسا حياد تركيا على حساب هذه الحقوق القومية السورية، بدخول تركيا الحلف الثلاثي وعقد معاهدة تعاون مشترك معها[1].

فمنذ استقلال سوريا في ١٧ نيسان ١٩٤٦ وحتى الآن لا زالت سوريا تطالب بإعادة الإسكندرون إليها ذلك لأن التنازل الفرنسي قد تم دون الرجوع إلى صاحب العلاقة المباشرة بالأمر – أي الجانب السوري[2] فسوريا تنظر إلى لواء الإسكندرون على أنه جزء من حقوقها السيادية لذلك ما تزال الخرائط السورية والمقررات التعليمية السورية في جميع مراحل التعليم من الابتدائي حتى الجامعي تعد لواء الاسكندرون جزءاً من سوريا[3]. فهذا النزاع حول اللواء سوف يبقى عامل توتر في العلاقات السورية – التركية، كما يمكن القول بأن النزاع سوف يبقى قضية مفتوحة بين البلدين، وتبقى المطالبة بالاسكندرون ورقة ضغط تلجأ إليها سوريا في مواجهة تركيا كلما احتدم الصراع بينهما وفي مقابل الدعوى السورية باستعادة لواء الاسكندرون، فإن تركيا تصر على اعتبار الموصل منطقة تركية وهي لم تكف عن التذكير بذلك كلما سنحت الفرصة، وفي حزيران عام ١٩٩٥ أعاد الرئيس سليمان ديمبريل هذه المطالب للحياة من جديد وذلك عندما أعلن بأن الحدود مع العراق خاطئة ووصف هذا بأنه أمر لا بد من تصحيحه.

أما فيما يتعلق بالقضية الكردية، فإنها تشكل حجر الزاوية في سياسة تركيا الخارجية تجاه الدول المجاورة (سوريا والعراق وإيران) حيث تتهم تركيا هذه الدول بدعم حركة التمرد

---

(1) محمود سريح القلم، "تأثير الحد الشمالي على مستقبل الشرق الأوسط"، عبد المنعم سعيد، ترجمات استراتيجية، العدد ٦، القاهرة، ١٩٩٦م، ص١٣.

(2) يوسف الجهماني، "تركيا وسوريا"، مرجع سابق، ص٢٩.

(3) جلال عبد الله معوض، "تركيا والأمن القومي العربي لسياسة المائية والأقليات"، المستقبل العربي، العدد ١٦٠، بيروت، حزيران، ١٩٩٢، ص١٢١.

الكردي من خلال تدريب عناصره على تراب هذه الدول، كما أنه لم يفت تركيا فرصة الربط بين قضيتين هامتين، قضية مياه دجلة وحركة التمرد الكردي علاقاتها معه العراق وسوريا تحديداً، وترى تركيا من زاوية مصالحها كدولة إقليمية، بأن العراق في وضعه الراهن أصبح مصدر القلق الأمني الأول ومركز الاستقطاب الرئيسي لسياسة تركيا الشرق أوسطية وذلك اعتباراً من انتهاء حرب الخليج[١].

فثمة علاقة قوية بين أزمة الخليج الثانية وهزيمة العراق العسكرية، وبين انبعاث مشكلة الأقلية الكردية في العراق وتركيا وإيران، فمن أبرز مفارقات أزمة الخليج الثانية أن تركيا التي كانت تعتبر التحدث بالكردية جريمة يعاقب عليها القانون، أصبحت تطرح نفسها – على حد تعبير الرئيس التركي تورجوت أوزال – "حارسة لحقوق الأكراد" ليس في تركيا فقط ولكن في المنطقة كلها[٢]. ففي شمال العراق حيث الوجود الكردي، منذ نهاية حرب الخليج الثانية وتركيا تمارس دور الغازي والحامي والوسيط بين أكراد العراق في شمال العراق[٣]، بشكل يتعارض مع تأكيداتها الرسمية بشأن حرصها على وحدة العراق وسلامة أراضيه وسيادته، ففي خطاب في تموز/١٩٩٣ شدد ديمبريل على "أن صون وحدة أراضي العراق أمر مهم جداً للمحافظة على السلام والاستقرار في المنطقة"[٤].

فعندما بدأ التمرد الكردي في الشمال العراقي، بدأت القوات العراقية حملتها في إخماد التمرد الكردي في الشمال والشيعي في الجنوب، فأسفر عن ذلك نزوح ١,٥ مليون من الأكراد

---

(١) شادي إرغوفتش، "الأمن التركي والشرق الأوسط"، دراسات فلسطينية، العدد ٢٦، بيروت، ربيع ١٩٩٦، ص٩٨.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١، ص١٤٠-١٤١.

(٣) جلال عبد الله معوض، "الجديد في العلاقات العربية – التركية"، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد٣٦، القاهرة، تموز ١٩٩٨م، ص١٤٠-١٤٤.

(٤) ظافت مسلم، "مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف العرب والأتراك منه ومواقعهم فيه"، في العلاقات العربية التركية: حوار مستقبلي، أورهان كولوغو وآخرون، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص٤١٤.

إلى المناطق الجبلية، ومعظمهم إلى المناطق الحدودية التركية[١]، لم تطمئن تركيا لهذا التطور، فقامت بإغلاق حدودها بعد أيام قليلة من أول نزوح كردي إليها[٢]. فمن المعروف بأن الأكراد يشكلون وحدة قومية خاصة نشأت وتفاعلت بتأثير صراعهم مع الطبيعة ومع أنظمة الحكم في الدول التي يعيشون بها، ولكن وجودهم الفعلي والذي نسخ نتيجة للعديد من العوامل التاريخية والجغرافية والسياسية جعلهم يتمركزون في شمال العراق، حيث ينطلقون من هناك لإثارة الاضطرابات مع الدول المجاورة أو مع العراق نفسه[٣]. وكانت تركيا ترفض إقامة دولة كردية في شمال العراق أو حتى تأسيس كيان ذاتي للأكراد في تلك المنطقة لا سيما العراق والذي يشكل مصدر قلق لتركيا خشية من أن يطلب منها أن تحتذي حذو النموذج العراقي لحل مشكلة أكرادها[٤].

جميع الحقوق محفوظة

قامت تركيا بهجومها الأول في آب/١٩٩١ على شمال العراق، وقامت بهجومها الثاني على "حزبPKK" في ٢١-١٤/١٠/١٩٩١ في شمال العراق، في حين كان الهجوم الثالث والذي يعد الأقوى من نوعه في عام ١٩٩١/١٠/٢٥، تلك الهجوم ثلاثة أسابيع في عام ١٩٩٢[٥]. واستمرت تركيا بعملياتها البرية والجوية في شمال العراق حتى آب/١٩٩١مع فواصل زمنية محدودة، ووصل مجموع هذه العمليات منذ بداية ١٩٩٧وحتى ١٩٩٧/٥/٢٥ إلى (٧٣) عملية هجومية وخلال عام ١٩٩٩ بلغت خمس عمليات، وكانت الولايات المتحدة تساند الحكومة التركية في عملياتها، مع تأكيدها أن حزب (PKK) منظمة إرهابية تشكل خطراً مباشراً

---

[١] عماد الصبيري، "الدور الإقليمي لتركي في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة"، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان – الأردن، ٢٠٠١، ص١٤١.

[٢] William, "Turkey the Middle East and Gulf Crisis", International Affairs, Vol.68, No.4, October 1992. P688.

[٣] Robert Olson, "Turkey-Syrid Relation Since the gulf war Kurds and water", Middle East Policy, Vol.5, No.2, May 1997, p168.

[٤] "التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١"، ص١٤٣.

[٥] عماد الصبيري، مرجع سابق، ص١٥٠.

للوحدة الوطنية التركية[١]. أما بخصوص المنطقة الأمنية ورغم المعارضة لها في السابق أعطت الضوء الأخضر لتركيا كي تتحرك عسكرياً لاحتلال شمال العراق بحجة إقامة منطقة أمنية عازلة لمواجهة هجمات متمردها الأكراد.

وأما فيما يتعلق بسوريا، حيث ترى القيادة والنخبة الحاكمة في تركيا ارتباطاً بين سوريا وحزب العمال الكردستاني، فسوريا هي القوة الأساسية المحرضة والداعمة لعمليات حزب (PKK) منذ بداية نشأتها عام ١٩٨٤ وحتى الآن، وذلك عن طريق إيواء عناصر الحزب وتدريبهم في معسكرات داخل أراضيها أو في سهل البقاع اللبناني[٢]. وتم التنسيق بين البلدين بإنشاء لجنة متابعة وحوار بخصوص التعاون السوري لوضع حد نهائي لوجود قواعد حزب (PKK) في البقاع وإبعاد زعيمه والتعهد بإيقاف نشاطات الحزب، وتم إبرام اتفاقية أمنية بين الجانبين في نيسان ١٩٩٢، وفي تشرين الثاني / ١٩٩٣، طالب وفد أمنياً تركياً إبان زيارته لسوريا بتطبيق هذه الأفكار بعد أن تم التوصل إلى تفاهم بهذا بخصوص وإنشاء لجنة أمنية تجتمع بصورة دورية[٣]" ولم يكتب النجاح لهذا الاتفاق فبعد أقل من عامين أوقفت تركيا اجتماعات اللجنة بحجة أن سوريا مرتبطة بحزب (PKK) [٤]. ثم تم توقيع اتفاق أضنة الأمني في ١٩٩٨/١٠/٢٠[٥].

وتعد مسألة المياه التركية مع دول الجوار العربي مسألة في غاية الخطورة والتي سوف نأتي على دراستها بشكل منفصل في الفصل الثالث من هذه الدراسة، ولكن لا بد من التذكير بأن

---

[١] Peripornir, "Turkey inits regional environment in the postbipolor", p42.

[٢] جلال عبد الله معوض، "صناعة القرار في تركيا، والعلاقات العربية التركية"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آب، ١٩٩٨، ص١٩٨.

[٣] Robert Oslon, "Turkey-Syria Relation Since the gulf war", p170-171.

[٤] جلال عبد الله معوض، "صناعة القرار في تركيا"، مرجع سابق، ص١٩٩٠.

[٥] لمزيد من التفاصيل حول اتفاقية أضنة، أنظر: عماد الشربجي، مرجع سابق، ص١٦٦-١٦٨.

إقامة السدود التركية على حوضي دجلة والفرات بشكل تهديداً خطيراً للأمن الغذائي العربي، وبالتالي فإن ذلك ينعكس سلباً على علاقة تركيا مع سوريا والعراق.

ومما يخشى منه الأتراك هو قيام تحالف أو تقارب سوري – عراقي لمواجهة السياسة التركية سواء في مجال المياه أو القضية الكردية، أو مشكلة الإسكندرون وربما يكون ذلك مدعاة للتقارب التركي – الإسرائيلي، لذلك فقد وجدت تركيا بأن عليها إعادة ترتيب علاقاتها الثنائية مع إسرائيل[1].

ثالثاً: العلاقات التركية – الإيرانية:

الصراع التركي – الإيراني ليس وليد عصر من العصور بل إنه يعود إلى ما قبل عصر السلاجقة والبويهيون الذي اتسم بأنه عصر صراع على المنطقة العربية وبالذات العراق، والذي انتهى إلى أفول نجم البويهيون (الفرس) وسيطرة السلاجقة الترك ١٠٥٥م، ومنذ ذلك التاريخ والعلاقات بين تركيا وإيران بين مد وجزر وفي العصر الحديث ساد نوع من الهدوء لا سيما في فترة محمد رضا بهلوي آخر ملوك إيران لأن كلتا الدولتين كانتا تسيران على هدى الغرب وكلتاهما كانت بمثابة المواجهة الأمامية لمنع التقدم السوفيتي نحو المنطقة العربية.

وبعد سقوط شاه إيران وقيام جمهورية إيران الإسلامية ساد شيء من البرود والشك ومن ثم التوتر في العلاقات بسبب علمانية تركيا وتحالفها مع الولايات المتحدة التي كانت تدفع بتركيا إلى حافة الحرب مع إيران إبان أزمة الرهائن الأمريكيين، لكن تركيا رفضت محاولات الولايات المتحدة في فرض عقوبات اقتصادية على إيران وبادرت إلى الاعتراف بالحكومة الجديدة.

---

[1] كاظم هاشم نعمة، "التعاون التركي – الإسرائيلي، قراءة في الدوافع الخارجية"، المستقبل العربي، العدد ٢٢٠، بيروت، ١٩٩٧، ص٢٤–٢٥.

وفي الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) وقفت تركيا خط تموين لإيران فتحسنت أدوارها الاقتصادية وترسخت العلاقات بين الدولتين[١]. وحافظت تركيا على التوازن بين طرفي الحرب (إيران العراق) ولكن عندما انتهت الحرب خيم التوتر على العلاقات بين البلدين نتيجة اتهام تركيا لإيران في دعمها نشاطات المنظمات الإسلامية التركية المتطرفة وخصوصاً الحركة الإسلامية، وتدريب عناصرها في إيران (الحركة الطوبة في تركيا) ودعم حزب العمال الكردستاني وتسليحه[٢]. وازداد التوتر حدة في تشرين الثاني ١٩٨٨ عندما امتنعت السفارة الإيرانية في تركيا من تنزيل العلم الإيراني بمناسبة مرور ٥٠ عام على وفاة مصطفى كمال أتاتورك، وفي عام ١٩٨٩ تم طرد السفير الإيراني أثر مهاجمة الإذاعة الإيرانية القرار التركي بمنع الحجاب في الجامعات، ولكن بتسلم علي أكبر رفسنجاني للحكم في إيران تحسنت العلاقة بين البلدين وأعيد السفير الإيراني إلى تركيا[٣]. وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي بدأ تنافس جديد بينهما على الجمهوريات الإسلامية في وسط آسيا وشهدت العلاقات بينهما مزيداً من التنافس لملئ الفراغ السياسي، فسارعت إيران إلى الاعتراف باستقلال تلك الجمهوريات آخذة بعين الاعتبار العامل الاقتصادي فهي تكون أسواقاً وساعة للمنتجات الإيرانية إضافة إلى العامل العسكري حيث تحاول إيران الإفادة عسكرياً من هذه الجمهوريات عن طريق الحصول على الأسلحة غير التقليدية واستقدام الخبراء العسكريين، وقد توالت التقارير التي تفيد بأن إيران قد حصلت على أسلحة من هذه الدول خاصة كازاخستان مقابل تزويدها بالبترول والعملة الصعبة[٤]. وقد انعكس المسعى الإيراني في جمهوريات آسيا الوسطى سلباً على العلاقات مع تركيا، فتدهورت العلاقة بين الطرفين إثر قصف الطائرات التركية أراضٍ إيرانية ضمن إطار

---

[١] فيليب روبنس، "تركيا والشرق الأوسط"، ترجمة سيخائيل نجم، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر والتوثيق، بيروت، ١٩٩٣، ص٦٩.

[٢] جلال سعوض، "صناعة القرار في تركيا، العلاقات العربية التركية"، مرجع سابق، ص٢١٨.

[٣] فيليب روبنس، مرجع سابق، ص٧٠-٧٢.

[٤] جاسر الشاهد، مرجع سابق، ص٢٠٠.

مطاردة الجيش التركي لقواعد حزب العمال الكردستاني، وجاء القصف على خلفية تركيا لإيران بدعم هذا الحزب، ولم تنتهي هذه الأزمة إلا بعد زيارة الرئيس التركي ديميريل في تموز ١٩٩٤، ولكن تدهورت العلاقات مرة أخرى في نيسان ١٩٩٦ حيث أبلغت إيران تركيا بأنها تعارض الاتفاق العسكري مع "إسرائيل" وأن هذا العمل يعد منافياً لمصالح العالم الإسلامي وأنه يمكن "لإسرائيل" تهديد الأراضي الإيرانية عبر استخدام الأجواء التركية.

وبعد وصول الزعيم الإسلامي نجم الدين إربكان إلى رئاسة الوزراء في تركيا خف التوتر بين البلدين، ومن أجل تحسين العلاقة بين البلدين قام بزيارة إلى طهران عام في ١٢ آب ١٩٩٦ عقد خلالها اتفاقية لاستيراد الغاز الإيراني مدتها ٢٢ سنة، وبالمقابل قام الرئيس الإيراني علي أكبر رفسنجاني بزيارة مماثلة إلى تركيا ترتب عليها إعادة السفراء في أيلول عام ١٩٩٧[1]. إلا أن الأزمة تجددت مرة أخرى ما بين أيار وتموز ١٩٩٩ حين أتهم رئيس الوزراء التركي بولاند أجاويد طهران بتشجيع (الحركات الإسلامية) وأن إيران توصل تصدير أيديولوجيتها إلى تركيا، وقامت الطائرات التركية بقصف قاعدة إيرانية حسب إدعاء إيران الذي رفض من جانب الأتراك بحجة أن لا علاقة لتركيا بهذا الحادث[1]. إلا أن سياسة الرئيس الإيراني الجديد الذي انتخب مرتين على التوالي محمد خاتمي أعطت العلاقات التركية – الإيرانية نوعاً من التحسن بفضل سياسته المعتدلة.

فنلاحظ بأن إيران بصورة عامة تستطيع أن تشكل تأثيراً على تركيا بطرق مختلفة، فقد تقوم بتوظيف جماعات أرمنية وكردية وإسلامية تركية متطرفة معادية للنظام بحيث تستطيع من خلالها زيادة التأثير والضغط على تركيا ومن هنا تظل المخاوف التركية تظل برأسها بين الفينة

---

(١) جلال معوض، "صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – العربية"، مرجع سابق، ص٢١.

(١) الدستور، عمان، العدد ١١٤٧٦، ١٩٩٩/٧/٢٥.

والأخرى اتجاه السياسة الإيرانية فإذا تناست إيران أحقاد الماضي مع العراق فإن بإمكانها إقامة تحالف إيراني عراقي سوري ذو تأثير سلبي ليس على تركيا فقط بل وعلى المصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، ولذا تحرص تركيا على تجديد علاقاتها مع إسرائيل من أجل مواجهة أي تقارب إيراني – سوري – عراقي.

رابعاً: العلاقات التركية – اليونانية: (المسألة القبرصية).

إن أسباب العداء المرير بين تركيا واليونان وتشمل كثيراً من الخلافات السياسية والدينية والثقافية والعرقية[١]، وتوجد بينها أكثر من مشكلة ثنائية فثمة أربع قضايا متنازع عليها بين البلدين وهي أولاً: السيطرة على المجال الجوي فوق بحر إيجه، ثانياً: رسم خطوط الجرف القاري، ثالثاً: حدود المياه الإقليمية، رابعاً: قبرص[٢]. فنلاحظ وجود العديد من القضايا العالقة بين البلدين، وإضافة لما سبق فإن تركيا ترى أن اليونان هي العائق للدخول إلى الاتحاد الأوروبي[٣]. فعلى الرغم أن الأتراك تمكنوا في معركة "سقاريا" عام ١٩٢١ من دحر اليونانيين واستعادة أزمير، إلا أن هذه المعركة لم تحسم عودة الجرف القاري والجزر الكثيرة التي بحر بها (بحر إيجه) بحيث أضحت مشكلة مستديمة مستعصية على الحل لتمسك الطرفين كل بموقفه.

أما قبرص فإنها وحتى عام ١٨٧٨ كانت جزءً من الإمبراطورية العثمانية، لكن استيلاء بريطانيا عليها مقابل مساندة العثمانيين في حرب القرم وحولها إلى بعد ذلك إلى مستعمرة بريطانية في عام ١٩٢٥، ولم تنل استقلالها إلا في عام ١٩٥٩ بناء على ترتيبات اتفقت عليها كل من بريطانيا وتركيا واليونان أعطت لكل من تلك الجهات حقوقاً مكتسبة في القرار على

---

(١) "تركيا صعوبات وآفاق"، مرجع سابق، ص٦٨.

(٢) سال لطفي، "العلاقات التركية – اليونانية وتحولات المصالح الاستراتيجية"، السياسة الدولية، العدد ١٤٠، القاهرة، أبريل ٢٠٠٠، ص١٤٨.

(٣) كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص٩.

مستقبل قبرص، ومما زاد من تفاقم المشكلة قضية السكان فالأتراك يؤلفون نسبة ٢٤% من عدد سكان قبرص البالغ ٨٥٠٠٠ نسمة، أما الباقون فهم من اليونان على الأغلب[١]، ولا تبعد الجزيرة عن تركيا سوى ١٠٠كم وهي المسافة نفسها التي تفصل الفاصلة بين سوريا وقبرص مما جعلها محطة مؤثرات سورية – يونانية مستمرة على تركيا.

ومنذ الانقلاب اليوناني بالجزيرة الذي أطاح بالحكومة الدستورية للرئيس حكاريوس ١٩٧٤م، وما أعقبه من تدخل عسكري تركي، ثم أعلن قيام الجمهورية القبرصية التركية الشمالية في شباط/١٩٧٥م[١]، فقد أخذت القضية القبرصية أبعاد خطيرة عام ١٩٩٧ بعد توقيع الحكومة القبرصية (اليونانية) وروسيا عقداً لشراء منظومة صواريخ (SAM300) فأثارت هذه المشكلة حساسية تركيا التي هددت بضرب هذه المنظومة إذا ما تم تركيبها.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

ولم تتورع تركيا في السنوات الماضية – وما تزال – عن توجيه الاتهام إلى اليونان في أنها تدعم الإرهاب في أراضيها، لأن اليونان لا تريد أن تزود بمعلومات عن الأكراد الأتراك المعارضين في اليونان (PKK) وتوجد هناك أدلة على أن تركيا تريد أن تثير مشكلة الجزر بين البلدين الموجودة في بحر إيجة إضافة لجزيرة قبرص، ويعتقد البعض بأن هذه الخلافات بين البلدين قد تقودهما في المستقبل القريب إلى حرب ضروس[٢]. فتركيا قد تجد نفسها بأنها تخوض مجابهة مع اليونان، إضافة لوجود هاجس أمني في الجنوب الذي يتمثل في روسيا، لهذا ترى تركيا بأنه لا بد من الاستعداد لخوض حربين في آن واحد، ولا سيما أن الاستراتيجية التركية وحدها لا تستطيع فعل ذلك، لهذا فهي ترى ضرورة تقوية وتدعيم علاقاتها مع إسرائيل هي من أجل مواجهة هذه الأزمة.

---

(١) المرجع نفسه، ص١١.

(١) "تركيا صعوبات وآفاق"، مرجع سابق، ص٦٨.

(٢ Wes Jonosson, "Greece and Turkey? One course for conflict" ?, middle East International, No.470.4 march 1994, p.20.

فمن خلال هذا الاستعراض الموجز للبيئة الإقليمية نستطيع أن ندرك بأن تركيا قد أصبحت بعد التطورات في الاتحاد السوفياتي سابقاً والبلقان وإقليم آسيا والشرق الأوسط في موقع جيو – استراتيجي، أسبغ عليها بشكل الذي تحيط به أربع دُجرات هي القوقاز الكبير في الشمال والوطن العربي إلى الجنوب والبلقان إلى الغرب وآسيا الوسطى إلى الشرق، ولذلك وجدت تركيا بأن عليها أن تعيد ترتيب علاقاتها الثنائية مع إسرائيل حيث تعد هذه العلاقة السبيل الأكثر احتمالاً في أن تحقق فيه مقدمات ضاغطة على الأطراف الأخرى، وتجني منها منافع في ميدان علاقتها على صعد الأجنحة الإقليمية الأخرى، وأن تصحح أدوارها مع مقتضيات السياسة الأمريكية في المنطقة[1].

إن إسرائيل تمثل الركن الضروري في بنيان الشرق الأوسط نتيجة الاستحقاقات السياسة الخارجية التركية، وثمة دوافع لذلك فإسرائيل وحسب الرؤية التركية تمثل المفتاح وتذلل الصعاب للدخول إلى أوروبا برداء قوة جديدة يدخلها إليه تواعي الغرب الذي يتكئ عليها، فإن التعاون التركي – الإسرائيلي في أطره الراهنة يفيد بأن الدوافع وراءه ليست من طبيعة العلاقات التي اتسمت بها المراحل السابقة، وإنما توجد ثمة دوافع إضافية استدعتها العقيدة العسكرية التركية[2]، للأمن ومنظور أنقرة للعناصر المنفعية التي تختزنها المنطقة وعلى الخصوص في شرقها وجنوبها، إذ تكون إسرائيل فاعلة فيها وهو الأمر الذي يحث أنقرة على توطيد علاقتها مع إسرائيل. ففي الجنوب تلوح بوادر حرب تديرها تركيا ضد سوريا والعراق بسبب المياه، كما أن تركيا تدرك احتمال قيام أعمال حربية بسبب مشكلة الإسكندرون وفي هذه الحالة يكون المشهد معقداً لأن القوس الغربي يتأجج بسبب الفائدة التي قد تجنيها اليونان من الحرب مع الجنوب[3].

---

(١) كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص٥.

(٢) المرجع نفسه، ص١٠.

(٣) المرجع نفسه، ص١٠.

وتتوحد النظرة التركية الإسرائيلية اتجاه الشرق الأوسط سياسياً وأمنياً وثقافياً[١]. فثمة قواسم مشتركة بين البلدين، فتركيا تتخذ من التعاون مع إسرائيل وسيلة للتقرب إلى الغرب الذي تحلم أن تكون عضواً في مجموعته الأوروبية، وفي حالة عدم قبولها فإن هذه العلاقة توفر لها في الوقت ذاته منافع في حالة اختيارها بيئة أو قيمة أخرى ضمن الأقاليم الأربعة التي في وسعها أن تذهب إليها لا يبدو سوى الشرق الأوسط الأكثر قبولاً ومغانم والأنشط دوراً[٢].

إن تاريخ الشرق الأوسط ومنذ الحرب العالمية الأولى يمكن إدراجه ضمن ثلاثة تيارات سياسية، التيارات القومية والاشتراكية، التيارات الليبرالية، والتيارات الدينية. وكما يبدو فإن الخصام في القرن الحادي والعشرين تحول إلى صراع بين اصبح بين تيارين أساسين هما:

١. قومي علماني. ٢. أصولي ديني.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وإن صح هذا التقسيم فإن تركيا وإسرائيل تقفان إلى صف العلمانية وبالمقابل تحتشد فرق متنوعة في الوطن العربي وإيران وأفغانستان وبغية احتواء الخصائص السلبية عليهما وعلى الغرب فإن استراتيجية الثنائي المدعوم من الغرب هي الأنسب. ففي التعاون يمكن إحداث نقلة في أولويات السياسة الشرق أوسطية من المجابهة إلى الاصطفاف التصدي، لذلك فإن هذه الاحتمالية كانت دافعاً أساسياً لتركيا في أن تعثر على شريك إقليمي التوجه في الجملة وله عداءات من الوطن العربي ومع الأصولية الإسلامية وليس هناك أنسب من إسرائيل لتحقيق هذا الدور[٣]. إن تركيا قد شعرت بأن مكانتها تراجعت بعد الحرب الباردة حيث كانت تشكل الحزام الأمني ضد الاتحاد السوفياتي، فكان عليها بناء دور جديد لها في المنطقة تستطيع من خلاله أن تجلب أنظار الولايات المتحدة وأوروبا إليها من جديد، ولذلك تحاول تركيا من خلال تعاونها مع

---

[١] نيفين عبد الخالق مصطفى، المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي، المستقبل العربي، العدد ١٩٣، بيروت آذار، ١٩٩٥، ص٢٣.

[٢] نيفين عبد الخالق مصطفى، مرجع سابق، ص٢٦.

[٣] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص١٢.

إسرائيل إثبات حقيقة كونها تمثل حافة أوروبا إلى الشرق الأوسط، وخلاصة القول فإن التهديدات الإقليمية التي دفعت تركيا لإقامة علاقاتها مع إسرائيل تتمثل بالآتي:

أ. الامتدادات الخارجية للقضية الكردية (العراق وسوريا وإيران).

ب. مشكلة الخلافات مع اليونان حول بحر إيجة والجزر المتنازع عليها، واتهام تركيا المتكرر لليونان بدعم وإيواء كوادر حزب (PKK) المحظور بهدف تهديد وحدة الأراضي التركية واستقرار النظام السياسي.

ت. المشكلة القبرصية والالتزامات التركية تجاه الأقلية التركية القبرصية.

ث. الالتزام التركي حيال حلف شمال الأطلسي.

ج. التنافس الروسي الإيراني – التركي باتجاه جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية.

ح. المشكلات الحدودية مع دول الجوار وتضارب الحقوق في المياه والأراضي المتنازع عليها.

خ. الالتزام التركي الناجم عن ملكية وحماية مضيقي البوسفور والدردنيل.

د. الالتزام التركي المستمر اتجاه إسرائيل الذي يمثله التعاون الاستراتيجي بينهما.

المطلب الثالث

عوامل البيئة الدولية

إن كل حدث إقليمي لابد وأن ينعكس على المستوى الدولي عموماً. وقد شهدت مسارات العلاقات الدولية تطبيقات متعددة لهذه القاعدة وبشكل خاص في المناطق الجيو – استراتيجية، ومن هنا فإن الوظيفة الإقليمية ترتبط بطبيعة مميزة، كونها ترتكز على محوري التفاعلات والتطورات الإقليمية من ناحية، والتفاعلات والتطورات الدولية المنعكسة عليها من ناحية أخرى، وفي سياق آخر تكون التفاعلات الإقليمية سبباً مباشراً للتطورات على المستوى الدولي التي قد

تمتد إلى غيرها بمتد إلى غيرها من المناطق الإقليمية. فنحن أمام سلسلة متشابكة من الانعكاسات المتبادلة[١].

ورغم أن التغيرات سمة للعلاقات الدولية والنظام الدولي منذ القدم إلا أن التغيرات التي شهدها – ولم يزل – النظام الدولي لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ليست جديدة، أي أن جوهر التغير ينطوي على تبادل الأدوار والمواقع بين القوى المؤثرة في النظام والتي لها القدرة على التحكم فيه، توفير قدر معقول ومقبول من الاستقرار والاستمرار طيلة الفترة التي تكون فيها ذات تأثير واضح في الشؤون الدولية.

والتغيرات التي نحن بصدد توظيفها خدمة لأغراض البحث هي تلك التي بدأت مسيرتها منذ عام ١٩٨٧، حين شاع تداول على الساحة السياسية مفاهيم الوفاق الدولي، والتعايش السلمي، والبيت الأوروبي العام، وتوازن المصالح، بدلاً من توازن القوى، ونبذ تحقيق المصالح عن طريق العنف، وما رافق ذلك من سياسات البيروسترويكان التي تزعمها آخر الزعماء السوفيات غورباتشوف حيث سياسات المكاشفة (Glasnost)[٢] وإعادة البناء (Perestroika)[٣] ويمكن وصفها بالانقلاب الجذري على ثوابت السياسة السوفيتية الاشتراكية، بل وإلى تدمير رموز تلك السياسة، فكل ذلك شكل بدايات التغيير في النظام السياسي الدولي.

ويرى بعض الباحثين مثل جوزيف ناي (Joseph Nye) أن التاريخ الحقيقي لبدء التغيير في النظام السياسي الدولي يعود إلى خريف عام ١٩٨٩، الذي شهد تفكك المنظومة

---

[١] عبد الجبار عبد المصطفى النجمي، "الوظيفة الإقليمية للعلاقات التركية – الصهيونية"، آفاق عربية، العدد ١١-١٢، بغداد، تشرين الثاني – كانون الأول، ١٩٩٩، ص٣٠.

[٢] (Glosnost) مصطلح روسي يعني المصارحة والعلانية والانفتاح هي سمار الحياة السياسية والاقتصادية وإدارة الحكم، لمزيد من التفاصيل انظر: ريتشارد نيكسون، ١٩٩٩، نصر بلا حرب، إعداد محمد عبد الحليم أبو غزالة، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٨، ص١١٥.

[٣] (Perestroika) مصطلح روسي يقصد به إعادة الهيكلة السياسية والاقتصادية من أجل تخفيف صرامة التخطيط المركزي وتبني بعض مفاهيم اقتصاد السوق وآلياته، المزيد من التفاصيل أنظر: ريتشارد نيكسون، مرجع سابق، ص١١٥.

الاشتراكية إثر ما يسمى بالثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا التي قادها التجمع المدني بقيادة فاستلاف هافل وانحسار النفوذ السوفيتي في شرق أوروبا وما تبعها من انهيار سريع للاتحاد السوفيتي الذي وضع حداً لزهاء خمسين عاماً من نظام القطبية الثنائية[1].

وهكذا نجد أن هذا العالم شهد سقوط الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية، ثم نهاية العالم الثنائي القطبية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وبالتالي ظهور العالم الأحادي القطبية الذي هيمنت عليه الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بحكم قوتها العسكرية الفائقة وتقدمها التكنولوجي. ولا بد لنا من إدراك أن عالم اليوم يختلف اختلافاً جوهرياً عن ذلك العالم الذي ساد قبل خمسة وأربعين عاماً، فقد شكلت الحرب الباردة حقبة مركبة نسبياً من العلاقات الدولية التي تهيمن عليها قوتان عظميان وتضبطها أسلحة نووية، وهاهو عالم اليوم يجد نفسه بعد الحرب الباردة أقل تماسكاً وانضباطاً وأقل تماسكاً وانضباطاً وأقل اكتراثاً بالقوة العسكرية فإنه عصر تحلل النظام الدولي[1].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

وقد أحدث انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك منظومة الاشتراكية ما يلي:

١. انتهاء الحرب الباردة بين الحلفاين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقاً. ودخول مرحلة جديدة من العلاقات الدولية.

٢. حول انهيار الاتحاد السوفياتي ومنظومة الاشتراكية حول حلف وارسو وانفجار الدولة السوفيتية من الداخل الميزان لصالح الغرب وقيمة ومؤسساته وأنظمته السياسية والاقتصادية الغربية[2].

---

[1] Joseph Nyeip, "What World Order", Foreign Affairs, Spring 1992, pp.83-84.

[1] ريتشارد هاس، مستقبل السياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة، ترجمة محمد عبد القادر، مركز جنين للدراسات والترجمة، عمان، ١٩٩٠، ص١٠.

[2] فيبي ماروو وليم لويس، انتهاء التمر تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، ترجمة عبد الله جمعة، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٦، ص٢٦٣.

٣. شكل تفكك الاتحاد السوفياتي وانتهاء الكتلة الاشتراكية أثراً كبيراً تأثيرات على حلفاء الاتحاد السوفياتي (سابقاً) حيث أصبحوا فريسة سهلة أمام الولايات المتحدة[١].

وبالتالي أصبحت روسيا دور لاعب الطيف للولايات المتحدة، والذي أسهم في هذه النتيجة هو أن روسيا لم تملك تصوراً محدداً حول كيفية الخروج من أزمتها الإقتصادية[٢]. فأخذت تتجه نحو الغرب من أجل تلك المشكلات من خلال القروض والمساعدات الغذائية.

نلاحظ أنه منذ بداية التسعينات وبعد أزمة الخليج الثانية، أخذت تشهد السياسة الدولية إستراتيجيات عديدة بعضها متطور عما سبق وبعضها الآخر مستحدث، وإذا ما انتقلنا من العام إلى الخاص نجد من مسارات التطورات المتلاحقة وفي سياق العلاقات التركية- الإسرائيلية، أن هناك دوافع دولية عديدة أسهمت في تعزيز هذا التعاون ومدته بالعديد من المقومات لأن يكون ذا تأثير على المستويين الإقليمي والدولي. فمنذ ١١ أيلول/ من عام ١٩٩٠ وردت عبارة "قيام نظام عالمي جديد" لأول مرة كهدف للسياسة الخارجية الأمريكية على لسان الرئيس جورج بوش الأب سابقاً[٣].

وعلى الرغم أن الرئيس بوش السابق لم يشر إلى إطار مؤسساتي أو برنامج واضح وإكتفى بمسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية بحكم تفوقها العسكري والسياسي[٤]، إلا أن ذلك لم

---

(١) عرفات حجازي، عرفات حجازي، الاتحاد السوفيات في زمن الانهيار وتخلي عن العرب وقضية فلسطين، دار الصباح، عمان ١٩٩١، ص١٣.

(٢) نظمي عيسى أبو لبدة، أثر التغيرات في النظام الدولي على الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، ١٩٩٩، ص٦٩.

(٣) ستيفانو سلفستري، "النظام العالمي الجديد ألح أن صدق"، ترجمة شوقي جلال، الثقافة العالمية، العدد ٥٤، الكويت، أيلول ١٩٩٢، ص١٠١.

(٤) المرجع نفسه، ص١١٢.

بلغ حقيقة أن الولايات المتحدة قد انفردت بالهيمنة على العالم وتحولت هيكلية النظام الدولي من ثنائي القطبية إلى أحادي أمريكي وربما سيستمر هذا الوضع لفترة غير محددة.

ونتفرع من هذه الحقيقة أن مجموعة من القيم التي يسعى إلى تكريسها الطرف المتفرد في النظام الدولي الجديد على بقية الوحدات الفرعية، هذه القيم ليست جديدة (نظام السوق الحر- الديمقراطية- حقوق الإنسان- مقاومة الإرهاب)[1] ولكن المنطق الأمريكي أراد أن تكون هذه القيم مدعاة لتفعيل دوره كحامٍ لهذه المبادئ من كافة الخروقات، التي تتعرض لها في أية منطقة في العالم حيثما يستطيع الفعل الأمريكي أن يطالها.

فلابد من معرفة أن سياسة وضع اليد على بعض المناطق الحيوية من العالم كالمنطقة العربية تستلزم أن تكون هناك قوى إقليمية مساندة للفعل الأمريكي (تركيا وإسرائيل) لتوظيف قيمه ورعاية مصالحه، فهذا يوضح أن التغيرات الدولية اقتضت بالضرورة تغييرات في الدوائر الإقليمية بدر أو بآخر (كالحصار على العراق) أو تأجيل تفعيلها كلما إقتضت الضرورة لذلك (حقوق الإنسان) في إيران (ورعاية الإرهاب) في سوريا.

نتج عن أنهيار الإتحاد السوفياتي واستقلال العديد من الجمهوريات الإسلامية فراغ أمني الذي كانت تشغله موسكو في هذه الجمهوريات، وبسبب تراجع الدور الأمني الذي كان موكلاً لكل من إسرائيل وتركيا إبان الحرب الباردة ولأهمية منطقة قلب أسيا وكذلك الشرق الأوسط الآن وفي المستقبل، دفعت بالطرفين وفي ظل المتغيرات الدولية ليكونا الطرف المحرك والمسيطر على هاتين المنطقتين الحيويتين من العالم وقد إستدعى لقائهما رعاية كبيرة من قبل واشنطن لأن ذلك يصب في النهاية في مصلحتها، وكذلك الحال فيما يتعلق بأزمة الخليج الثانية ومحاولة الولايات المتحدة لإحتواء العراق من أجل دعم التعاون التركي- الإسرائيلي خدمة

---

[1] Steven Walt. "International Relations: on world and Money Theories", Foreign Policy, Spring, 1998, P.12.

لأهدافها الإستراتيجية، ولقد أكد الناطق بإسم وزارة الخارجية الأمريكية نيكولاس بيرنز (Pertes) "أن الهدف الإستراتيجي لدائم للولايات المتحدة هو ن على تركيا وإسرائيل تعزيز تعاونهما العسكري وعلاقاتهما السياسية"[١].

ولأن إسرائيل صديق مقرب جداً من الولايات المتحدة وحليف وثيق لها وتركيا حليف وصديق فيبدو أنه من الطبيعي والإيجابي أن يعمل الطرفان معاً وعلى كافة الأصعدة الإقتصادية والسياسية والعسكرية وأن الولايات المتحدة مسرورة جداً للمشاركة في هذه التعاون[١]. وعن جدوى هذه العلاقة لإسرائيل عبر بيريز Peres عن ذلك بقوله "إننا نعتقد أنه من الإيجابي أن يكون لإسرائيل أصدقاء أبعد من المنطقة المناخمة لها، وأن تركيا بلد قوي جداً ومهم جداً في الشرق الأوسط، ونحن نعتقد أن من الصائب أن تكون إسرائيل وتركيا صديقين وأن يكون هناك تعاون إقتصادي وعسكري"[٢].

وأن هذه المباركة الأمريكية لم تولد من فراغ، بل إن الإطار الإستراتيجي لها دفع الطرفين التركي والإسرائيلي للتقارب، وهذا ما يخدم البيت الأبيض في قدرته على وضع الشرق الأوسط في (بيت الطاعة) ومنع الأقطاب الإقليمية الهامة (بغداد، القاهرة، دمشق، طهران) من حرية الحركة أو التجاذب في إتجاه مشروع إقليمي يمثل ضغطاً أو تهديداً على إسرائيل[٤]. كما أن أحد الدوافع الدولية الهامة لهذا التعاون تتمثل أيضاً في المشروع الأمريكي في إقليم البحر المتوسط، إذ جعلت أمريكا إسرائيل نقطة الإرتكاز فيه، وهدفها إقامة توازن قوي وجديد يلقي بالدول العربية المطلة عليه إلى الصفوف الخلفية ويحقق قيادة غير عربية لحوض المتوسط بما يخدم الإستراتيجية الأمريكية العليا[٥].

---

(١) عايدة سري الدين، مرجع سابق، ص٣٤٤.

(١) عايدة سري الدين، مرجع سابق، ص٣٤٥.

(٢) المرجع نفسه، ص٣٤٥.

(٤) نيفين عبدالخالق مصطفى، "المشروع الشرق أوسطي"، المستقبل العربي، مرجع سابق، ص٤٥.

(٥) المرجع نفسه، ص٤٦.

إن التعاون التركي- الإسرائيلي بهذا المنظور يبين أثر القوى الدولية المتمثلة بالولايات المتحدة لتعزيزه من خلال نظرة الأخيرة لأهمية المنطقة إستراتيجياً وإقتصادياً وسياسياً، خصوصاً إذا ما علمنا بأن الإستراتيجية الأمنية التركية منذ إنضمامها لحلف شمال الأطلسي قامت على ركيزتين أساسيتين هما:

أ- الإستراتيجية الأطلسية بأفقها السوفي العالمي الذي إستدعته مقتضيات التهديد السوفيتي بشكل خاص والحرب الباردة بشكل عام.

ب- إستراتيجية إقليمية لا تنفصل عن الأولى ولكنها تتكيف مع توازنات المنطقة[1].

لهذا فإن الدور الذي انتفى من (أ) أعلاه حاولت القوى الدولية دفعة إلى حاجة إقليمية جديدة لطبيعة المرحلة الحالية والمستقبلية، وهذا ما دعاها للتعاون مع إسرائيل التي تعاني أيضاً من غياب دورة القديم والبحث عن أدوار جديدة مماثلة في مساحته الإقليمية. إن البيئة الدولية وما إستجد عليها من تغييرات ضاغطة على المنظور الأمني للقرار التركي- الإسرائيلي معاً هما الدافع الذي لا يقل رجحاناً عن الدوافع السابقة الذكر لكليهما وتغليب التعاون، وإذا ما إبتعدنا عن المنظور العسكري لمفهوم الأمن، وأخذنا الأمن من زوايا أخرى إقتصادية وإجتماعية وثقافية فإن العصر القادم عصر العولمة الذي غزى مفهومها الدراسات الأكاديمية والسياسية، وبعد من المصطلحات المستحدثة التي غزت اللغة الثقافية في السنوات الأخيرة.

فتأثير مفهوم العولمة كدافع للتعاون التركي- الإسرائيلي يجد مسوغاته من خلال أن العصر القادم هو عصر التكتلات الإقليمية والدولية وأن الكيانات الصغيرة والأحادية التي لا تنضم إلى تكتل إقتصادي سوف لن يكون لها القدرة على الإستمرار، وأن المستقبل للدول التي تعزز من وضعها الإقتصادي وتدخل القرن الحادي والعشرين بقدرة إقتصادية تمكنها من التأثير إقليمياً ودولياً لذلك فإن تركيا وكذا الحال لإسرائيل يجد أن وضعهما ضعيفاً بعد تردد عدم قبول

---

[1] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص١٣.

عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي، فإن التعاون قد يكون نواة لتكتل جديد في المنطقة الأكثر أهمية في العالم.

والولايات المتحدة التي تخشى من وحدة أوروبية تقلت من نطاق سيطرتها الأطلسية خصوصاً بعد دعاوي الوحدة الدفاعية الذي تم التسويق لها في مؤتمر هلسنكي للمجموعة الأوروبية المنعقد في نهاية تشرين الثاني ١٩٩٩ الذي دعت إليه ألمانيا وفرنسا، وإمكانية اليابان كأكبر قوة إقتصادية في العالم، دفع الولايات المتحدة لضرورة إقامة تكتلات تخدم مصالحها الإستراتيجية وتديم هيمنتها على العالم، لذلك فإن هذا يمثل دافعاً ذاتياً لكل من تركيا وإسرائيل من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى من خلال تشكل نظام عالمي جديد.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المبحث الثاني

الإستراتيجية الأمريكية والعلاقات التركية- الإسرائيلية

تناول هذا المبحث التطورات الدولية والإقليمية المساحة في التحول إلى الشرق أوسطية، وكذلك حول الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، وموقع العلاقات التركية- الإسرائيلية في هذه الإستراتيجية.

المطلب الأول

الإستراتيجية الأمريكية والعلاقات التركية- الإسرائيلية

أولاً: الإستراتيجية الأمريكية والعلاقات بين البلدين:

تجمع تركيا وإسرائيل علاقات جيدة ومميزة مع العالم الغربي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث نجد أن تركيا صاحبة توجه علماني وأنها تحاول الأنضمام للمجموعة الأوروبية وهي أحد أعضاء حلف شمال الأطلسي، أما إسرائيل فهي تشكل أهم المصالح الإستراتيجية للدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وتسعى إلى الحفاظ على أمنها وإستقرارها بإهتمام كبير لدى هذه الدول[1]. وتعد مقولة الرئيس الأمريكي ترومان خير دليل على الاهتمام الأمريكي بإسرائيل منذ وجودها وحتى هذا اليوم، وذلك عندما قال: "إنت ملتزمون بدولة إسرائيل واسعة قادراً على إعالة نفسه في آمان"[1] فتشكل حماية إسرائيل الهدف الإستراتيجي الثاني للولايات المتحدة بعد النفط.

وقال وليم كونت (William Quant) رئيس الامن القومي الأمريكي سابقاص في شهادة أمام إحدى لجان الكونجرس "إن قرارنا بالحرب ضد العراق تم إتخاذه جزئياً بسبب قلقنا على أمن الخليج لكنه كان مرتبطاً بالتأكيد بالخوف من أن العراق أصبح يشكل التهديد المحتمل في المستقبل لإسرائيل".

---

(1) عماد يوسف، "مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ١٩٩٦، ص٣٠.

(1) نظام شرقي، مرجع سابق، ص٢٤٠.

فعلى الرغم من هواجس الخوف التي أخذت تنتاب المحللين والسياسيين الإسرائيليين على أثر الحقائق الجديدة التي ظهرت خلال أعوام (١٩٨٩-١٩٩٠) المتمثلة بإنهيار الإتحاد السوفياتي وأزمة الخليج الثانية، حول مكانة إسرائيل، وإن عدداً من المفكرين والرسميين والمحللين الإسرائيليين بدأوا يتحسبون من الإنعكاسات السلبية للمتغيرات الدولية على مكانة إسرائيل لدى الولايات المتحدة.

وهذا ما دعا إسحاق رابين العسكري والسياسي المخضرم، إلى أن يعلن بصراحة أمام الكنيست: "إن الوظيفة الإسرائيلية في المنظومة الإستراتيجية الأمريكية كانت تتمركز في مواجهة النفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط، وهذه الوظيفة لم يعد لها تلك الأهمية[1]" واشارت صحيفة على هشمار إلى الموضوع ذاته بصراحة فقالت: "إن الولايات المتحدة ستتجه نحو أوروبا الشرقية على حسابنا، وقد يؤدي التغير في المفاهيم الإستراتيجية إلى التأثير على المكانة الإسرائيلية- الأمريكية[2]".

ولقد أحدثت تغيرات النظام العالمي الجديد تحولاً واضحاً في الفكر الإستراتيجي الأمريكي الذي كان عليه أن يسارع إلى إستثمار النصر "الجيو- إستراتيجي" و"السياسي- العسكري" الذي حققه، فيخطط لملء الفراغ وإستيعاب المشكلات التي ستتعرض لها مناطق كثيرة في العالم تأثرت بالتحولات الجديدة ومنها منطقة الشرق الأوسط. ويعني هذا التطور الجديد ترسيخ التزام الولايات المتحدة بحماية أمن إسرائيل ومكاسبها ومشروعاتها التوسعية وجعلها في منطقة الشرق الأوسط عضواً أصيلاً ذا قدرة على السيطرة وممارسة النفوذ. إضافة

---

[1] هشام الدجاني، تطور العلاقات الأمريكية- الإسرائيلية، ص١٧٢.

[2] هشام الدجاني، مرجع سابق، ص١٧٢.

إلى التوسع في المشاركة في برامج تطوير الأسلحة ومشروعات مبادرة الدفاع الإستراتيجي ضماناً لتفوق إسرائيل النوعي الدائم.

فيمكن القول إن علاقة إسرائيل بالولايات المتحدة الأميركية تميزت بخصوصية علاقتها الأولى بالغرب الرأسمالي ولا نضيف جديداً حين نعيد التذكير بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر إسرائيل كنزاً إستراتيجياً ومسألة تمس الأمن القومي الأمريكي خاصة، وأمن العالم الرأسمالي (الحر) عامة. وتعي إسرائيل جيداً حقيقة وظيفتها هذه وأهمية موقعها وتتصرف في المنطقة إنطلاقاً من ذلك وهكذا نشأت علاقة من مستوى جديد أو خاص جداً، بين طرف لا تعوزه الموارد وآخر لا يمل الطلبات.

جميع الحقوق محفوظة

فكما ترتبط إسرائيل برباط (التحالف الإستراتيجي) مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإن تركيا أيضاً ترتبط مع الولايات المتحدة برباط (التحالف الإستراتيجي) الذي يعود إلى عام ١٩٥٢ وذلك عندما دخلت تركيا عضواً في تنظيم (حلف شمال الأطلسي) والذي جرى تأكيد عن طريق زجّ بزج تركيا في حلف بغداد الذي شكل عام ١٩٥٥ ثم أصبح الحلف المركزي (السنتو) بعد الثورة العراقية عام ١٩٥٨، (وضم بريطانيا وإيران وتركيا والعراق).

وجاءت أزمة الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) والتي أدت إلى تفكك الجماعة العربية، وقد رأت الولايات المتحدة هذا المناخ مناسباً للبدء بإعادة صياغة نمطية العلاقات بين دول المنطقة وبخاصة إسرائيل وتركيا، من أجل جعل إسرائيل عضواً طبيعياً في منطقة الشرق الأوسط، ومن أجل ذلك رتبت الولايات المتحدة عملية "التفاوض العربي الإسرائيلي" وأسند لتركيا دور جديد هو (ممارسة دور مهيمن على دول المنطقة- وبصورة خاصة بعد أزمة الخليج الثانية) فإذن ليس عجباً أن تتعاون تركيا وإسرائيل في مجالات كثيرة وحتى بمشاركة أميركية علنية.

والآن وفي غياب الإتحاد السوفياتي ثمة دور جديد لتركيا في المنطقة، دور إقليمي يتجاوز التقسيمات القديمة للعالم، وهذا الدور الجديد لتركيا لا يمكن عزله في أي شكل عن الإستراتيجية الأمريكية الهادفة إلى ضبط الأوضاع في المنطقة ومنع أي تحولات جذرية ومفاجأت تقود إلى خلط الأوراق إقليمياً. فيرى كيسنجر (Kissinger) أن تركيا هي القاعدة المثالية لمخططاته وتصوراته، فهي الأضمن أمريكيا قياساً إلى جارتيها (إيران- العراق) التي ينبغي تكريس العزلة بها وتوطيدها مع تركيا.

"ضربة معلم" هكذا وصفت صحيفة جيروزاليم بوست (Jerusalem Post) الإسرائيلية الإتفاق العسكري والأمني الذي أبرمته تركيا وإسرائيل، وربما كان الإعلان عن وجود مثل ذلك الإتفاق بين أنقرة وتل أبيب مفاجئاً للدول العربية، حيث يذكر أحد المطلعين أنه في أثناء إنعقاد المؤتمر الإقتصادي الدولي في الدارالبيضاء بالمغرب في شهر أكتوبر ١٩٩٤، فوجئت الدول العربية بدعوة موقعة من وزراء خارجية كل من الولايات المتحدة وتركيا وإسرائيل لعقد إجتماع على هامش المؤتمر الإقتصادي، لبحث شؤون منطقة "الشرق الأوسط" وأعلن وزير الخارجية الأمريكي وارن سيتوفر بوضوح أن هذا هو النظام الأمني الجديد للمنطقة: أمريكا وإسرائيل وتركيا[1].

فأمريكا التي كانت تمسك بالكماشة الإيرانية- الإسرائيلية- التركية في عهد الشاه المخلوع، عادت لتصبح هي وإسرائيل (عقلة الإرتكاز) وذلك لتحقيق أهداف عسكرية وسياسية وأمنية وإقتصادية[1]. فقد أصبحت تركيا لاعباً رئيساً أساسياً في نظام واشنطن الشرق أوسطي في التسعينات، وألقت إدارة كلينتون (الرئيس السابق للولايات المتحدة) بكل ثقلها وراء التحالف

---

[1] خير الله "تركيا... والدور"، الحياة، لندن، العدد ١٢٤١٧، ٢٦-٣-١٩٩٧.

[1] حازم صاغية، "كيسنجر و.. تركيا وعناوين الكوننة"، الحياة، لندن، العدد ١٢٣٨٦، ٢٥-١-١٩٩٧.

الناشئ بين الحليفتين الإقليميتين اللتين تحظيان برعايتها، وتم توقيع اتفاقية التعاون بين الدولتين في فبراير ١٩٩٦[١].

فبعد يومين من توقيع الإتفاقية التركية- الإسرائيلية، إستضاف البرنامج التلفزيوني لمحطة "A.B.C" سكرتير وزارة الخارجية الأمريكية المساعد للشؤون السياسية "السيد لورنس لوك" (L.Locke) ومن المعروف أن السيد لوك هو الذي سافر إلى تل أبيب ومهد للمحادثات وفي معرض الحديث وجه مقدم البرنامج ديفيد كارتر السؤال التالي: "ألا تخشون أن يُغضب الإتفاق الجديد أصدقاء أمريكا في الشرق الأوسط من الحكومات العربية المعتدلة"؟ وكان الجواب من قبل سكرتير وزارة الخارجية الأمريكية المساعد: لا أرى أي سبب لغضب أحد. كل العالم يعرف أننا ملتزمون بحماية المصالح الإسرائيلية"[٢] ويتبين لنا من ذلك أهمية الدور الأمريكي في ترتيب هذا الإتفاق.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ولقد أكد الناطق بإسم وزارة الخارجية الأمريكية نيكولاس بيرنز أن الهدف الإستراتيجي الدائم للولايات المتحدة هو أن "على تركيا وإسرائيل تعزيز تعاونهما العسكري وعلاقاتهما السياسية"[٣] ورداً على سؤال "غضب" إيران العراق وسوريا من قرار إجراء مناورات عسكرية في المتوسط بين تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة، قال: "ليس مفاجئاً ويا للأسف أن نرى العراق وإيران لا يرغبان في رؤية الولايات المتحدة وتركيا تعملان بالتعاون مع إسرائيل لكن الهدف الإستراتيجي الأمريكي كان إن على تركيا وإسرائيل تعزيز تعاونهما العسكر يو علاقاتهما: "إن إسرائيل صديق مقرب جداً للولايات المتحدة وحليف وثيق لها. وتركيا حليف وصديق مقرب

---

(١) غسان بن جدو، "الإتفاق العسكري التركي- الإسرائيلي ساخفي أعظم، وسوريا الهدف القادم"، الوحدة، العدد ١٩٤، إبريل، ١٩٩٦، ص١٧.

(٢) نائل البكباني، "العلاقات التركية- الإسرائيلية المراحل والنتائج"، الدستور، الملف السياسي، عمان، العدد ٢٠، ٣-٨-١٩٩٧.

(٣) عايدة نصري الدين، مرجع سابق، ص٣٤٤.

ويبدو لنا أن من الطبيعي والإيجابي أن تعمل تركيا وإسرائيل معاً عسكرياً. إن الولايات المتحدة مسرورة جداً للمشاركة في هذا التعاون (...) صراحة، وإننا لا نكترث لوجود إعتراضات على هذا من إيران والعراق لأنهما بلدان خارجان عن القانون ولن نأخذ وجهة نظرهما في الإعتبار عندما نخطط لتعاوننا الأمني في ذلك الجزء من العالم"[1].

وعندما سئل عن هدف هذا التعاون العسكري وما إذا كان موجهاً ضد سوريا خصوصاً أجاب: "قطعاً لأن التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل طبيعته دفاعية وهو مصمم لتدعيم أمن الدولتين إنه ليس هجومياً في شكل من الأشكال. إن إسرائيل بلد يريد السلام في الشرق الأوسط وتركيا بلد من الواضح أنه يريد السلام في الشرق المتوسط ونحن دائماً ندعمنا ذلك وهذا ليس بتطور جديد. ونحن سعداء لأن هذا النوع من التعاون يحصل ومسرورون بالمشاركة فيه عندما نستطيع ذلك"[2] وهذا ما دفع إسحق "موردخاي" إلى "شكر الولايات المتحدة لأنها عبرت عن دعمها للتعاون التركي – الإسرائيلي عبر إشراك وحدات من الأسطول الأمريكي في المناورات"[3].

ولابد من التأكيد في هذا الجمال، على أن الولايات المتحدة تعد الطرف الثالث في هذه الإتفاقية، وفي هذا المجال أشار وزير الدفاع التركي إلى هذا الإتفاق قائلاً: "إنه أحد أجنحة حلف شمال الأطلسي، وفي المعنى نفسه ذكرت صحيفة حريت قائلة: "إن المناورات البحرية الثلاثية شرق المتوسط تهدف إلى بقاء تحالف تركي – إسرائيلي – أمريكي يمكن أن يردع بسرعة في حالة وجود تهديد من قبل أطراف في المنطقة أو يرد على أزمة في منطقة الخليج[4].

---

[1] المرجع نفسه، ص٣٤٤.

[2] المرجع نفسه، ص٣٩٤.

[3] جلال عبدالله معوض، الجديد في العلاقات العربية – التركية، مرجع سابق، ص١٠٢.

[4] أحمد نوري النعيمي، "الإتفاقية العسكرية بين تركيا والكيان الصهيوني" مجلة العلوم السياسية، العدد (٢)، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠١، ص٥٢.

وتدعم الولايات المتحدة السياسة الخارجية التركية في المنطقة وذلك من خلال تأييدها لتركيا في شمال العراق، وتأييد لسياسة المائية التركية للضغط على العراق وسوريا، وإحياء مشروع أنابيب السلام ولا سيما مع إغلاق الإتحاد الأوروبي الباب أمام إنضمام تركيا إلى عضويته، علماً بأن الولايات المتحدة كانت تعد تركيا خط الدفاع الأول ضد الإتحاد السوفياتي، ولكن بعد إنهياره ينظر إليها حالياً بعين الإهتمام نتيجة قربها من منطقتين غنيتين بالنفط والغاز هما الخليج العربي وبحر قزوين، وستلعب تركيا دوراً رئيسياً لقربها من هذه المناطق. وفي هضم ذلك ستساعد الولايات المتحدة تركيا في تطوير المرافق العسكرية التي تشكل قاعدة جيدة لشن قوات الإنتشار السريع في إتجاه الخليج من جهة، وحوض قزوين من جهة أخرى، إن لكثير من مارد الطاقة العالمية الموجودة على بعد ألف ميل من قاعدة انجيرليك، القاعدة الجوية الرئيسية في جنوب تركيا[1].

إن التأييد الأمريكي لقيام التعاون التركي – الإسرائيلي بهدف بالدرجة الأولى إلى إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط من خلال توازنات إستراتيجية جديدة، تؤثر في سوريا والعراق. أما ما يخص سوريا فيؤدي إلى عزلها عن مجال نشاطها الحيوي شرق البحر الأبيض المتوسط، أما بالنسبة للعراق يؤدي إلى عزلها عن سوريا، ومن ناحية أخرى إن التعاون بينهما سيؤدي إلى عدم تماسك الجبهة الشرقية في وجه المخططات الإسرائيلية الرامية إلى الهيمنة الكاملة على الموقف وفرض "ما يسمى بالسلام العبري (Pax Judaica) على المنطقة، وفي هذا المجال، يقول أحد المسؤولين الأمريكيين: "إن هذا الإتفاق يتم بين دولتين حليفتين للولايات المتحدة، وإنه سيقوي أمن الشرق الأوسط"[1].

---

(١) أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص٥٢.

(١) المرجع نفسه، ص٥٣.

فالحلف التركي- الإسرائيلي لا يعدو كونه النواة العسكرية- المائية التي يبنى حولها النظام الشرق أوسطي، فهو نواه النظام الشرق أوسطي، أساسه إسرائيل وتركيا وهو جزء من إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة[1].

ثانياً: العلاقة بين الإتفاق الإستراتيجي الأمريكي- الإسرائيلي والإتفاق العسكري التركي- الإسرائيلي:

هناك إرتباطات معينة بين الإتفاقين وتظهر هذه الإرتباطات في المجالات الآتية[1]:

١- إن واشنطن بموجب إتفاقها الإستراتيجي مع إسرائيل تلتزم "بالسعي المستمر لكي تحقق إسرائيل متطلباتها الدفاعية كافة في إطار وضع مماثل تماماً لدول حلف الأطلسي، وبالسعي لقيام علاقات عسكرية وثيقة بين إسرائيل وباقي دول الحلف". وليس المرء بحاجة للتذكير بأهمية تركيا للجناح الجنوبي- الشرقي لحلف الأطلسي وللإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط سواء المنطقة بما يسمى "بالحصار المزدوج للعراق وإيران" وما يسمى بمكافحة الإرهاب والأصولية".

٢- إن التعاون التركي- الإسرائيلي في مجال "مكافحة الإرهاب" بموجب إتفاقية نشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، وبموجب بنود إتفاق شباط/ فبراير ١٩٩٦ للتعاون العسكري بين البلدين، يكاد يقابله الإتفاق الأمريكي- الإسرائيلي "إلتزام الجانبين بالتعاون العسكري الإستراتيجي الكامل إزاء أي تهديدات عسكرية بعيدة المدى وفي مواجهة الإرهاب بوجه خاص، وتشكيل لجنة عسكرية وأمنية مشتركة تخصص لهذا الغرض، وإقامة روابط أمنية بين رئاسي الأركان والإستخبارات الإسرائيلية والأمريكية".

---

[1] أنعام رعد، مرجع سابق، ص٤٨٣-٤٨٤.

[1] جلال عبدالله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية- التركية، مرجع سابق، ص٢٣٥-٢٣٦.

٣- إن الإتفاق الأمريكي- الإسرائيلي يقضي "بأن يبدأ الجانبان الأمريكي والإسرائيلي في إنشاء مخازن لذخائر وأسلحة أمريكية متطورة في المناطق الإستراتيجية المهمة التي تتيح القيام بعمليات عسكرية سريعة في المنطقة". وهذا دليل آخر على تماثل الوضع الإسرائيلي والتركي في الإستراتيجية الأمريكية بالمنطقة بخصوص هذه المسألة، وذلك في ضوء لجوء واشنطن بعد حرب الخليج الثانية إلى تخزين أسلحة وذخائر في بعض دول المنطقة ومنها تركيا وإسرائيل لإمكان إستخدامهما مستقبلاً في مواجهة أزمة "كبرى" تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة.

إبرام الإتفاقات العسكرية والأمنية مع إسرائيل وتركيا، جعل واشنطن قوة قابضة على التوازنات الإقليمية الجديدة والترتيبات الأمنية المعبرة عنها، ومثل هذا التطور سيخدم مصالح الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، فهذه الإستراتيجية القائمة على مبادئ "الدفاع الوقائي والردع والهيمنة" وذلك تبعاً لتعبير مسؤولي وزارة الدفاع الأمريكية، التي منذ نهاية حرب الخليج الثانية لإقامة منظومة أمنية في المنطقة ووضعها في "يد أمينة" بمعنى قوى يمكن الوثوق بها كإسرائيل وتركيا للحفاظ على المصالح الحيوية الأمريكية في الشرق الأوسط[1].

لقد أسهمت الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط في تدعيم التقارب في العلاقات التركية- الإسرائيلية، ولم تكتف الولايات المتحدة بذلك، بل عملت على توطيد الإرتباط الإستراتيجي بين تركيا وإسرائيل. بإعتبارهما محور إرتكاز الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

---

[1] جلال عبدالله معوض، مرجع سابق، ص٣٣٦.

المطلب الثاني

التطورات الدولية والإقليمية المساهمة في التحول نحو الشرق أوسطية

لقد أصبح معلوما أن مفهوم الشرق الأوسط هو أبعد من المفهوم الجغرافي فهو الآن مفهوم سياسي وإقتصادي، بحيث يضم تحت جناحيه أقواماً من عروق شتى عربية وتركية وفارسية، ومن أديان شتى إسلامية ويهودية ومسيحية، وفي خضم هذه التكتلات الدولية السياسية والإقتصادية والعسكرية والتي تتحرك بمفهوم جديد لصيغ الإستعمار القديم للقارات، وتتعرض المنطقة العربية ضمن منطقة الشرق الأوسط في هذه الفترة الحرجة ونحن في بدايات هذا القرن إلى مخططات ومشاريع أمريكية إسرائيلية أوروبية، فظهر ما عرف بإسم "السوق الشرق أوسطية" على أساس أن قيام هذه السوق سيكون إحدى الدعامات الرئيسية لإستقرار السلام في المنطقة. والآن سوف نتناول أهم هذه التطورات الدولية والإقليمية:

أولاً: التطورات الدولية:

يعاني العالم منذ نهاية الثمانينات وبعد أزمة الخليج الثانية من ظاهرتين في آن واحد، وهما:

الظاهرة الأولى: ظهرت عقب انتهاء مرحلة من مراحل تطور النظام الدولي، أو بالأحرى أنهيار نظام القطبية الثنائية نتيجة أحداث وتطورات دولية- وإقليمية- كبرى، كتوحيد ألمانيا وسقوط الأنظمة الشيوعي في شرق أوروبا واندلاع حرب الخليج الثانية وإنهيار وتفكك الإتحاد السوفيتي[1].

الظاهرة الثانية: وتتمثل في محاولة الدولة العظمى التي كانت أحد قطبي النظام السابق (الولايات المتحدة) أن تحدد بمفردها أسس وقواعد "النظام الدولي الجديد" بإعتبارها "القطب

---

[1] سعد حقي توفيق، "النظام الدولي الجديد، دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد إنتهاء الحرب الباردة"، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩، ص٢٧-٣٥.

الأوحد" أو "القوة العالمية الوحيدة" على قمة هذا النظام. والواقع أن هذا النظام أخذ في التكون منذ منتصف الثمانينات ومع أزمة الخليج الثانية تم إعلانه[١].

ويلاحظ أن الدور الأمريكي و"القائد" في حرب الخليج كان له أكبر الأثر في هذه الظاهرة الثانية، وكذلك الأولى وهما ظاهرتان بينهما من الترابط ما قد يمكن معه القول بأنهما يعبران عن "وجهي عملة أو ظاهرة واحدة، ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى ما يلي:

١- لقد أسفر عن إجتماع قمة مجلس الأمن الدولي في ٣١ كانون الثاني ١٩٩١، أي في خضم حرب الخليج الإعلان رسمياً عن إنتهاء التوازنات "مالطا" التي كانت قد وضعت أساساً لتحكم عمل الأمم المتحدة، حيث سجل في بيانه: "أن إجتماعه عقد في وقت يشهد تغييراً بالغ الأهمية، وأن أعضاء المجلس يعتبرون هذا الإجتماع إعترافاً جاء في حينه بأن هناك ظروفاً دولية جديدة موائية بدأ مجلس الأمن في ظلها يضطلع بفاعلية أكثر مرونة في حفظ السلم والأمن الدوليين"[٢].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

٢- إعلان الولايات المتحدة عن مولد "النظام العالمي الجديد" كنظام تنفرد فيه بالقيادة، فأعلن الرئيس السابق بوش في ١٦ كانون الثاني ١٩٩١ بدء العمليات القتالية ضد العراق، وتحدث عن "نظام عالمي جديد تبدو الفرصة سانحة لإقامته" وأوضح بجلاء "أن الولايات المتحدة وحدها من بين أمم العالم هي التي تتوافر لها على حد سواء المكانة المعنوية والوسائل اللازمة لحماية النظام الدولي الجديد"[٣] بحيث يعبر هذا النظام عن تغير نوعي في العلاقات والتفاعلات الدولية، وقد تمثلت أهم هذه المتغيرات في مجال الإقتصاد والتقنية ومسارات

---

(١) سمير العمار، "المتغيرات الدولية ومستقبل النظام العربي، دراسة في إشكالات الأمن الخارجي"، شؤون عربية، العدد ٨٦، القاهرة، حزيران، ١٩٩٦، ص١٢٧.

(٢) أحمد صدقي الدجاني، "وجهة نظر عربية في النظام العالمي الجديد"، شؤون عربية، العدد ٧٤، القاهرة، حزيران، ١٩٩٣، ص٤٩-٥٠.

(٣) المرجع نفسه، ص٣٩.

العولمة، وفرضت هذه العوامل على الأطراف الفاعلة إعادة النظر في أساليب عملها وإبتكار إستراتيجية جديدة لتحقيق أهدافها العليا.

وبالتالي فهذا النظام لا يستند إلى القوة العسكرية فحسب من أجل تقييم قوة الدولة، وإنما يستند لقدرات إقتصادية وتقنية أيضاً، فقد أحدثت الثورة العلمية- التقنية تأثيرات على عناصر قوة الدولة، قللت من المساحة الجغرافية، ومن السكان والمواد الخام والقوة العسكرية، وزادت أهمية بعض العوامل مثل التقنية والتنظيم والنمو الإقتصادي، وهذا يعني أن مصادر القوة تتحرك بعيداً عن التركيز على القوة العسكرية[1]، فأخذ التحول في هذا النظام إلى النموذج التنافسي بدلاً من الصراعين وأصبحت الأداة الإقتصادية (القروض والمساعدات، والتبادل التجاري، الخبرات...) تشكل أداة النظام الدولي في المرحلة التنافسية، بدلاً من الأداة العسكرية، وهذا يعني إحلال الشراكة التجارية محل القاعدة العسكرية[2]، وبالتالي تخضع مختلف الأطراف للمصالح المشتركة.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

فالولايات المتحدة التي أعلنت عن ميلاد هذا النظام الجديد، تشكل القوة الأساسية الدافعة والمساندة لفكرة إنشاء نظام إقليمي جديد في منطقة "الشرق الأوسط" وذلك بالنظر إلى دورها المحوري في فترة ما بعد أزمة الخليج الثانية في محاولة تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي عبر المفاوضات الجارية منذ مؤتمر مدريد الذي انعقد فعلياً تحت إشرافها، وما قد يترتب على هذه المفاوضات من حدوث "تغير جوهري" في العلاقات العربية- الإسرائيلية نحو إنشاء مثل هذا النظام كتعبير عن الإستجابة "لإدارة دولية" وبدعم وتأييد أمريكي[3]، فترى الولايات المتحدة

---

(1) ناصيف حتي، "التحولات في النظام العالمي وإنساخ الفكري الجديد وإنعكاساته على النظام الإقليمي العربي"، المستقبل العربي، العدد ١٦٥، بيروت، تشرين الثاني، ١٩٩٢، ص٣٥

(2) وليد عبدالحي، "أثر المتغيرات في النظام الدولي المعاصر على مستقبل الوظيفة الإقليمية لإسرائيل"، شؤون عربية، العدد ٦٥، القاهرة، ١٩٩١، ص٨٠.

(3) ناصيف حتي، مرجع سابق، ص٥١.

من خلال تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي عبر مفاوضات تجري تحت رعايتها إمكانية إنشاء "نظام إقليمي جديد في المنطقة".

ثانياً: التطورات الإقليمية:

لقد شهدت التطورات الدولية الكبرى منذ التسعينات، تطورات إقليمية واكبتها، بل إكتسب بعضها صبغة دولية كأزمة الخليج، فهذه التطورات تدفع بدورها أو قد توفر بيئة إقليمية ملائمة للتحول نحو بناء نظام إقليمي جديد "شرق أوسطي". سوف ندركها من ناحيتين هما:

١-أزمة الخليج الثانية: وتم الحديث عنها في الفصل التمهيدي.

٢-التسوية السلمية.

لقد جاءت التسوية السلمية في مدريد كنتاج لمرحلة ما بعد الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفياتي وما بعد أزمة الخليج الثانية[1]. فمنذ أزمة الخليج الثانية باتت الولايات المتحدة الأمريكية بصدفة كونها القطب المهيمن على العلاقات الدولية، الطرف الأكثر نفوذاً في سياسات الشرق الأوسط، وقد عزز وضعها هذا وأضفى عليه شرعية دولية وإقليمية قيامها برعاية عملية التسوية السلمية التي إنطلقت من مدريد (أواخر ١٩٩١) من جهة، والعلاقة الخاصة التي تربطها بإسرائيل من جهة أخرى[2].

وتشير معظم الوقائع إلى أن عملية التسوية السلمية ما هي في الحقيقة إلا محاولة من أجل صوغ الخريطة الجيو- سياسية في المنطقة على أسس جديدة بحيث تتناسب ومجمل المتغيرات والتحولات الدولية والإقليمية السياسية والإقتصادية[3].

---

(١) جفري تشاندلر، "التقارب التركي- الإسرائيلي"، شؤون الأوسط العدد ٥١، بيروت، ١٩٩٦، ص٥.

(٢) ماجد كيالي، "العلاقة الخاصة الأمريكية- الإسرائيلية: تحليل لمركب التقاطع للمصالح"، شؤون الأوسط العدد ٦٦، بيروت، أكتوبر، ١٩٩٧، ص٢٧.

(٣) ماجد كيالي، "النظام الإقليمي في الشرق الأوسط"، الفكر الإستراتيجي العربي، العدد ٤١، بيروت، ١٩٩٢، ص٥٧.

وبالتالي نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول إستغلال هذه الفرصة التاريخية[١] التي سنحت لها بعد هيمنتها على النظام الدولي، من أجل زيادة تعزيز هيمنتها في هذه المنطقة الإستراتيجية من العالم، والتي تعد ورقة رابحة في يدها لتوطيد زعامتها على الصعيد الدولي ومن أجل تعزيز موقعها في المنافسة الإقتصادية مع الأقطاب الأخرى.

فالولايات المتحدة تشغل دائماً بالتوسط بإتفاقيات السلام بين حليفتها إسرائيل والعرب، فمنذ ١٩٦٧ نجد أن كل إدارة أمريكية شاعد في تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي، فقبل عام ١٩٩٠م كان الدافع الأساسي هو حماية المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة (بالأخص البترول ثم مصالحها مع إسرائيل) وذلك من أجل تقبل التأثير السوفيتي في المنطقة، ولكن بقيت أهداف أخرى هي[١]:

١- وجود مصالح إستراتيجية مع الدول العربية المختلفة من جهة، والعلاقات الخاصة والتاريخية مع إسرائيل من جهة أخرى، وقد جعل الصراع الدائم بين الجانبين من الصعوبة أن توازن الولايات المتحدة بين مصالحها في المنطقة بنجاح.

٢- إن عملية سلام الشرق الأوسط مسألة سياسية للشعب الأمريكي وتحزز شعبية الرئيس على الأقل لفترة بسيطة بعد تحقيق أي نجاح.

٣- إن مساعدة إسرائيل في التوصل إلى سلام مع جيرانها هي جزء محوري من العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإن كلاً من اليهود الأمريكيين والأمريكيون غير اليهود يرون في ذلك هدفاً له قيمته للسياسة الخارجية الأمريكية.

---

[١] مارتن إنديك، "سياسة إدارة كلينتون حيال الشرق الأوسط"، الدراسات الفلسطينية، العدد ١٥، بيروت، ص١٩٨.

[١] إبراهيم عبدالحميد غالي، "الولايات المتحدة وإسرائيل: تحالف غير مكتوب"، قراءات إستراتيجية، السنة الخامسة، العدد ١٢، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٩.

ونجد في هذا السياق أن التسوية السلمية بمفهومها العام تهدف إلى نزع فتيل التوتر في المنطقة، المتمثل بالقضية الفلسطينية والصراع العربي- الإسرائيلي وإيجاد شكل من أشكال الإستقرار[١]. ووصولاً إلى إيجاد محاولة لصوغ نظام إقليمي جديد على أسس سياسية/ إقتصادية/ أمنية/ ثقافية برعاية الولايات المتحدة الأمريكية[١].

فمنذ المنعطف التاريخي في العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين المتمثل في إتفاق أوسلو، أيدت تركيا بقوة عملية السلام في الشرق الاوسط[٢]. وأكدت تركيا خلال أزمة الخليج الثانية وبعدها على أهمية تسوية القضية الفلسطينية في تحقيق السلام والإستقرار الإقليميين في الشرق الأوسط، وعبرت عن إستعدادها للإسهام في حل هذه القضية عن طريق إستضافة أي مؤتمر دولي أو إقليمي يتفرد عقده بشأنها، مع إدراكها لمسؤوليتها التاريخية في تسوية القضية الفلسطينية[٤]، وقد وجه بيان لوزارة الخارجية التركية في ١٩٩١/١١/٢٣ بإنعقاد مؤتمر مدريد، وعدت خطوة على طريق السلام وأن الحل الوحيد هو الذي يستند إلى مبدأ الأرض مقابل السلام[٥].

لقد أسهمت التطورات الجارية في المفاوضات العربية- الإسرائيلية منذ إنعقاد مؤتمر مدريد في توفير بيئة تبدو ملائمة أو مشجعة لتكوين نظام إقليمي جديد (شرق أوسطي) بمشاركة

---

(١) ماجد كيالي، "العلاقة الخاصة الأمريكية- الإسرائيلية: تحليل لمركب التقاطع المصالح"، مرجع سابق، ص٢٧.

(١) جلال عبدالله معوض: "الشرق الأوسط: الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة"، شؤون عربية، العدد ٨٠، القاهرة، ص١٤٩.

(٢) Sabri sayari, "Turkey and the middle East in the 1990", Journal of Palestine Studies, vol XXVI, No., spring 1997, P50.

(٤) جلال عبدالله معوض، "دور تركيا في الشرق الاوسط بعد أزمة الخليج: الجوانب السياسية والإقتصادية"، شؤون عربية، العدد ٦٩، القاهرة، آذار ١٩٩٢، ص٢٣٨.

(٥) محمد نور الدين، "الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية"، في العرب والأتراك في عالم متغير، الجزء الأول، وجهة النظر العربية، تحرير سيثال نوفل، الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية والتوثيق، بيروت، ١٩٩٣، ص١٢٥.

الدول العربية- أو بعضها- وإسرائيل ودول جوار غير عربية لا سيما تركيا، ويظهر هذا الإسهام من ناحيتين مترابطتين هما:

١- إن مجرد إجراء وإستمرار هذه المفاوضات، دون الحديث عن الإعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بموجب إتفاق "غزة- أريحا" في ١٣ أيلول ١٩٩٣ الذي رحبت به العواصم الغربية بإعتباره "خطوة تاريخية حطمت جدار برلين الشرق الأوسط وفتحت الطريق لتسوية النزاع العربي- الإسرائيلي" وهذا يعني حدوث تغير جذري إتجاه إسرائيل والتحول من دولة "هامشية مصطنعة" إلى "دولة جوار" يتم الإعتراف بها من قبل الدول العربية، وتجمع من خلال المفاوضات الثنائية متعددة الأطراف تناقش معها مستقبل المنطقة "الشرق الأوسط" في ظل السلام في مجالات المياه والبيئة والتعاون الإقتصادي ونزع السلاح.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٢- إن هذه المفاوضات، ولا سيما في ضوء الإنفراج الفلسطيني- الإسرائيلي وما قد يتبعه من إنفراج على المسارات الأخرى، قد ينتهي إلى إحتمال إمكان إقامة علاقات إقتصادية متعددة الجوانب والأطراف بين مختلف دول المنطقة في الشرق الأوسط، سواء أخذت هذه العلاقات شكل "سوق شرق أوسطية مشتركة" أو "منظمة للتجارة الحرة" بين دول المنطقة أو إنشاء "سلطة عليا للمياه في الشرق الأوسط" أو إنشاء بنك للتنمية والتعمير في الشرق الأوسط: أو غير ذلك من أشكال تنظيمية مقترحة لهذه العلاقات[١].

---

[١] جلال عبدالله معوض، الشرق الأوسط التطورات الجارية والمحتملة، مرجع سابق، ص١٤٩.

المطلب الثالث

التصورات الإسرائيلية والأمريكية والتركية للشرق أوسطية

أولاً: التصور الأمريكي للنظام الشرق- أوسطي

إن المنطقة العربية إستمرت، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حظيت بإهتمام أمريكي خاص. وأسباب ذلك تكمن في نوعية مصالحها الإستراتيجية والإقتصادية المعروفة، ومن أجل ضمان هذه فلقد عمدت إلى تبني سياسات أريد بها تذليل الصعاب التي إعترضت مسار هذه السياسات ومن بينها التحكم بحركة الوطن العربي في الحاضر والمستقبل.

ولسنا هنا بصدد تناول هذه السياسات، والأفكار الأمريكية والتي تعود إلى عقد الستينات. بل تكفي الإشارة إلى أن تطبل مضامين بعضها يؤشر بأنها ركزت على ربط دول المشرق العربي بدول الجوار وإسرائيل في ترتيب إقليمي تكون الولايات المتحدة هي العراب الأساس فيه، والدليل على ذلك مثلاً سياسة الإحتواء الإستراتيجي في الثمانينات ودعوة زبجنيو بريجنيسكي مستشار الأمن القومي لدى الرئيس كارتر سابقاً في الفترة ذاتها إلى أن يكون مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي نموذجاً لهذا الترتيب الإقليمي[١].

صحيح أن معطيات الحرب الباردة قد عطلت، على الأقل، من السعي الأمريكي نحو دمج الوطن العربي بمنطقة جغرافية أوسع، لكن نتائج أزمة الخليج الثانية وتفكك الإتحاد السوفياتي، فضلاً عن الإنفراد بالقيادة العالمية كرس تبعية الدول العربية للولايات المتحدة، ودفع بها إلى صدف أوضاع المنطقة العربية على نحو ينفي أي تهديد محتمل لمصالحها[٢]، خشية فوات الفرصة. وبهذا الصدد يؤكد سايروس فانس (Cyrus Vance) وزير الخارجي الأمريكي: "إذا لم نقم بذلك مباشرة، فلن تتاح فرصة أخرى للقيام به"[٣].

---

[١] ماجد كيالي، "النظام الإقليمي في الشرق الأوسط"، مرجع سابق، ص٦٨.

[٢] محمد خالد الأزعر، "السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية"، مستقبل العالم الإسلامي، العدد٢، مالطا، ١٩٩٢، ص٥٧-٧١.

[٣] ماجد كيالي، "النظام الإقليمي في الشرق الأوسط"، مرجع سابق، ص٦٩.

وضمن ذلك تأتي ترجمة أفكارها حول إقامة نظام جديد للشرق الأوسط، وبتأسس التصور الأمريكي لهذا النظام على ثلاث ركائز أساسية متفاعلة، هي الأمن والإقتصاد والسياسة. فالركيزة الأمنية تواجه بناء ترتيبات أمنية مشتركة ودائمة للحد من التسلح، وضمان الأمن الجماعي وتوازن القوى وبدعم أمريكي مباشر وغير مباشر. أما الركيزة الإقتصادية فتقترن بإقامة بنية إقليمية تتولى تنظيم التعاون الإقتصادي وتطويره في شتى المجالات تمهيداً لتنمية إقتصادية واجتماعية شاملة. وأخيراً الركيزة السياسية التي مفادها تسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. والصراع العربي- الإسرائيلي، فضلا عن بناء علاقات جديدة في عموم المنطقة المسماه بالشرق الأوسط.

هذا التطور يراد به إحلال تعاون أمني وإقتصادي وسياسي بين عرب الشرق ودول الجوار فضلاً عن إسرائيل، خدمة لصالح الإستراتيجية الأمريكية في ربط العرب بالنظام الدولي، حسب المفهوم الأمريكي له.

ولقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية، -بوصفها قوة الدفع الأساسية-، إلى ترجمة الشرق أوسطية إلى واقع ملموس من خلال ما يلي:

١- العمل على ممارسة الضغط باتجاه إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل.

٢- أوجدت الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال موقعها الخاص الذي تحتله في العلاقات العربية- العربية ما بعد أزمة الخليج الثانية معادلة جديدة مفادها أن إقامة علاقات جيدة معها أو تحسين العلاقات معها يتم عن طريق التطبيع مع إسرائيل.

وبذلك حددت الولايات المتحدة أهدافها من المشروع من خلال:

١-الإعتماد على التحالف الذي بدأت بوادره تظهر بعد أزمة الخليج الثانية بين تركيا وإسرائيل لإحتواء المنطقة.

٢-إحتواء ما يسمى بالتهديدات القادمة من العراق وحتى إيران من خلال تطبيق نظرية (الإحتواء المزدوج).

٣-الحفاظ على إختلال التوازن الإقليمي في المنطقة لصالح إسرائيل وتركيا.

٤-دفع عملية التسوية بين إسرائيل والدول العربية وفق التصورات الأمريكية.

وبناء على ما تقدم فإن مشروع الشرق أوسطية سيصوغ هندسة جديدة من خلال بناء منظومات ومناطق التعاون الإقتصادي والسياسي والأمني تؤدي فيها كل من تركيا وإسرائيل دوراً مركزياً، وبالتالي إعادة رسم خريطة الشرق العربي بدمج إسرائيل فيه حيث تلعب دوراً إقتصادياً وأمنياً فاعلاً.

أما عن التصورات الأمريكية حول دور تركيا الإقليمية فتشمل على إبرام إتفاقيات أمنية ثنائية مع بعض الأقطار العربية في المنطقة والإفادة من مزايا الوضع الجغرافي والإستراتيجي لتركيا في تخزين معدات عسكرية أمريكية يسهل نقلها عن الضرورة لمواجهة أية أزمة محتملة في المنطقة، والعمل على تحديث قوات تركيا المسلحة وتطويرها لزيادة نفوذها وتأثيرها في الشرق الأوسط.

ولقد عبر عن ذلك الرئيس الأمريكي جورج بوش قائلاً: "إن تركيا قد تنهض بدور هام في نظام ما بعد حرب الخليج". كما وصف نائب الرئيس الأمريكي حالياً ديك تشيني وزير الدفاع الأمريكي حينذاك بأنها "جزيرة مستقرة في مناطق غير مستقرة لا تشمل الشرق الأوسط فحسب، ولكن أيضاً القوقاز والبلقان"[1].

ثانياً: التصور الإسرائيلي لتنظيم الشرق أوسطي:

إن إسرائيل تتحرك من مشروعها بإعتبارها الأداة السياسية الأولى المنفذة له، وفي سبيل ذلك إعتمدت سياسة المراحل المتعاقبة. فمن مرحلة الغزو إنتقلت إلى مرحلة التوسع، ومنها إلى

---

[1] جلال عوض، "تركيا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج"، مرجع سابق، ص٥٦-٥٧.

المرحلة الراهنة: الهيمنة الإقليمية. ولم يكن مضمون هذه المرحلة الأخيرة بمعزل عن تضافر مجموعة من متغيرات عربية وإقليمية ودولية عمدت إسرائيل إلى توظيفها لصالح الغاية النهائية للمشروع الإسرائيلي أي (إسرائيل الكبرى).

لقد وجدت إسرائيل في السعي الأمريكي نحو إعادة تشكيل الشرق الأوسط فرصة مضافة لتحقيق أهداف هذه السياسة، ولنتذكر أن شمعون بيريز، الذي يعد أبرز الدعاة الإسرائيليين لنظام جديد في الشرق الأوسط، قال "بدون تغير في نموذج الشرق الأوسط لا الأمن ولا السلام يمكن أن يضمنا دولة إسرائيل"[٨].

لقد جاء بيريز بفكرة "الشرق الأوسط الجديد" على إعتبار أنه السبيل الوحيد الذي تستطيع إسرائيل من خلاله تحقيق أهدافها في أن تصبح عضواً شرعياً في الجغرافيا السياسية والإقتصادية العربية، وذلك ضمن نظام إقليمي غير عربي جديد يحقق لإسرائيل أهدافها، ويحتفظ لها في الآن نفسه بايديولوجيتها وقوميتها الإسرائيليتين، وصرّح بيريز عن هذا الهدف بقوله: "إن هدفنا النهائي هو خلق أسرة إقليمية من الأمم، ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية مختارة، على غرار المجموعة الأوروبية"[٩]. وفيما يتعلق برؤية إسرائيل للسوق الشرق أوسطية فقد صاغها "شمعون بيريز" (C.Peres) في كتابه "الشر الأوسط الجديد"[١٠] والتي يمكن إيجازها على النحو الآتي:

المرحلة الأولى:

تشمل مشروعات التعاون بين دولتين أو أكثر مثل التعاون في معهد الأبحاث لإدارة الصحراء وزراعتها كالتعاون مثلاً بين مصر وإسرائيل، ويرى أنه يمكن البدء في هذه المرحلة قبل إقامة السلام الدائم في المنطقة.

---

[٨] ماجد كيالي، "النظام الإقليمي في الشرق الأوسط"، مرجع سابق، ص٧٩.

[٩] شمعون بيريز، "الشرق الأوسط الجديد"، ترجمة محمد حلمي عبدالحافظ، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥، ص٧٩.

[١٠] المرجع نفسه، ص٩٢.

المرحلة الثانية:

وتشمل إشتراكاً دولياً، أي مشروعات للتعاون الإقليمي بمشاركة دولية كبرى بالتمويل، ويمكن أن يشمل هذا التعاون مشروعات على البحر الأحمر والبحر الميت وقناة السويس، حيث يمكن أن تكون مناطق حرة ومناطق سياحية تشمل مصر وإسرائيل والسعودية والأردن.

المرحلة الثالثة:

وتشمل تشكيلاً إقليمياً يفرز مؤسساته المركزية على غرار مؤسسات المجموعة الأوروبية، وهذه المرحلة تحتاج إلى توفر عدة عوامل مثل الإستقرار السياسي والنمو الإقتصادي والأمن القومي.

من خلال هذه المراحل يظهر أن إسرائيل تريد أن تكون هي المركز الإقليمي المهيمن كي يمكنها من السيطرة على مسارات التطور الإقتصادي والسياسي لعموم المنطقة العربية، ومن هنا إعتبر شمعون بيريز قيام النظام الشرق أوسطي الجديد ضرورة ملحة إسرائيل وتطورها ومستقبلها. ويرى بيريز وجود عدو داخلي بعد تبخر العدو الخارجي بإنهيار الإتحاد السوفياتي وتوقف الحرب الباردة، ألا وهو الأصولي والقومي الرافض لهذا المشروع، ويقدم بيريز أطروحته الكاملة في إقامة الشرق الأوسط الجديد على أساس التدرج في الدمج الإقتصادي، فلا بأس من المشاريع الثنائية أولاً. والثلاثية قبل دمج المنطقة بكاملها[1]. فهذا السبب الإسرائيلي لبناء نظام إقليمي جديد في المنطقة يعود في جزء كبير منه إلى تصورها للدور الذي من الممكن ان تعهد به الولايات المتحدة إليها في إستراتيجيتها المتجددة تجاه المنطقة، خصوصاً في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إذ أنها قامت بدور مهم كقاعدة أمريكية في الشرق للحيلولة دون توسع الإتحاد السوفياتي، أما وقد زال الخطر السوفياتي فإن إسرائيل تقدم نفسها هذه المرة للإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية لممارسة الدور القائد في هذا النظام الجديد نيابة عن

---

(١) أنعام رعد، "الصهيونية الشرق أوسطية من هرتزل إلى بيريز إلى النفق! ولحظة الحقيقة"، الطبعة الثانية، شركة المطبوعات، بيروت، ١٩٩٨، ص١٤٧.

الولايات المتحدة، وبذلك تضمن تجدد أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة[١]، ولا سيما وأنها تقدم نفسها على أنها قاعدة تكنولوجية متقدمة في شرق عربي متخلف، ودولة ديمقراطية في وسط دكتاتوريات، وقوة أمنية رادعة في عالم عربي عدواني[٢].

إن الحماس الإسرائيلي الرسمي وغير الرسمي، لهذا النظام لا يمكن عزله عن إدراك إسرائيل لنوعية دورها في الإستراتيجية الأمريكية بعد إنتهاء الحرب الباردة، ولا جديد في القول إن الإعتماد على دعم دولة عظمى أو كبرى يعد إحدى ركائز نظرية الأمن الإسرائيلي. وقد أدت مجموعة متغيرات من بينها الصراع العربي – الإسرائيلي والصراع الأمريكي – السوفيتي إلى أن يتعزز دور (أو وظيفة) إسرائيل في الإستراتيجية الأمريكية حيال الوطن العربي خلال مرحلة الحرب الباردة. فصحيح أن هذه الوظيفة قد عادت بالفائدة على الولايات المتحدة وعلى نحو دفع آرائيل شارون (رئيس الحكومة الإسرائيلية حالياً) مثلاً إلى القول إن إسرائيل تمثل ثروة إستراتيجية للأخيرة، بيد أن المتغيرات الدولية والإقليمية الجديدة قد أفرغت، التعاون الإستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي من مضمونه القديم والذي يؤكد على ذلك المحلل الإسرائيلي زئيف شيف الذي يرى الحاجة بمضمون آخر جديد[٣]. ولأن الولايات المتحدة كانت، وما تزال، هي الداعم الأساس للأمن الإسرائيلي، أدرك الإسرائيليون أن الإستجابة لتزئيباتها حول الشرق الأوسط تنطوي على فائدة عالية في الحاضر والمستقبل، ومما ساعد في ذلك أن إسرائيل لا يمكن أن تشكل أولوية كبرى على جدول الأعمال الأمريكي والأوروبي إلا إذا إرتبطت بشبكة من الروابط الإقليمية في المنطقة وعمدت إلى توظيفها للصالح الأمريكي والأوروبي، وبضمنها التأثير في السياسات العربية[٤] وهكذا فإن مشروع "التعاون الإقتصادي والأمني وبناء الشرق

---

[١] أحمد الدجاني، "في مواجهة نظام الشرق الأوسط"، الطبعة الأولى، المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٤، ص١٩.

[٢] وجيه كوثراني، "الشرق أوسطية والتطبيع الثقافي مع إسرائيل: البعد التاريخي وإشكالات راهنة"، الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٣، بيروت، ١٩٩٥، ص٩.

[٣] المرجع نفسه، ص٨٤.

[٤] M.G. weinbaum, "The Israeli Factor in Arab Consciousness and Domestic Politics", Middle East Policy, Vol.11, No.1, 1993, P.85.

الأوسط الجديد" يتضمنان تغيباً سياسياً لأسس التكافؤ. ونظرة أحادية الجانب تنطلق من حاجة إسرائيل إلى "الإندماج" الإقليمي في "نظام شرق أوسطي جديد"[١].

ثالثاً: التصور التركي لشرق أوسطية:

ظلت الرؤية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط تتسم بالإرتباط والتذبذب منذ قيام الجمهورية التركية، بسبب إنشدادها إلى أوروبا بحكم تطلعاتها الأوروبية من ناحية والتخلي عن محيطها الإسلامي عبر تجاهل حقائق الجغرافيا والتاريخ التي كانت تربطها مع المنطقة من ناحية أخرى. لقد سعت تركيا إلى إتخاذ بعض الأطر التنظيمية التي تشترك فيها مع إيران ودول أخرى في آسيا، مثل منظمة التعاون الإقتصادي ومنظمة بحر قزوين نواة للإنطلاق من أجل بناء تجمع إقليمي أوسع تحاول أن تكون واسطة العقد فيه وأن يشمل إتساع محيط الشرق الأوسط وعدم الإتفاق حول تحديد نطاقه الجغرافي.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وفي خضم المتغيرات الدولية في بداية التسعينات، بدأت تركيا تتطلع إلى دور مستقبلي إقليمي في منطقة الشرق الأوسط على الصعد السياسية والإقتصادية والعسكرية لا سيما أنها بدأت تعاني من تراجع ملحوظ لمهمتها الأمنية ضمن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في إحتواء الاتحاد السوفياتي إبان الحرب الباردة، لذلك لم تعد مسألة تحول تركيا نحو منطقة الشرق الأوسط مجرد خيار أو رهان بل صارت أمراً حتمياً نتيجة لحاجتها إلى دور إقليمي يحفظ لها مكانتها الإستراتيجية الغربية كعنصر "للإستقرار والتوازن" في المنطقة مما جعلها ترحب بأفكار مشروع الشرق اوسطية[١]. للقيام بدور إقليمي فاعل وهذا ما أعلن عنه الرئيس التركي في أعقاب أزمة الخليج الثانية في ١٩٩١/٣/٢٥م في خضم مباحثاته مع الرئيس الأمريكي السابق

---

[٩] Hoirn Borrom, "Peres the Europeans", Middle East International, Issue No.468, February 4. 1924, PP.

[١] يعود إهتمام تركيا بالنظام الشرق أوسطي إلى الخمسينات لا سيما عندما إشتركت في بناء تحالف إقليمي شرق أوسطي ضمن السياسة الدفاعية الغربية القائمة حينذاك، وهو حلف بغداد ١٩٥٥، المبنية على إحتواء خطر الإتحاد السوفياتي السابق لذلك إنصبت التطلعات التركية بتشكيل القوة الإقليمية المؤثرة. لمزيد من التفاصيل أنظر: Mohammad Faddah, "The Middle East in Transition". Asia Publishing, House, 1974. P 231, FN.40.

جورج بوش الأب "إن تركيا تشارك بدور فعال في تحقيق السلام والإستقرار في الشرق الأوسط" في حين أشار الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب حينئذ إلى أن "تركيا رغم بعض مشكلاتها في المجال الإقتصادي قد تنهض بدور هام في نظام ما بعد الحرب".

اهتمام تركيا بمنطقة الشرق الأوسط في عقد التسعينات عبر منحيين:

الأول: اقتصادي حيث أتاح لها دوراً في التحرك والمناورة لا سيما في منطقة الخليج العربي بالإفادة من المساعدات والقروض الممنوحة لها من قبل أقطار الخليج العربي من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى.

الثاني: دورٌ أمنيٌ وعسكريٌ إذ تحرص الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إشراك تركيا في ترتيبات أمنية مستقبلية على حماية مصالحها في المنطقة، ودعم تطلعاتها لتأدية دور قيادي في المنطقة لتغدو قوة إقليمية متفوقة وتقويتها بكل الوسائل العسكرية والإقتصادية والسياسية[1]. وهذا ما عبر عنه تورغوت أوزال في ١٩٩١/٢/١٧ عندما قال: "إن تركيا مستعدة للقيام بدور فعال من خلال إيجاد ترتيبات أمنية وسياسية دائمة[1]. وبناء على ما تقدم فإن تركيا تعتبر مرتكزاً للترتيبات الأمنية بسبب مميزات الموقع الجغرافي وعضويتها في حلف شمال الأطلسي ولأن قواعدها الجوية معدة أصلاً لإستقبال الطائرات الأمريكية وكذا لإستقبال قوات الردع السريع التي أنشئت لحلف شمال الأطلسي، كما يمكن استخدام المناطق المتاخمة للحدود العراقية في شن الهجمات وتهديد الأمن القومي العربي، لذلك إستقرت مراكز القيادة والسيطرة

---

[1] تتمتع تركيا بمواصفات استراتيجية مهمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:
-جيشها جيشاً بلغ عدده ٨٠٠ ألف جندي
-تشترك في الحدود مع ستة بلدان مهمة هي- روسيا وليونان وبلغاريا وأرمينيا وإيران والعراق وسوريا.
-تسيطر على مضيق البسفور والدردنيل الحيوية وتتحكم في المدخل الشرقي للبحر المتوسط.
للمزيد من التفاصيل حول الموقع الإستراتيجي الذي تتمتع به تركيا أنظر: محمد خليفة، مرجع سابق، ص١٠٦-١٠٧.

[1] المرجع نفسه، ص١٣٢.

والإتصالات والإستخبارات في مناطق هامة في الأراضي التركية وهي مستعدة للعمل في حال تطور المواقف المناهضة للإنتشار الأمريكي في الخليج العربي وجرى ربطها ببافي مكونات الترتيبات الأمنية في المناطق الأخرى على إمتداد مسرح العمليات وأصبح للقيادة المركزية للحلف الأطلسي وجود دائم في تركيا. وعلى العموم فإن علاقة تركيا مع الشرق الأوسط تجسدت من خلال إعادة ترتيب علاقاتها الثنائية مع إسرائيل بوصفها السبيل الأقصر في أن تتحقق فيه لها مقدمات وضواغط ومصدائية تجني فيها منافع في ميدان ادوارها الإقليمية[١].

ونستخلص من كل ما تقدم أن طرح مشروع الشرق أوسطية يهدف إلى إحداث تحولات في التفاعلات السياسية العربية والدول الإقليمية الفاعلة من وضع صراعي كلي إلى وضع "تعاوني شامل" وفق الرؤية الإسرائيلية من خلال إلغاء الهوية القومية والتي تجعل العلاقات العربية– العربية غير مميزة عن غيرها، بحيث يتساوى الجميع كدول وطنية لا توجد بينها علاقات خاصة. إن المحورين الأساسيين في هذا المشروع هما تركيا وإسرائيل اللتان تحصلان على شرعية الإنتماء إلى نظام إقليمي يؤسس لهذا الهدف، وتجدان فيه تفعيلاً لدورهما الأمني لتعدد الأغراض والتدخل العسكري، أن استدعت الضرورة كما هو الحال في إختراق تركيا لشمال العراق والعدوان الإسرائيلي على الأقطار العربية. وفي هذا السياق فإن هذا المشروع الذي تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تنفيذ إستراتيجيتها في الشرق الأوسط، يتسم بالتناقض والإزدواجية في التعامل مع دول المنطقة ففي الوقت الذي تطالب فيه بنزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة تدعم إسرائيل التي تمتلك أكبر ترسانة نووية في المنطقة.

فالشرق أوسطية إذن، هي بناء شرق أوسط جديد من حطام هذا المشرق العربي وعلى أنقاضه باخضاع ليس فقط الأمن وإنما السياسة والثقافة والرؤية التاريخية لصالح شراكة

---

[١] كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص٥.

مزعومة أبرز معالمها الغرق في (عقيدة المنفعة) والبحث عن الربح وتعظيم المصالح المادية والتخلي عن (أوهام) الهوية والذات العربية وثوابت وحدة المصالح والمصير العربي". وإذا كان وضع إسرائيل لا يسمح لها بغزو الأسواق الأوروبية ومنافستها فإن قيادي إسرائيل يعتقدون بتفردهم في الشرق الأوسط بالإعتماد على علاقات وثيقة بالعالم الغربي وإمتلاك أقوى قوة عسكرية في المنطقة والإستناد إلى إمكانات تكنولوجية متطورة، ذلك كله يؤهلهم للسيطرة على حركة رأس المال وعلى العلاقات التجارية مع الغرب وعلى أساس أن يصبح المركز الذي لا يستطيع أحد تجاهله، فإن إسرائيل سوف تعتمد على الجانب السياسي لتحقيق أهدافها الإقتصادية في المشرق العربي[١].

جميع الحقوق محفوظة

لا شك أن الطروحات الأمريكية والإسرائيلية والتركية لمشروع الشرق أوسطية تنطلق من رؤية ضبابية للوضع العربي الراهن الذي يواجه ملامح العجز لذلك كان الأسرع في فرض فكرة الشرق أوسطية كمشروع إقليمي للهيمنة تتوافر فيه لإسرائيل شروط إحتكار القوة النووية وإمكانات عسكرية تفصل بينها وبين إمكانيات دول الإقليم مسافة واسعة، وتكامل أو تعاون إقتصادي ثنائي بين كل دولة من دول الإقليم على حدة وهذه القوة الإقليمية، وشبكة ضعيفة من العلاقات الإقتصادية بين بقية أطراف الإقليم وفي ظل الإعتراف الضمني أو الصريح من القيادة الدولية بحق هذه الدولة الأقوى ممارسة أدوار حفظ السلام والأمن الإقليمي، وإنشاء تحالفات سياسية تشارك فيها، لذلك يختزل مشروع الشرق أوسطية ويتركز في إفساح المجال للهيمنة الإسرائيلية المرفوضة عسكرياً وسياسياً وإجتماعياً وثقافياً[٢].

---

[١] لمزيد من التفاصيل راجع يوسف صايغ، "منظور الشرق الأوسط دلالاته بالنسبة للعرب"، المستقبل العربي، العدد ١٩٢، بيروت، شباط ١٩٩٥، ص١٣-١٤.

[٢] محمود سريع القلم، "تأثير الحد الشمالي على مستقبل منطقة الشرق الأوسط"، العدد٦، ترجمات إستراتيجية، بيروت، ١٩٩٦، ص١٠.

الفصل الثاني

العلاقات التركية – الإسرائيلية وأبعادها

لم تقتصر العلاقات التركية – الإسرائيلية على الاعتراف والتمثيل الدبلوماسي وانما حاولت تجاوز ذلك لتنشأ عن طريق علاقات متنوعة وشاملة امتدت إلى المجالات الاقتصادية والثقافية والاعلامية والتسيق الاستراتيجي، حيث مهدت تركيا وإسرائيل لتعاونهما العسكري طوال فترة من الزمن، اشتملت فيه على علاقات سياسية واقتصادية، ثم بدأ الطرفان بعد ذلك في ارساء أسس التعاون العسكري بينها في العام ١٩٩٥م، حتى إذا حل يوم ٢٣ فبراير ١٩٩٦م، فان ذلك التعاون في اتفاقية ابرمها الطرفان، فجاءت هذه الاتفاقية بين البلدين تعكس رغبة متزايدة بين الدولتين في تعزيز وجودهما في المنطقة في اطار الترتيب الجديد للشرق أوسطية على نحو يضمن لتركيا دوراً إقليمياً بارزاً، يزيد من فرص إسرائيل للهيمنة على المنطقة، فخلال هذا الفصل يتم تناول الحديث في المبحث الأول العلاقات الاقتصادية والعسكرية بين البلدين، ثم في المبحث الثاني تناول ابعاد العلاقات التركية – الإسرائيلية (السياسية والاقتصادية والامنية).

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

المبحث الأول

العلاقات التركية – الإسرائيلية بعد أزمة الخليج الثانية

تحدثنا خلال هذا المبحث عن العلاقات التركية – الإسرائيلية من ناحيتين الأولى العلاقات الاقتصادية وأما الثانية الحديث حول التعاون العسكري بين البلدين.

المطلب الأول

تطور العلاقات الاقتصادية التركية – الإسرائيلية

لتجنب الانتقادات الموجهة للاتفاقية العسكرية بين تركيا وإسرائيل فان السلطات التركية أعلنت بأن الاتفاقية لا تشمل الجانب العسكري فقط، وإنما هناك جوانب عديدة أخرى فيها، وتسير جنباً إلى جنب مع الاتفاق العسكري، كما أن تلك السلطات لم تسلط الضوء كثيراً على الاتفاقية العسكرية بين تركيا وإسرائيل وانما على جوانب مدنية أخرى[1].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

فنجد أن معظم المؤيدين الأتراك للتعاون مع إسرائيل يشددون على أهمية ذلك من زاوية المصالح الاقتصادية التركية، حيث يدعو "حسن قوني" الخبير في العلاقات الدولية، إلى استفادة تركيا من خلال موقع اليهود المهم في التجارة العالمية فيقول : "إن حزام الأمن الخارجي الذي ذكره بن غوريون يشير إلى أن العرب يمكن أن يكونوا اعداء، لكن يجب عدم تحويل المسلمين غير العرب إلى اعداء وفي طليعة هؤلاء الأتراك وان تركيا كدولة غربية وديموقراطية وعلمانية، هي من جهة ميدان عبور هام لإسرائيل ومجموعات الاستثمار اليهودية الأخرى من اجل الاستثمار في آسيا الوسطى وغيرها، ومن جهة أخرى يمكن لرؤوس الأموال أن تستثمر فيها بأمان، وفي حال دخول تركيا في تعاون مع إسرائيل فان ذلك سيكسب الثقة لأسواق المال الدولية"[2].

---

[1] Amikam Nachmani, "The Remarkable Turkish- Israeli Tie", Middle East Quarterly, Vol V, N 2, June 1998, P. 26.

[2] محمد نور الدين، "تركيا في الزمن المتحول"، مرجع سابق، ص ٢٦٥.

ويرى فوني أن منطقة الشرق الأوسط مقبلة على تنمية اقتصادية يبلغ فيها الإقتصاد الإسرائيلي (٣,٥) وهو غير ذي أهمية بفضل صداقتها لإسرائيل، تستطيع أن تدخل إلى المؤسسات المالية وأوساط التسويق العالمية، واللوبي اليهودي في أمريكا يمكن أن يحقق فوائد كبيرة لتركيا وفي إظهار صورتها أمام الرأي العام الأمريكي[١].

ولكي نبدأ بتوضيح هذه العلاقات الاقتصادية بين البلدين فنا بالحديث عن مجلس العمل التركي – الإسرائيلي، ثم الحديث عن العلاقات التجارية والقطاع السياحي والزراعة، من خلال هذه المفردات تبين لنا مدى أهمية الجانب الاقتصادي في العلاقات التركية – الإسرائيلية.

مجلس العمل التركي – الإسرائيلي:

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

تعد المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل أحد الأسباب في تدني العلاقات التجارية بين تركيا وإسرائيل إلى مستويات قياسية منذ اعتراف تركيا بإسرائيل عام ١٩٤٨م حيث تم إدراج الشركات التركية التي تتعامل مع إسرائيل في اللائحة السوداء لمكتب المقاطعة العربية وكما ذكرنا سابقاً أدت التحولات السياسية العالمية والإقليمية وبالتالي تراجع المواقع العربية سياسيا وماليا خاصة بعد أزمة الخليج الثانية، وبدء عملية التسوية السلمية، إلى تغيير المعادلات في منطقة الشرق الأوسط ، وفي مقدمة المؤشرات على تلك الزيارة الأولى لرئيس إسرائيل حاييم هرتزوغ إلى اسطنبول. وفي تموز ١٩٩٢ وتلا زيارة وزير السياحة التركية عبد القادر آتش إلى إسرائيل ثم وزير السياحة الإسرائيلي عوزي بارام إلى تركيا ثم تكررت الزيارات المتبادلة على أعلى مستوى بصورة دورية[٢].

---

(١) محمد نور الدين، "تركيا في زمن التحول"، ص ٢٦٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٦٦.

وجاءت هذه الاتصالات موازية لأول ظهور علني واسع ليهود تركيا من خلال "مركز العام ٥٠٠"، الذي أسسوه عام ١٩٩٢ في ذكرى مرور ٥٠٠ عام على هجرة اليهود من إسبانيا إلى تركيا ، وأسس هذا المركز رجل الأعمال جاك قمحي، وأهم اهداف هذا المركز رعاية مصالح الجالية اليهودية التركية وتنظيم شؤونهم، واوضاعهم و علاقاتهم داخل الحكومة التركية[١].

ويعتبر هذا المركز أداة الاتصال التركية بيهود العالم، وإسرائيل وساهم ببذل جهود مكثفة لدى اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة لتطوير العلاقات بين أنقرة وتل أبيب وقد تعرض رئيسه رجل الأعمال اليهودي جاك قمحي لمحاولة اغتيال في أواخر كانون الثاني / يناير من العام ١٩٩٣ في اسطنبول[٢].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

لقد شهدت العلاقات التركية – الإسرائيلية محطة هامة من خلال تأسيس "مجلس العمل التركي – الإسرائيلي" الذي وقع اتفاقيته باليم ايريز رئيس اتحاد غرف وبورصات تركيا من جهة ورئيس معهد الصادرات الإسرائيلي عوزي بنتانيل من جهة أخرى. وذلك بعد زيارة الاول وهو ممثل شركة "الاناضول" القوية إلى إسرائيل، مصطحبا معه رجال الأعمال الأتراك وتلا ذلك زيارة رجال أعمال إسرائيليين إلى تركيا بصحبة السفير الإسرائيلي في أنقرة أوري جوردان. ولقد علق باليم ايريز آمالاً كبيرة على هذا المجلس لتطوير العلاقات بين البلدين، بل إنه يرى أن هذا المجلس سيضاعف إمكانات تحقيق السلام في الشرق الأوسط[٣].

---

[١] خورشيد حسين دلي، "تركيا وقضايا السياسة الخارجية"، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٩، ص٥٨.

[٢] المرجع نفسه، ص٥٩.

[٣] Robert Olson, "Turkey – Syria Relations Since The Gulf War : Kurds And Water", Op. Cit, , P. 1801.

ففي الواقع إن إمكانات التعاون الاقتصادي التركي الإسرائيلي قد تمحورت خلال الاعوام الاخيرة حول المجالات التالية: العلاقات التجارية ، القطاع السياحي، الزراعة، وتناولنا كل قطاع على حدة كما يلي:

أولاً: العلاقات التجارية:

هناك من يشير إلى أن الجانب التجاري من الاتفاقية لعام ١٩٩٦م كانت تشمل ثلاث عشرة فقرة من الاتفاقية وثمان اتفاقيات تعاون مشترك لم تكن في تركيبتها جانب عسكري، حيث تتضمن هذه الفقرات والاتفاقيات ما يلي[١]:

١- التبادل والتعاون في المجال الزراعي بجميع مستوياته من أنشطة تتعلق بزيادة الانتاج واستصلاح الأراضي والرعي وأمور أخرى.

٢- يوجد جانب اتفاق تربوي واتفاق علمي وبيئي.

٣- البريد ووسائل الاتصال.

٤- وسائل السيطرة على ادمان المخدرات والصحة والزراعة.

٥- التجارة الحرة والإعفاء من الرسوم الجمركية وحقوق وواجبات دعاية الاستثمار المالي والتعاون المشترك في مجال التكنولوجيا والاقتصاد بشكل عام.

وتنشط في إسرائيل ولاسيما بعد هجرة اليهود السوفيات شركات تعهدات تركية تقوم ببناء مساكن جماعية كبيرة للمستوطنين الجدد، ولم يقلل القائم بالأعمال الإسرائيلية في أنقرة عام ١٩٩١م "يبغال ليفي" من أهمية وجود استثمارات صغيرة تركية في إسرائيل مثل محلات بيع الكباب (الكفته) ونواد ليلية تركية " إنه جانب من العمل، جزء من الاقتصاد" خاصة انه يوجد في إسرائيل ٨٠ ألف إسرائيلي من أصل تركي وهؤلاء لم يقطعوا علاقاتهم أبداً مع تركيا بل كانوا

---

(١) Dietrich Jung and Wolfango Piccoli, The Turkish, Israeli Axis: A matter of Geo – Strategic Changes the Middle East, Compenhragen peace Research institute. Denmark, 2001/ P P12.

جسرا لتوطيد التعاون الاقتصادي بين البلدين ويقومون بنجاح أعمال متبادلة مع اليهود الأتراك الذين لهم نصيب اساسي وتأثير هام في الاقتصاد التركي عبر شركات ضخمة مثل:" شركة بروفيلو" التي يملكها جاك قمحي ، "الأركو" (اسحق الأنون وعزيز فارح) – "وكالة مان" (إيلي عجيمان) – "خيوط آقصو" (بن كوهين) – "هينكل" التركية (ألبيربيلين) – "ايرما شارب" (جاك عمير) وغيرها[١].

وجرت مناقصات عالمية في إسرائيل شاركت بها شركات تركية وفازت ببعضها، إلا أن أسماء هذه الشركات مازال مجهولا لان مسؤوليها لا يريدون الافصاح عن هوياتهم خوفا من تأثير ذلك على مشاريع أخرى ينفذونها في أماكن أخرى من الشرق الأوسط، ويقدر عدد العمال الأتراك في إسرائيل بـ ٣ آلاف عامل. وفي المقابل ، تصاعد عدد الشركات الإسرائيلية العاملة في تركيا فقد بلغ في مطلع العام ١٩٩١م حوالي ١١ شركة. (أنظر الجدول رقم٤)، ولأول مرة تفوز شركة إسرائيلية في مناقصة مرتبطة بالصناعات الحربية في تركيا، وكانت هذه المناقصة قد ألغيت ثلاث مرات منذ خريف ١٩٩٢م بحجة وجود ثغرات قانونية، وفي المناقصة الرابعة قدمت شركة Interglobal الإسرائيلية وبصورة غير متوقعة عرضا بقيمة مليون دولار، يقل بـ ٦٠٠ ألف دولار عن أقرب رقم قدمته الشركات الأخرى على أن الشركة الإسرائيلية كانت قد اشتركت في المناقصة الثالثة، ولكنها فشلت في نيل المناقصة وحلت في المرتبة الثانية بعد شركة أخرى تدعى Acromar[٢].

---

(١) محمد نور الدين، "تركيا في الزمن المتحول"، ص٢٦٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٦٧.

جدول رقم (٤)

الشركات الإسرائيلية في تركيا عام ١٩٩١

اسم الشركة	مجال العمل	العام الذي بدأ فيه العمل في تركيا
شركة بولو للمرمر	معادن	١٩٨٤
شركة فيبر للنسيج	تجارة	١٩٨٥
شركة مناجم موري	تجارة	١٩٨٨
شركة سبلي لانتاج البلاستيك	تجارة	١٩٨٨
شركة تيكسكون لتجارة النسيج	تجارة	١٩٨٧
شركة با روني للتجارة الخارجية	تجارة	١٩٨٦
شركة بيكو لصناعة الاحذية	انتاج	١٩٨٨
شركة اسكوز لتصنيع الماس	انتاج	١٩٩٠
شركة موتيبلاست للتجارة الخارجية	تجارة	١٩٨٨
شركة سيما للتجارة الخارجية	تجارة	١٩٨٨
شركة العال للخطوط الجوي	تجارة	١٩٨٦

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المرجع: محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص ٢٧٠.

أما حجم التبادل التجاري فقد حصل فيه تطور كبير لاسيما بعد عام ١٩٩٤م والسنوات اللاحقة، فنجد قيمة التبادل التجاري بين البلدين كانت باجمالي مقداره ٥٤ مليون دولار في عام ١٩٨٧م و ١٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩١م. واكثر من ٤٤٠ مليون دولار في عام ١٩٩٥ وفي قيمة ٧٥٠ مليون دولار لسنة ١٩٩٩، ان الاتفاق التجاري بين إسرائيل وتركيا يعتبر اليوم

اكبر اتفاق بين البلدين في منطقة الشرق الأوسط[١]. وإن فكرة ايجاد منطقة تجارة حرة بين البلدين التي تم ابرامها في آذار ١٩٩٦ – والتي أقرها الكنيست في العام نفسه والبرلمان التركي في ١٩٩٧/٤/٤م وبدأت حكومة "يلماز"تنفذها فور تسلمها السلطة – ويتوقع ان تشكل تطوراً استراتيجياً مهما على صعيد العلاقات الثنائية وتشكل تأثير سلبي على المنطقة العربية[٢].

وعلى الرغم من أن الاتفاقية تخدم مصالح تركيا في زيادة صادراتها إلى إسرائيل وكذلك إلى الولايات المتحدة وكندا وامريكا الوسطى عبر إسرائيل التي تربطها بها علاقات تجارية مميزة، إلا أنها تخدم بدرجة أكبر مصالح إسرائيل في مجالين أساسيين هما[٣]:

١. توظيف إسرائيل هذه الاتفاقية في تسهيل اختراق سلعها للأسواق العربية عبر تركيا، حيث يمكن ادخال هذه السلع المعفاة من الجمارك إلى تركيا ليعاد تصديرها إلى هذه الأسواق بعد تغيير علاماتها التجارية وتقدر قيمة هذه السلع الممكن تصديرها عبر تركيا إلى الدول العربية وبخاصة الخليج العربي بنحو مليار دولار عام ١٩٩٨م قابلة للزيادة.

٢. أفادت شركات المنسوجات والملابس الجاهزة الإسرائيلية من هذه الاتفاقية في اقامة مشروعات مشتركة مع تركيا لتجنب ارتفاع تكلفة العمل، بما يضمن لإسرائيل الحصول على حصتها المقدرة بمليار دولار سنوياً من هذه المنتجات في السوق الامريكية.

---

(١) Amikam Nachmans, Ibid, P26.

(٢) هاكان يافوز، "العلاقات التركية – الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية"، الطبعة الأولى، دراسات عالمية، العدد ٢٩، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي/٢٠٠٠، ص١٧.

(٣) جلال عبدالله معوض، "الجديد في العلاقات العربية – التركية"، مرجع سابق، ص ٩٤-٩٥.

وكان من المتوقع أن تصل قيمة حجم التبادل التجاري إلى ٢ بليون دولار عام ٢٠٠١م، وتتوقع المصانع التجارية الإسرائيلية ان تصل قيمة التصدير إلى تركيا ٦٠٠ مليون دولار سنويا وهي بقيمة ١٥% من قدرة تركيا الاستيرادية من إسرائيل وبتوقع ان تكون تلك القدرة بقيمة بليون دولار فيما اذا استمر هذا النمو المطرد في حجم التبادل التجاري، وبعد هذا فان من الحقيقة القول ان العلاقة بين تركيا وإسرائيل ابتعدت واخذت آفاقاً أبعد من الأفق السياسي بينهم.

ففي عام ١٩٩٣ صدرت إسرائيل إلى تركيا اكثر مما صدرت تركيا إلى إسرائيل وكذلك حدث الشيء نفسه عام ١٩٩٤م. وصادرات تركيا إلى إسرائيل شملت الملابس الصوفية والمنتجات الصناعية والاغذية والأجهزة الإلكترونية والمعادن الخام والمحاصيل الزراعية وكانت اكثر صادرات تركيا إلى إسرائيل تتضمن الأجهزة الإلكترونية ذات المنشأ من شرق آسيا، وكذلك استقدام الخبرات الصناعية الجيدة، من تركيا كالمهندسين والفنيين وبقيمة من ٢٠٠-٣٠٠ دولار لكل شخص وبأعلى حد لا يتجاوز ١٠٠٠ دولار، اما بالنسبة لصادرات إسرائيل لتركيا فهي تنمو بمقدار ٣ مرات وتشمل المواد الكيميائية والدائن والكمبيوترات ومكيفات الهواء والمواد الطبية والصيدلانية ووسائل الاتصال الحديثة ومتطلبات ومعدات الزراعة[1].

أما على الصعيد الصناعي، فإن مجالات التعاون التي تتوفر عنها معلومات من وقت لآخر تقتصر على النواحي الحربية والعسكرية، فقد تعاقد الجيش التركي مع شركات إسرائيلية في حقل الإلكترونيات لتزويده بمنظومة الرادار والاتصال المتطورة وفي مجال الصناعات الجوية تم تزويده بطائرات وتزويد طائرات (F5, F4) بأنظمة ملاحة جوية ومنظومة إطلاق حديثة، واقامة مشاريع للتصنيع العسكري وتم الاتفاق على وضع بنية تحتية لتصنيع مشترك

---

(1) Amikan Nachmani, ibid, p26.

الصواريخ ذات التكنولوجيا العالية التي تملكها إسرائيل واتفاق لتصنيع الصواريخ الموجهة بالرادار وامكانية تصنيع المضادات الجوية لذا فإن العلاقات العسكرية الحربية بين البلدين تعد أكبر العناصر في العلاقات الثنائية بينهما[١].

ثانياً: السياحة:

يعد القطاع السياحي مجال التعاون الأكثر بروزاً بين تركيا وإسرائيل ويمكن القول إن التطبيع مع إسرائيل كان قد بدأ بزيارة وزير السياحة التركي عبد القادر آتيش في حزيران ١٩٩٢ (وهي اول زيارة يقوم بها وزير تركي خلال سبعة وعشرين عاماً)، وشكلت هذه الزيارة محطة هامة تمثلت في توقيع اتفاقية التعاون السياحي بين البلدين[٢].

ويلعب اليهود الذين يعيشون في تركيا دوراً محفزاً ونشطاً في اظهار صورة تركيا الحسنة لدى الرأي العام الإسرائيلي بل إن التلفزيون الذي يتسع لـ ١٥ كابلا في إسرائيل خصص ثلاث أقنية منها للمحطات التلفزيونية التركية، ويرى وزير السياحة التركي عبد القادر آتيش أن من الركائز الأساسية في عملية السلام لبناء، فقد كان يسعى وزير السياحة الإسرائيلي عوزي بارام من وراء زيارته إلى تركيا تشجيع السياح الإسرائيليين للذهاب إلى تركيا وكذلك تحفيز السياحة الاسلامية إلى إسرائيل أي السياح من الدول الاسلامية الأخرى[٣].

فالسياحة الإسرائيلية إلى تركيا ازدادت سنة بعد سنة فمن ٧٠٠٠ آلاف إسرائيلي زاروا تركيا عام ١٩٨٦ قفز الرقم إلى ١٦٠٠٠٠ الف عام ١٩٩٢م وبما مقداره تقريباً ٣٥٠٠٠٠ آلف

---

(١) علي عبدالهادي الدليمي، مرجع سابق، ص ٣٧.

(٢) هاكان يافوز، مرجع السابق، ص ١٦.

(٣) محمد نور الدين، "تركيا في الزمن المتحول"، مرجع سابق، ص ٢٦٨.

زائر سنويا من مجموع السياح الإسرائيليين الذين يقدرون بـــ ٢ مليون سائح يخرجـــون مـــن إسرائيل إلى جميع انحاء العالم منذ عام ١٩٩٤[١].

وكل واحد من هؤلاء السياح يصرف ما معدله ١٠٠٠ دولار في تركيا ليصل مقدار ما يصرفه في تركيا إلى حوالي ١,٥ مليون مليون سنويا (والذي يساوي تقريبـــاً المقـــدار الكلـــي للصرف في إسرائيل)، وصناعة السياحة هذه تقود إلى ارباح ما تقدر بـــ ١,٨٥ مليون دولار في تركيا[٢].

وتبعاً لبعض الدراسات التي أجريت في تركيا فان السائحين الاسرائيليين يحتلون المرتبة الثالثة من بين سياح الدول الاجنبية لجهة الانفاق اثناء زيارتهم لتركيا، فيقول السفير الإسرائيلي في أنقرة أوري غوردون: " يعودون ومحفظة نقودهم فارغة فيما شنطهم ممتلئة بالمشتريات"[٣].

وللتدليل على أهمية هذه الصناعة يضيف بيني بليد رئيس اللجنة التجارية الاســـرائيلية لتركيا بالاضافة إلى دور المؤسسة العسكرية التركية بأن المصالح المشتركة لكل من إســـرائيل وتركيا كبيرة ومهمة إلى حد أنه من الصعب وفق ما يرى توقع تعرضها لتراجع حـــاد نتيجـــة حدوث تطورات سياسية محلية في تركيا، ويضرب مثالاً على تلك المصالح، بما يخص السياحة الإسرائيلية في تركيا والتي تدر دخلا سنويا للموازنة التركية يصل إلى حـــوالي ٣٠٠ مليـــون دولار ولذلك يعتقد بليد بان التجار الاتراك غير معنيين بالتنازل عن الســـياح الإســـرائيليين[٤] وتحاول الدعاية الإسرائيلية لتشجيع قدوم السائحين الاتراك التركيز على ما تعتبره نقاط الالتقاء المشتركة بين البلدين ولا سيما الديموقراطية. فيقول أوري غـــوردون: " فـــي البلـــدين نظـــام

---

(١) Amikam Nachmani, ibid, p. 27.

(٢) Ibid, p. 27.

(٣) محمد نور الدين، "تركيا في الزمن المتحول"، مرجع سابق، ص ٢٦٨.

(٤) غسان الصالحي، "الانفاق العسكري التركي – الإسرائيلي وحكومة اربكان: رؤية إسرائيلية"، "الوحدة"، العدد ١٩٤، إيلول، ١٩٩٦، ص ١٧.

ديموقراطي. ولو اقتصر التقاطع بين البلدين على هذه النقطة فإن ذلك كافٍ لتأسيس تعاون ممتاز"[١] ويشير نائب القنصل الإسرائيلي في اسطنبول أوري غاث إلى أنه يجب ان يعرف الأتراك ان كل تاريخ إسرائيل له صلة بالعثمانيين الأتراك[٢].

ثالثاً: الزراعة:

يبدو أن أحد أهم مجالات التعاون بين تركيا وإسرائيل هو القطاع الزراعي لاسيما في المنطقة التي يشملها مشروع تنمية جنوب شرق الاناضول"غاب GAP" ويعجب البعض في تركيا بسياسة إسرائيل الزراعية التي قوامها: أرض أقل – ماء أقل – إنتاج أكثر[٣].

وقام بنيامين ابريز رئيس مجلس العمل التركي – الإسرائيلي بزيارة إلى إسرائيل عام ١٩٩٢ وبعد عودته قدم تقريرا عن التكنولوجيا الإسرائيلية المتطورة المستخدمة في الزراعة إلى وزير الدولة المسؤول عن شؤون الـ (غاب) عمر بارود تشو، وأبدى اهتماماً كبيراً بذلك، بل أعطى الوزير تعليماته إلى رئيس وحدة "غاب" حول بعض الأمور، وكان مقرراً أن يزور الوزير ورئيس وحدة الـ "غاب" إسرائيل ، غير أن وفاة توزغوت اوزال ومسائلا ذلك من تطورات سياسية حال دون الزيارة. واقترح ابريز تطبيق التكنولوجيا الزراعية المتطورة لإسرائيل في منطقة "غاب" في جنوب شرق الأناضول ولاسيما من جانب شركات زراعية إسرائيلية معروفة عالمياً مثل Corgill, continentol, Philip Brother, Mark Rich، وإن أولى علامات هذا التعاون الذي يدخل فيه الـ "غاب" مكاناً خاصاً ، كانت تلك الدعوة الموجهة إلى عشرين رجل أعمال إسرائيلي لزيارة منطقة غازي عنيتاب وهي إحدى المناطق التي يشملها مشروع "غاب" في جنوب شرق تركيا وقد لبى الوفد الدعوى.

---

(١) محمد نور الدين، "تركيا في زمن التحول"، مرجع سابق، ص ٢٦٨.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٦٨.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٦٨.

ويقول مسعود اوزتشال سكرتير عام غرفة التجارة في غازي عنيتاب والذي كان المبادر للدعوة، ان الاجتماعات التي عقدت مع الإسرائيليين تركزت على اقتراح استثمارات مشتركة والتعاون في مسائل مثل نظم البذار والري والمسح بواسطة الكمبيوتر وخدمات الهندسة وما إلى ذلك[١].

ويقول أوزتشال إن الإسرائيليين كانوا منفتحين على كل ما يتعلق بدور غاب واقترحوا القيام باستثمارات في مجال الصناعة التي تعتمد على الزراعة، كذلك بربطون المساعدة في موضوع الخدمات البلدية الكبيرة مثل البيئة والبنية التحتية والأنبة. وتوقع اوزتشال قدوم طلبات استثمار إسرائيلية في وقت قريب، وبالطبع لا يقتصر التعاون الزراعي بين البلدين على منطقة "غاب" بل اقترحت إسرائيل على لسان قنصلها في اسطنبول، التعاون في جميع المشاريع التي في تركيا[٢].

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المطلب الثاني

التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل

لقد وفرت المتغيرات الدولية والتحولات الإقليمية المتسارعة منذ مطلع التسعينات للقوى الإقليمية الفاعلة المجاورة للمنطقة العربية البيئة الملائمة نحو السعي لبناء نظام إقليمي جديد تؤدي فيه هذه القوى (إسرائيل – تركيا) أدواراً نشيطة في منطقة الشرق العربي.

ويمكننا الاشارة إلى ثلاثة اساسية دفعت القوى الإقليمية لاسيما تركيا وإسرائيل إلى عقد اتفاق التعاون العسكري بينها وتمثلت بالآتي:

---

[١] محمد نور الدين، "تركيا في زمن التحول"، مرجع سابق، ص٢٦٩.

[٢] المرجع نفسه، ص٢٦٩.

١. اختلال التوازن بعد إنهيار الاتحاد السوفياتي وتداعيات ذلك على العلاقات الدولية والإقليمية وما تمخض عن ذلك من تفرد الولايات المتحدة الامريكية والمهيمنة على العالم.

٢. اختلال التوازن الإقليمي وبروز ادوار جديدة لقوى فاعلة لها أطماع في المنطقة لاسيما بعد ازمة الخليج الثانية.

٣. انطلاق عملية تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي برعاية الولايات المتحدة الامريكية وذلك بهدف تسوية الصراع في منطقة الشرق الاوسط.

وكنتيجة لهذه المتغيرات تم الترويج لبناء نظام إقليمي جديد كبديل للنظام العربي بحيث تؤدي فيه إسرائيل وتركيا تأثيرا كبيرا ولقد افضت هذه المتغيرات إلى تسارع الخطوات باتجاه اقامة علاقات محلنه ووثيقة بين تركيا وإسرائيل لتماثل الاهداف والدوافع الحقيقية في مواقفها تجاه المنطقة، ولقد أسهمت افرازات الوضع الدولي الجديد توفير مناخ سياسي ملائم لتحالفات عسكرية واقتصادية بهدف بناء نظام أمني إقليمي جديد تكون عناصر القوة راجحة فيه لغير صالح العرب، وتفعيل عناصر القوة الإسرائيلية أولاً والتركية ليكون الأول بمثابة القائد للمنطقة من خلال الهيمنة الاقتصادية والعسكرية وما يتميز به في مجال الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل. وهذا التعاون العسكري بين البلدين يشير إلى أنه لم يكن وليد الصدفة بل إنه امتداد لفترة استمرت نصف قرن تقريباً حفل بشواهد عديدة تؤكد تعاون الطرفين في المجالات الامنية والاستخبارية والعسكرية وغيرها.

أولاً: تطور العلاقات التركية – الإسرائيلية (التعاون العسكري):

بدأت تركيا تولي اهتماماً بعلاقاتها العسكرية مع إسرائيل في اطار الاستراتيجية المسماه باستراتيجية حلف المحيط، وهي استراتيجية إسرائيلية سار عليها قادة إسرائيل منذ قيام إسرائيل

وتهدف اساسا إلى اقامة تحالف مع دول الجوار الجغرافي (ايران وتركيا واثيوبيا)، وذلك للاحاطة بالوطن العربي وتطويقه، وتنبثق هذه الاستراتيجية من سياسة عملية تسمى سياسة شد الأطراف وهي السياسة التي تقوم على تجيير ازمات وتوترات على حدود الوطن العربي وذلك بالتعاون مع إسرائيل والدول المحيطة به حوله من اجل تشتيت انتباه الاقطار العربية وصرف اهتمامها عن دائرة الصراع العربي – الإسرائيلي وقد نجحت هذه السياسة في حقبة الخمسينات والستينات وبعض حقب السبعينات الا انها بدأت بالضعف والتآكل بسبب قيام الثورة الاثيوبية عام ١٩٧٤م والاطاحة بنظام الحكم في ايران عام ١٩٧٩م وبدأت إسرائيل احياء هذه السياسة بعد ازمة الخليج الثانية وذلك من خلال اعادة علاقاتها العسكرية مع كل من تركيا واثيوبيا[١].

فأدركت تركيا اهمية الارتباط الاستراتيجي مع إسرائيل وخاصة بالنسبة لاستراتيجية القطب الوحيد في النظام الدولي الجديد كمرتكز أساسي في منطقة الشرق الأوسط وذلك بما يؤدي إلى تعظيم مقدرتها السياسية والاقتصادية والعسكرية لتحقيق المكانة في منطقة الشرق الاوسط فليس من المصادفة ان نأتي اشارة الاستراتيجي الإسرائيلي (حزقيال دور) في كتابه الموسوم (استراتيجية عظمى لإسرائيل) المنشور عام ١٩٨٩م: "وإلى أنه أهمية التحالف الاستراتيجي التركي – الإسرائيلي" باعتباره اهم دعامة لأمنها ولتحديد ما وصفه الكاتب (بالخطر العربي) الذي يهدد القوى غير العربية في المنطقة[٢].

ويلاحظ ان العلاقات العسكرية التركية – الإسرائيلية بعد أزمة الخليج الثانية تركزت في الآتي[٣]:

---

(١) أحمد النعيمي، "الاتفاقية العسكرية بين تركيا والكيان الصهيوني"، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٢) وصال العزاوي، مرجع سابق، ص ٣٥٨-٣٥٩.

(٣) المرجع نفسه، ص ٣٥٩-٣٦٢.

أولاً: في شهر تشرين الثاني ١٩٨٩ وقعت اتفاقية التعاون بين سلاحي الجو التركي والإسرائيلي. وقد تمحورت حول عدة نقاط أهمها:

١. التعاون بين البلدين في البعد الجوي وخاصة التدريب وتبادل المعلومات بما في ذلك صور الاستطلاع الجوي الملتقطة من الطائرات والأقمار الصناعية.

٢. التعاون في مجال تحسين الطائرات التركية وتطويرها وخاصة طائرات (الفانتوم ـ٥) بعد الخبرة التي حققتها إسرائيل في تحديث هذه الطائرة لتعرف باسم الطائرة (كورانس – ٢٠٠٠).

٣. السماح للطائرات الإسرائيلية باستخدام المجال الجوي التركي للاستطلاع.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ثانياً: في اعقاب تلك الاتفاقية فقد تطورت شبكة الاتصالات ومجالات التعاون وأهم هذه الاتصالات .

١– في شهر نيسان ١٩٩١ قام قائد سلاح الجو الإسرائيلي (بن نون) بزيارة تركيا يرافقه رئيس شعبة العمليات ورئيس شعبة التدريب والتسلح ورئيس شعبة الاستخبارات لاستكمال الجوانب الأخرى المتعلقة بالتعاون بين سلاحي الجو التركي والإسرائيلي.

٢– وصول طائرات إسرائيلية من طراز (إف ٢٥، ١٦) وطائرات استطلاع متقدمة لتراقب في منطقة ديار بكر بالقرب من الحدود التركية العراقية وتم طلاء هذه الطائرات بلون سلاح الجو التركي امعاناً في التمويه، وبالمقابل انتقل سرب من طائرات سلاح الجو التركي بحدود (١٢ طائرة) ليرابط في قاعدة (رامات دافيد) شمال فلسطين المحتلة.

ثالثاً: خلال حرب الخليج الثانية، استخدمت الطائرات الإسرائيلية الاجواء التركية بهدف ضرب الاهداف المنتخبة داخل العراق، وإسرائيل لم تشارك في بادئ الأمر استناداً إلى النصيحة الامريكية وبدأت تضطلع بدور مهم ابتداء من كانون الثاني ١٩٩١ مستخدمة

الأجواء التركية للقيام بعمليات ضد أهداف غرب العراق وشماله، وفي هذا الصدد يقول العميد الإسرائيلي (يورام بهات) رئيس شعبة الاستخبارات الجوي في مقابلة مع مجلة (روماح) العدد(٤٢) الصادرة في عام ١٩٩٢ "كان لابد لنا من التدخل بعد أن وجدنا ان دول التحالف قد فشلت في تدمير بنية الأسلحة غير التقليدية العراقية، بسبب عدم دقة التصويب واخفاق الاستخبارات والاستطلاع الميداني وكانت الاجواء التركية هي الاكثر مناسبة للاستخدام من طائراتنا التي تقوم بعدة طلعات يومية ووصلت إلى مشارف بغداد".

رابعاً: استمر هذا النمط من التعاون العسكري بين البلدين خلال التسعينات من القرن المنصرم، وقام الطرفان بتوسيع قاعدة التعاون العسكري ، حيث تخللت زيارات مكثفة لمسؤولين كبار من البلدين وفي مقدمة هذه الزيارات زيارة شمعون بيريز عام ١٩٩٣م، وزيارة عايزر وايزمان عام ١٩٩٤م إلى تركيا، ثم جاءت زيارة رئيسة الوزراء التركية تانوتشيللر لإسرائيل عام ١٩٩٤م، وأهمية هذه الزيارة، لا تنبع كونها اول زيارة لمسؤول تركي على هذا المستوى لإسرائيل منذ اقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٤٩م ولكن ايضاً مما تم خلال هذه الزيارة من ابرام اتفاقيات مهمة في التعاون الثنائي كاتفاق تعاون في مجال مكافحة الارهاب والانصالات، ولقد تم الاشارة إلى ذلك سابقاً، وخلال هذه الزيارة تم بحث فكرة التعاون العسكري بين البلدين، ثم جاءت زيارة رئيس الجمهورية التركية سليمان ديميريل لإسرائيل في شباط ١٩٩٦م، وتوجت هذه الزيارات باتفاقية التعاون العسكري التركي – الإسرائيلي:

ثانياً: الاتفاقية العسكرية التركية – الإسرائيلية:

إن من أبرز المتغيرات الطارئة على الوضع في منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة ، ذلك الاتفاق العسكري الذي تم عقده بين تركيا وإسرائيل يوم ١٩٩٦/٢/٢٣م اثناء زيارة نائب رئيس اركان القوات المسلحة التركية لإسرائيل، حيث وقعها عن الجانب التركي الجنرال (جوبك بير) ومثل الجانب الإسرائيلي الجنرال (دينيد إيفري) كبير مستشاري وزير الدفاع الإسرائيلي[١]، وتلاه اتفاق في ٢٦/آب/١٩٩٦ واتفاقيات أخرى في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨م. وفي هذا المجال يقول الجنرال إسماعيل حقي قره داي رئيس الاركان التركي : "ان تركيا وإسرائيل هما الدولتان الوحيدتان، في المنطقة ولهما وجهة نظر واحدة تجاه المشكلات ازاء المشكلات الامنية الامر الذي يسهل تطوير علاقاتنا"[٢]. وفي خضم هذه التطورات فقد علق بنيامين نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل السابق قائلاً: "إن هذه الخطوة تشكل تقوية للتعاون مع تركيا في المجالات كافة لاسيما في مجال الدفاع، وان الولايات المتحدة ستشارك في مباحثات استراتيجية مع إسرائيل وتركيا بعد اسبوع في تل أبيب"[٣].

أولاً: مضمون الاتفاقية:

توجت تركيا علاقتها بإسرائيل باتفاقية عسكرية وقع عليها الطرفان يوم ١٩٩٦/٢/٢٣م واستناداً لأجهزة الاعلام التركية والإسرائيلية يمكن رصد المعلومات الآتية[٤]:

---

(١) Robert olson, "Israel and Turkey – consolidating Relations", Middle East International, No. 547, April, 4, 1997, P. 16.

(٢) أحمد الدجني، "الاتفاقية العسكرية بين تركيا والكيان الصهيوني"، مرجع سابق، ص ٢٨.

(٣) رجائي فايد، وأحمد شعبان، مرجع سابق، ص ١٥٧.

(٤) هيثم الكيلاني، "البعد الأمني لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية والاتفاقية العسكرية التركية – الإسرائيلية"، في مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على الوطن العربي، إشراف سعيد بدوس، القاهرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٧، ١٢١.

١. أنشئ ما يسمى "المنتدى الامني للحوار الاستراتيجي" والذي يهدف إلى رصد "الأخطار المشتركة" التي تهدد أمن تركيا وإسرائيل، والى اقامة "آلية مشتركة لمواجهة هذه الأخطار".

٢. لإسرائيل ان تنصب في الأراضي التركية أجهزة تنصت إلكترونية لرصد أية تحركات عسكرية في المنطقة.

٣. تعهدت إسرائيل بأن تزود تركيا بمعلومات وصور الأقمار الصناعية الإسرائيلية وأجهزة التنصت والتجسس الإلكترونية.

٤. تتولى إسرائيل تحديث سلاح الطيران التركي من خلال برنامج يبلغ تكاليفه اكثر من ٦٠٠ مليون دولار، بهدف تحديث (تأهيل) القتالي لطائرات سلاح الجو التركي من طراز "إف ٤٠".

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٥. يقوم الطرفان بدوريات بحرية مشتركة هدفها الحيلولة دون وقوع "أعمال عنوانية" شرقي البحر المتوسط، وتتعاون هذه الدوريات وتنسق عملها مع وحدات البحرية التابعة للأسطول السادس الامريكي.

نفت تركيا ان تكون الاتفاقية موجهة ضد أي بلد عربي او غير عربي (إيران) في المنطقة ففي ١٩٩٦/٤/٩ صرح وزير الخارجية التركي " أن أنقرة ليست بحاجة لمساعدة إسرائيل في ضرب سوريا، وليست لديها الرغبة أو النية في ذلك... واتفاقية التعاون العسكري التي وقعتها تركيا مع إسرائيل لا تعتبر معاهدة دفاع مشترك ولا تستهدف سوريا او ايران وانما تهدف إلى قيام إسرائيل بمساعدة تركيا على تحديث وتجهيز طائرات الفانتوم التركية وتبادل

الخبرات في المجالات العسكرية[١]" وفي ١٩٩٦/٤/٧م تحدث مدير معهد الدراسات الاستراتيجية في تل أبيب مارتن غرامر عن موقف إسرائيل من احتلال اريتريا جزيرة "حنيش الكبرى"، وعن الاتفاق الذي تم بين تل أبيب وأنقرة قائلا : " ان نشر طائرات إسرائيلية شرق تركيا وانتزاع جزيرة حنيش من اليمن بتدرجان في اطار استراتيجية إقليمية وقائية تمثلها إسرائيل لمواجهة التهديدات المحتملة[٢]" وفي ١٩٩٦/٤/٢٦ اعتبر وزير الدفاع الإسرائيلي اسحق مردخاي ان التعاون العسكري بين إسرائيل وتركيا يمكن أن يكون بمثابة (قوة ردع) لمواجهة أي هجوم "قد تفكر بشنه دولة مثل ايران أو العراق أو سوريا"[٣].

ثانياً: الروابط العسكرية:

الاتفاقية العسكرية التركية الاسرائيلية تناولت العديد من مجالات التعاون العسكري في الجو والبحر والارض والاستخبارات وصناعة الطائرات والدبابات والصواريخ، وهي في حقيقة الأمر علاقة مؤسسية وبنائية، أسهمت فيها روابط وتكتلات اجتماعية قوية واجتماعات خاصة واحاديث عن الاستراتيجيات المشتركة وتتضمن هرم بنائي تطوري يصل إلى قمته رئيسة وزراء الدفاع وأعلى من ذلك أيضاً[٤].

١. التدريب:

ففي شهر شباط من عام ١٩٩٦ تضمنت الاتفاقية استمرارية تبادل الخبرات والتدريب لمدة خمس سنوات وكذلك الزيارات العسكرية المتبادلة فيما بين البلدين والتنسيق فيما بين القطاعات العسكرية وخاصة القطاعات البحرية، وكذلك تضمنت الاتفاقية العسكرية القيام

---

(١) هيثم الكيلاني، "تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية"، مرجع سابق، ص ٤٣.

(٢) يوسف الجمالي، "تركيا وإسرائيل"، مرجع سابق، ص ٨٨-٨٩.

(٣) يوسف الجمالي، "تركيا وإسرائيل"، مرجع سابق، ص ٨٩.

(٤) فوزي درويش، "البعد العسكري في العلاقات التركية- الإسرائيلية"، "السياسة الدولية"، العدد ١٣٨، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٩، ص٤٣.

بمناورتين عسكريتين جوية وبحرية والقيام بالتدريبات المشتركة، وبشكل عام فان الاتفاقيات تطرقت ايضا إلى ان دخول أحد المتحالفين في حرب مع أحد الاطراف فان الحليف الثاني غير مجبر للاشتراك في الحرب لجانب حليفه الأول[١].

ان التدريبات التي اجريت في المناورتين العسكريتين تم التأكيد على اجراءهما بشكل سنوي ولمدة ٨ سنوات، مدة كل منها اسبوع واربع عمليات انتشار في كل بلد، وفي حقيقة الامر فان مشاركة تركيا في هذه المناورات جزئية فمعظم الطائرات المقاتلات والمعدات الحربية والخطط العسكرية والقطع البحرية المساندة هي اسرائيلية وتكون أغلب هذه المناورات فوق البحر الأبيض المتوسط[٢]. كما سمحت الاتفاقية بان بامكان القطع العسكرية التركية ان تجري تدريباتها في المواقع العسكرية الاسرائيلية اما التدريبات فوق البحر فهي امر مستحدث بالنسبة للطيارين الاسرائيليين، نظراً لمحدودية مساحة اسرائيل مما كان يجعل قواتها الجوية تقوم عموماً بتدريباتها فوق البحر المتوسط وقد تم التوصل مؤخرا إلى اتفاق بين سلاحي الجو خاص بالتدريبات المشتركة وقد شمل ذلك المناورات التي تمت في صيف ١٩٩٨ والتي تضمنت مساهمة قوات من الولايات المتحدة[٣].

٢. التسليح:

تستند عملية بناء القوة العسكرية الاسرائيلية الذاتية إلى نظرية الامن الاسرائيلي التي تعد بمثابة العقيدة العسكرية العامة التي تحدد المبادئ العامة لاستخدام القوى العسكرية الاسرائيلية عندما يتطلب الامر تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والسياسية للدولة الاسرائيلية، وتمشياً مع مبدأي التفوق النوعي والردع اللذين يشكلان ركنا اساسياً في العقيدة العسكرية الاسرائيلية واللذين فرضهما واقع الاحتلال في المعطيات الإسرائيلية الاولية لميزان القوى الاستراتيجي العربي-

---

(١) Arnikom, Nochmoni, Ibid, p.24.

(٢) Ibid, p24.

(٣) فوزي درويش، مرجع سابق، ص ٢٢٧.

الاسرائيلي ، عملت اسرائيل على بناء قوة عسكرية تتمتع بتفوق كيفي يتيح لها تعويض النقص الكمي في الامكانات والمعطيات الاستراتيجية بالقياس إلى الامكانات والمعطيات المقابلة على الساحة العربية[١].

وتجسد اسرائيل مجتمعاً متقدماً في صناعته العسكرية وتطوير التكنولوجيا العسكرية اذا ما قيس بدول المنطقة ومنها تركيا[٢]، ويقول الجنرال افياهو بن نون وهو رئيس سلاح الجو الاسرائيلي السابق بأن اسرائيل دولة صناعية بل هي تعد من الدول الصناعية المتقدمة وبخاصة في مجال الصناعات العسكرية وهناك نحو ٨٠ دولة في العالم تبتاع السلاح من بينها الولايات المتحدة. وعلى الرغم من الفارق الكبير في حجم السكان والناتج القومي والمواد الخام بين تركيا واسرائيل –لم يكن لاسرائيل وهي دولة صغيرة جغرافياً، محدودة ديمغرافيا محاصرة استراتيجياً فقيرة في مواردها الطبيعية– أن تبلغ هذه المرحلة المتقدمة من الصناعة العسكرية، لو لم تكن الولايات المتحدة قد أسهمت بمعظم انجازها الصناعي التكنولوجي العسكري المتطور، ولو لم تكن قد استعانت بالعلماء الأجانب غير الاسرائيليين. تستوردهم من الخارج، وتقدم لهم الحوافز، إضافة إلى العلماء اليهود في مختلف انحاء العالم وهم كثر ومتنوعو التخصصات[٣].

وقد أسهمت المساعدات الامريكية وهذه المجموعة الكبيرة من العلماء والفنيين في تطوير الصناعة العسكرية بما يخدم الأغراض الاستراتيجية بعيدة المدى التي اقيمت اسرائيل من اجلها في قلب الوطن العربي، وبذلك غدت اسرائيل بلداً متقوقاً علمياً وتكنولوجياً ويقدر بعض المحللين الاسرائيليين ان اسرائيل اصبحت تلعب في فريق واحد مع الولايات المتحدة في السوق

---

(١) محمود عزمي، "الامكانات العسكرية الاسرائيلية"، المستقبل العربي، العدد ٢٥٨، بيروت، آب ٢٠٠٠، ص١٣٥.

(٢) هيثم الكيلاني، "البعد الامني لمعاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية والاتفاقية العسكرية التركية الاسرائيلية"، مرجع سابق، ص ١٢٧.

(٣) المرجع نفسه، ص١٢٨.

العالمي، هذا صحيح إلى حد ما، ولكن المعلومات المتوافرة تؤكد على تبعية اسرائيل في انتاجها في البحث الاساسي والتقني للولايات المتحدة وأنها ليست ضوءاً لها، ويتضح ذلك من البحوث الحربية التي تعتمد على المدخلات الامريكية (دبابة مركبة – صاروخ حيتس – صاروخ بريجو – طائرات الكشف المبكر – ايواكس ...الخ) غير ان البقية لا تلغي حقيقة ان اسرائيل تتقدم بسرعة كبيرة في مجالات علمية وتقنية متطورة وهي تصنف بين الدول المتقدمة فهي من الدول الرائدة في قطاع الانتاج الحربي وتنافس بقوة في الاسواق العالمية[١]، ووظفت صورتها هذه عاملاً من عوامل استقطاب تركيا في التحالف الجديد. وتستعين تركيا بالتكنولوجيا والخبرات العسكرية الاسرائيلية وبخاصة في مجال صناعة الاسلحة في تركيا.

وفي هذا السياق فقد ابرم الطرفان حتى نهاية حزيران ١٩٩٧ أربع اتفاقيات في مجال التعاون بعضها جاء تنفيذه بالفعل والآخر قيد البحث والاعداد فضلاً عن مشروعات لاحقه ومنها:

١. برنامج تحديث ٥٤ مقاتلة (F-4) تركية بدأ تنفيذه بموجب صفقة قيمتها ٦٣٠ مليون دولار تم الاتفاق عليها لتحويل هذه الطائرات بالتعاون مع اسرائيل إلى الطراز المحسن فانتوم ٢٠٠٠[٢].

٢. برنامج تحديث ٥٤ مقاتلة "(F-5 Tiger)" بقيمة ٣٠٠ مليون دولار يجري التفاوض عليها حاليا لتنفيذه بالتعاون بين الصناعات الجوية الاسرائيلية والتركية[٣].

٣. مشروعات اتفق عليها في اسرائيل في ١٩٩٧/٥/٥ اولها يتعلق بتحديث الاخيرة للدبابات التركية القديمة طراز (أ م – ٤٧ / ٤٨ باتون) و (أ م – ٦٠) وتحويلها إلى الطراز

---

[١] إبراهيم دقاق، "اسرائيل في العام ٢٠٠٠ الخافية والأداء"، المستقبل العربي، العدد ٢٦٤، بيروت، شباط ٢٠٠١، ص ٣٧.

[٢] هيثم الكيلاني، "تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية"، مرجع سابق، ص٤٣.

[٣] أحمد النعيمي، "الاتفاقية العسكرية بين تركيا والكيان الصهيوني"، مرجع سابق، ص ٤٣.

الاسرائيلي المحسن (حاجاش) بقيمة تبلغ حوالي مليار دولار يجري التفاوض في شأنه حالياً[١].

٤. مشروع اتفق عليه في ١٩٩٧/٥/١٦ بتكلفة (٥٠٠) مليون دولار لانتاج صواريخ جو أرض متوسطة المدى من طراز "بوب أب ٢" وانشئ لتنفيذه كونسرنيوم بين شركتين تركيتين وشركة "رافائيل" الاسرائيلية لتطوير الأسلحة[٢].

٥. برنامج لتحديث طائرات الهليكوبتر التركية خصوصاً طراز "سيكورسكي – ٧٠ بلاك هوك" و "بل – ٢٠٩ كوبرا"[٣].

٦. مشروعات مشتركة اتفق عليها في آب/ ١٩٩٦ لانتاج طائرات المراقبة من دون طيار وأخرى بطيار وتوصلت بالفعل الشركتان التركية والاسرائيلية المعنيتان في ١٩٩٧/٨/٢٢ إلى تصنيع طائرة من وزنها ١٣٥ كغم وقادرة على التحليق طيلة ٨ ساعات على ارتفاع ٢٠ الف قدم ومشروعات أخرى تم الاتفاق عليها او اقتراحها من الجانب الاسرائيلي خلال زيارة "شاحك " لتركيا في تشرين اول ١٩٩٧ وأهمها الاتفاق على انتاج صواريخ دليلة الاسرائيلية ومداها ٥٠٠ كم ذات قدرة عالية في ضرب الأهداف[٤].

٧. التفاوض حول مشاركة تركيا في برنامج تطوير النظام الصاروخي المضاد للصواريخ "آرو" (هتز)، الذي يتم تنفيذه بالتعاون بين اسرائيل والولايات المتحدة تمهيدا لحصول القوات التركية عليه مستقبلا والتفاوض من اجل تزويد سفن الاسطول التركي بنظام الدفاع

---

(١) رجائي فايد وأحمد شعبان، مرجع سابق، ص ١٦٧.

(٢) Amikam Nachmai, ibid, p 24.

(٣) رجائي فايد وأحمد شعبان، مرجع سابق، ص ١٦٧.

(٤) جلال عوض، "الجديد في العلاقات العربية – التركية"، مرجع سابق، ص ٨٦.

الجوي الاسرائيلي المضاد للطائرات والصواريخ "باراك" وهي صفقة تزيد عن مليار دولار توفر فرصة ممتازة للصناعات الحربية الإسرائيلية[١].

٨. البرنامج الضخم لتحديث الوحدات المدرعة التركية خلال السنوات العشر القادمة ويتضمن امداد القوات المسلحة التركية بعدد يتراوح بين ٨٠٠ و ١٠٠٠ دبابة قتالية رئيسية جديدة وبتكلفة تصل إلى خمسة مليارات دولار تقريباً[٢].

على أنه مما تجدر الاشارة اليه هو ان مركز اسرائيل كخامس منتج للسلاح في العالم قد يدعم من خلال الخطط التركية لجلب السلاح، والتحديث واعادة تهيئة اسلحتها فالجيش التركي لديه خطط لانفاق مبلغ مذهل هو ١٥٠ بليون دولار على التسليح على مدار الخمسة والعشرين عاما القادمة (منها ٦٠ بليون على القوات البحرية، ٢٠ بليون على الاسطول ، ٦٥ بليون على القوات الجوية)[٣].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

جـ. التعاون في مجال المخابرات:

المعلومات الاستخبارية هي الجزء الآخر من الاتفاقية الاسرائيلية التركية وتتضمن بشكل رئيسي تبادل المعلومات المخابراتية والاشياء المخفية وتحليل البيانات (متضمنة ما تحصل عليه اسرائيل من قمرها التجسسي)، والمعلومات التي يحصل عليها كلا الجانبين من الوكلاء الامريكان حيث يشكل مجالا مهما نظرا لوقوع تركيا جغرافيا بجوار كل من سوريا والعراق وايران وهي دول ثلاث ذات أهمية خاصة لاسرائيل، مضافا إلى ذلك الحدود الاسرائيلية السورية وهي دولة تدخل دائرة اهتمام تركيا وكل ذلك يشير إلى مبدأ المنفعة المتبادلة فكلتا الدولتين تراقب تطوير أسلحة الدمار الشامل كما تراقب مختلف انواع الاصولية ، والارهاب،

---

(١) رجائي فايد وأحمد شعبان، مرجع سابق، ص ١٦٧-١٦٨.

(٢) رجائي فايد وأحمد شعبان، مرجع سابق، ص ١٦٨.

(٣) فوزي درويش ، مرجع سابق، ص ٢٢٧.

وتهديد مصادر الطاقة ومحاصرة النفوذ الايراني[١]، وتشير مصادر اسرائيلية إلى ان تركيا تعد اهم محطات ومرتكزات انشطة المخابرات الاسرائيلية في الشرق الأوسط وان عمليات نفذت في سوريا والعراق ولبنان انطلقت من تركيا سواء لجمع المعلومات ورصدها، او لتجنيد العملاء او الاغتيالات او تنفيذ عمليات تخريبية، ولاجهزة المخابرات الاسرائيلية مثل المؤسسة المركزية للمخابرات والمهام الخاصة (الموساد) وشعبه المخابرات العسكرية (آمان) وجهاز الامن العام (شفاح) نشاط واسع ومتنوع في تركيا[٢]. وتنصب احدى مواد الاتفاقية على التعاون ورصد المعلومات واستقصائها وتبادلها وهنا تبدو الاقمار الصناعية الاسرائيلية ذات فائدة كبيرة بالنسبة لتركيا وخاصة في مواجهة الاكراد في جنوب شرق الاناضول وشمال العراق[٣] ولاسرائيل انجاز متقدم في مجال الاقمار الصناعية وهو انجاز تنفرد به في المنطقة، بمثل انفرادها بامتلاك السلاح النووي فقد اطلقت اسرائيل قمرها الاول (افق-١) في ١٩٨٨/٩/١٩م ، وقمرها الثاني "افق – ٢) في عام ١٩٩٠م وقمرها الثالث "أفق-٣) عام ١٩٩٥/٥/٥ وهو احد منتجات مبادرة الدفاع الاستراتيجي "حرب النجوم الامريكية" وقد تولت الولايات المتحدة تغطية ٧٠% من نفقات تطوير هذا القمر وصاروخه فأسهمت بمبلغ ٣٢٠ مليون دولار اما (أفق –٤) فقد أطلق في عام ١٩٩٨م[٤].

ومن الخطوات التي قطعها البلدان على طريق هذا التعاون في مجال المخابرات ما يلي[٥]:

---

(١) فوزي درويش، مرجع سابق، ص ٢٧٨.

(٢) هيثم الكيلاني، "البعد الامني لمعاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية والاتفاقية التركية الاسرائيلية"، مرجع سابق، ص ١٢٨.

(٣) أشرف عبدالحميد كشك، "الاتفاق التركي – الاسرائيلي وأثره على الامن القومي العربي"، شؤون الأوسط، العدد ٢، بيروت، ١٩٩٦، ص ٦٦.

(٤) هيثم الكيلاني، "البعد الامني"، لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية والاتفاقية الإسرائيلية التركية، مرجع سابق، ص ١٢٨-١٢٩.

(٥) جلال عوض، "الجديد في العلاقات العربية – التركية"، مرجع سابق، ص ٩١-٩٣.

١- قيام اسرائيل في الأسبوع الأول من أيار/١٩٩١ بتزويد تركيا بمعلومات فنية مهمة عن امكانيات طائرات "ميج ٢٩" الروسية بعد دراستها لثلاث طائرات تلقتها من المانيا. وذلك كي تستغل تركيا هذه المعلومات في تحديث النظام الهجومي والتسليحي لطائراتها إف ١٦- لتحسين ميزة المرونة التي تتمتع بها طائرات ميج ٢٩ في أي اشتباك مستقبلي مع سوريا التي تمتلك هذه الطائرات.

٢- مساعدة اسرائيل لتركيا في مجال المراقبة الالكترونية لتأمين حدودها ضد عمليات حزب PKK الذي تزعم تركيا ان له قواعد في سوريا والعراق وايران.

٣- اسهام اسرائيل في بعض العمليات العسكرية التركية وفي اقامة المنطقة الامنية التركية بشمال العراق المعلنة في ١٩٩٧/١/٢٢ على غرار الحزام الامني الاسرائيلي في الجنوب اللبناني.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٤- تم خلال مباحثات موردخاي في انقرة في كانون الأول ١٩٩٧ بحث رغبة تركيا في الاستعانة بقمر التجسس الاسرائيلي لتزويد تركيا بالمعلومات وامكانية ربط قيادتي الاركان في البلدين عن طريق القمر الصناعي.

ثالثاً: الأهداف المتوخاة من الائتلاف التركي – الاسرائيلي:

سعت كل من تركيا واسرائيل من خلال ائتلافهما العسكري إلى تحقيق عدة اهداف تكتيكية واستراتيجية هي:

١- الشراكة الاستراتيجية وقيام تركيا بدور مكمل للتطويق الاستراتيجي الإسرائيلي ومنح الاخير عمقا استراتيجيا خطيرا كانت تفتقر اليه في السابق، فضلا عن استخدام الطائرات الاسرائيلية لقواعد عسكرية تركية لغرض تطويق الاقطار العربية كسوريا والعراق.

٢- يهدف الاتفاق إلى اهداف تكتيكية واستراتيجية لكل من تركيا واسرائيل، فمن ناحية يتيح لتركيا رفع كفاءة وفعالية قواتها المسلحة من خلال ما يتيحه الاتفاق من ادخال التقنية الحديثة في التسليح التركي عبر الاهتمام بالجانب الكيفي والتكنولوجي للمنظومة العسكرية التركية، ومن ناحية أخرى يتيح لإسرائيل إمكانية اختراق المجال الجوي التركي وإحكام قبضتها على سوريا براً وبحراً وجواً[1].

٣- يتيح الاتفاق التركي الاسرائيلي تدعيم دور ومكانة كلتا الدولتين في اقليم الشرق الأوسط، فتركيا تريد ان تصبح احدى الدول الرئيسية في المنطقة وان تلعب دورا اقليميا بارزا من خلال ما تتمتع به من امكانات جيو ستراتيجية وبشرية واقتصادية وكذلك فان اسرائيل تهدف إلى تشكيل نظام امني في المنطقة يرتكز على التفوق الاسرائيلي المطلق.

٤- التدخل لحسم المواقف في مناطق حالات النزاع لتنفيذ اهدافها واستخدام القوة لمصلحة الولايات المتحدة فضلا عن مراقبة فرض قيود التسلح على دول المنطقة، ويمتد النشاط ليشمل مجالات الاستخبارات واقامة اجهزة تنصت في تركيا.

٥- توفير القاعدة العسكرية لتخزين اسلحة ومعدات القوات الامريكية لتدعيم هيمنتها على دول المنطقة وتمثل تركيا واسرائيل افضل واقرب تلك القواعد.

٦- تعزيز فرص انضمام تركيا إلى السوق الأوروبية وذلك من خلال تقوية الروابط التركية مع الغرب وادراكها أي تركيا مدى التأثير الامريكي الاسرائيلي على أوروبا.

٧- يساعد الاتفاق التركي – الاسرائيلي في تهيئة الظروف المناسبة لاحياء مشروع أنابيب السلام الذي طرحه رئيس الوزراء التركي السابق تورجوت أوزال في عام ١٩٨٧، الذي

---

(1) عبدالله صالح، "الاتفاق التركي – الاسرائيلي، وعملية السلام"، "السياسة الدولية"، العدد ٣١، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٨٠.

يقضي بنقل المياه من تركيا إلى كافة دول المنطقة المحيطة عبر خطين للانابيب. والـذي سوف يتم توضيحه في الفصل الثالث.

٨- بعد الاتفاق ورقة ضغط ورسالة تهديد غير مباشرة لكل من سوريا والعراق فيما يخـص قضيتي المياه والاكراد[١].

٩- تهدف تركيا من جراء اتفاقها مع اسرائيل إلى توجيه رسالة إلى ايران التي تتهمها تركيا بدعم الاكراد.

١٠- تبتغي اسرائيل العودة إلى اتباع استراتيجية بن غوريون، وهي تعميق التعاون مـع دول الجوار الجغرافي للعرب من اجل نزع القومية العربية عن المنطقة وممارسة دور جديـد لها في المنطقة[٢].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

١١- تهدف اسرائيل إلى اقامة علاقات مع تركيا وفقاً لنمط حلـيف بغـداد الـسابق لتخفيـف المسؤوليات الامنية الملقاة على كاهل الولايات المتحدة ومنها تزايد القوة الايرانية، ومن ثم فان دور تركيا مهم للغاية ويحقق هذا الهدف من حيث ضبط التوازنات الاقليمية من ناحية وموازنة الاسلام الاصولي في ايران وباقي المنطقة العربية من ناحية أخرى[٣].

١٢- تهدف اسرائيل لفتح اسواق جديدة لها في تركيا، وخصوصا في مجال الصناعات الجويـة لتخفيف حدة الأزمة التي تمر بها هذه الصناعات والصناعات العسكرية عامة.

١٣- واخيراً فان التعاون التركي – الاسرائيلي جاء لملء الفراغ الاستراتيجي في المنطقة بعد محاصرة العراق وفرض قيود على تحركاته في المنطقة بوصفه قوة اقليمية لها وزنهـا، وهكذا فان الحقيقة المؤكدة للتعاون التركي – الاسرائيلي في المجال العسكري تشير إلـى

---

(١) عبدالله صالح، مرجع سابق، ص ٨٠.

(٢) أشرف كشك، مرجع سابق، ص ٦٢.

(٣) المرجع نفسه، ص ٦٢.

أن العلاقة بين الطرفين تخدم المهام الاستراتيجية لكلا الطرفين في المجالات السياسية والاقتصادية والامنية وتعمل ضد المصالح العربية بشكل عام والمشرق العربي بشكل خاص.

وعلى العموم فقد احتلت العلاقات التركية – الاسرائيلية مكانتها في عدة مجالات حيث زادت كثافة الاتصالات بين البلدين لدعم تعاونهما على مختلف المستويات على نحو ما ظهر في زيارة الرئيس التركي سليمان ديميريل لاسرائيل في ١٤/٧/١٩٩٩م وزيارة باراك لتركيا في ٢٥/١٠/١٩٩٩م وكان دعم التعاون العسكري الثنائي محل اهتمام الجانبين خلال هاتين الزيارتين، (وكذا خلال زيارة الوفود العسكرية المتبادلة حيث اجريت مناورات بحرية مشتركة باسم حوربة البحر ١٩٩٩ في الفترة من ١٥-١٧ كانون الاول ١٩٩٩)، كما كان التعاون الامني والاستخباري بين الدول الثلاث في نور المخابرات الاسرائيلية في معاونة تركيا في اعتقال عبد الله اوجلان في بنزوي في ١٦ شباط ١٩٩٩م[1]، وعلى هذا الاساس يمكن القول انه يصعب فصل الاختراق العسكري التركي لشمال العراق عن الاتفاقيات الموقعة مع اسرائيل وعن الدعم الامريكي لهذه الاتفاقيات ولا شك ان الاتفاق العسكري بين البلدين يرمي إلى انضاج صيغ تعاونية في مجالات حساسة وفي مقدمتها تعديل قدرات اسرائيل وتركيا الحركية والعملياتية العسكرية ووضع منطقة المشرق العربي ضمن مجال تطويق جوي وبحري، كذلك فان هذا الاتفاق يأتي متناغماً مع التحركات الامريكية في المنطقة وبما يكمل تصوراتها للنظام الدولي المتوقع اقامته من قبلها وما يحققه من نتائج ترمي إلى السيطرة الكاملة والمباشرة على منابع النفط في منطقة الخليج العربي.

---

(١) أحمد النعيمي، "الاتفاقية العسكرية بين تركيا والكيان الصهيوني"، مرجع سابق، ص ٣٣.

وفي هذا الاطار فان الاتفاق يعد الخطوة الاولى اتجاه إقامة نظام أمني إقليمي جديد تكون القوى النشطة الفاعلة فيه غير عربية من خلال السيطرة العسكرية المحكمة من قبلها نتيجة لامتلاكها مكامن القوة التقليدية واسلحة الدمار الشاملة.

جدول رقم (٥)

جدول الإنفاق العسكري لأهم الدول في الشرق الأوسط حتى نهاية التسعينات (مليار دولار)

م	الدولة	البيان	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
١	مصر	الانفاق	٢٫٤٤٦	١٫٦٥٠	٢٫٤٦٠	٢٫٤١٠	٢٫٢٠٠	٢٫٥٠٠	٢٫٦٠٠	٢٫٦٤٠	٢٫٨
		النسبة%	٥٫٦	٧٫٩	٨٫٢	٥٫٦	٥٫٩	٦٫٥	٦٫٥	٦٫٥	–
		ما يخصنا فيه	٢٤	٢٠	٢٢	٢٤	٢١	٢٢	٢٢	٢٢	٢٦٫٨
٢	اسرائيل	الانفاق	٦٫٢٢٢	٢٫٢٢١	٢٫٨٢٧	٦٫٨٢٧	٦٫١٩٦	٦٫٥٢٢	٦٫١٦٩	٦٫٥	٦٫٣
		النسبة%	١٢	٩٫٨	١١٫٢	٩٫٥	٩٫٥	٩٫٢	١٢٫١	٨٫٢	٩
		ما يخصنا فيه	١٩١	٦١١	١٢١١	١٢١٩	١٢١٩	١٢٦٩	١٩٢٧	١١٢٥	١٤٨٩
٣	سوريا	الانفاق	٢٫٢٦١	٢٫٩٥	١٫٢٦١	٢٫٢٤٢	٢٫٥٠٤	٢٫٠٢٦	١٫٥٥٢	١٫٦	٢٫١
		النسبة%	٩٫٢	١٦٫٤	٦٫٥	٨٫٩	٨٫٥	٦٫٨	٤٫٨	٥٫١٩	٥٫٣٥
		ما يخصنا فيه	١٢٢	٢٤٥	٨٦	١٦٢	١٢٦	١٤٢	١٠٥	١١٠	١١٥
٤	الأردن	الانفاق	٠٫٦١٩	٠٫٦١١	٠٫٥٣٢	٠٫٤٢٩	٠٫٤٠٠	٠٫٤٠٠	٠٫٢٩٠	٠٫٤٢٢	٠٫٣٥٠
		النسبة%	١٤٫٩	١٤	١١٫١٥	٦٫١	٦٫١	٦٫١	٥٫٨	٦٫٠٤	٦٫٣٥
		ما يخصنا فيه	١٥٠	١٥٠	١١٦٫٤	٩٦	٩٦	٩٦	٦٥	٨٩	١٢٤٫٢
٥	لبنان	الانفاق	٠٫٠٢١	٠٫٠٢٠	٠٫٠١٥	٠٫٢٤٥	٠٫٢٠١	٠٫٤٠٦	٠٫٠٤٦٤	٠٫٥٢١	٠٫٥٩٢
		النسبة%	٤٫٢	٥	٥٫٥	٤٫٤	٤٫٤	٥٫٢	٤٫٤	٤٫٦	٢٫٩٤
		ما يخصنا فيه	–	١	١	١	١٥	١٠٢	١١٦	١٣٥	١٤٠
٦	ايران	الانفاق	٢٫٢١٠	٥٫٠٩	١٫٠	١٫٩٦٦	٢٫٢٢٦	٢٫٤٦٠	٢٫٢٠١	٢٫٢٠١	٤٫٦
		النسبة%	٢٫٥	٤٫٢	٥٫٢	٢٫٤	٢٫٢	٢٫٨	٥	٥	٦٫٨
		ما يخصنا فيه	٦٢	٩٢	٢٠٥	٢٤	٢٦	٢٨	٤٩	٤٩	٦٢
٧	تركيا	الانفاق	٥٫٢٢٠	٥٫٤٢٠	٥٫٨٤٢	٦٫٠٦٢	٥٫٢٤٢	–	٦٫٦١٤	٦٫١١	٦٫٢٠
		النسبة%	–	–	–	٤	٢٫٢	–	٤٫٢	٤٫٢	–
		ما يخصنا فيه	–	–	–	١١٩	١١٩	–	١٢١	١٢١	–
٨	اسرائيل	الانفاق	٢٢٫٥٤	٢٥٫٤٢	١٥٫٥٠٢	١٦٫٤١٢	١٢٫٩١٦	١٢٫٢١٥	١٦٫٩٩٩	١٢٫٤	١٢٫٢
		النسبة%	٢٦٫٢	٢٢٫٥	١٢٫٢	١١٫٢	١١٫٢	١٠٫٥	١٢٫٢	١٢٫٦	١٢
		ما يخصنا فيه	٢٢٩٦	٢٢٩٥	١١٫٢ ١٢٦١	١٢٢٩	١١٩	٩٩٩	١٠٢٠	١٠٥٤	١٠٥٥
٩	العراق	الانفاق	٦٫٩٩٩	٦٫٤٩٠	خ م	٢٫٥	٢٫٥٢٤	٢٫٠٠٠	١٫٢٤٤	١٫٢	١٫٤
		النسبة%	خ م	خ م	خ م	١٤٫٤	١٤٫٥	١٤٫٠	٤٫٢	١٫٦٤	٦٫٢
		ما يخصنا فيه	٢٥١	٢٤١	خ م	١٤١	١٤١	١٢٧	٥٦	٥٦٫١٦	٥٦٫٥
١٠	اليمن	الانفاق	١٫٦٦٢	٠٫٩١٠	٠٫٦٤٢	٠٫٣٥٦	٠٫٢٥٦	٠٫٢٤٥	٠٫٢٥٧	٠٫٤١٥	٠٫٥٠٠
		النسبة%	خ م	٩٫٢	٩٫٢	٤٫٦	٤٫٦	٢٫٥	٢٫٦	٤٫٤	٦٫٥
		ما يخصنا فيه	خ م	٥٩	٥٩	٢٦	٢٦	٢٧	٢٧	٣٩٫١١	٢٦

المرجع: عبدالرحمن رشيد الهواري، "التوازن العسكري في منطقة الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد ١٣٧، القاهرة، ٢٠٠١.

المبحث الثاني

أبعاد العلاقات التركية – الاسرائيلية

بعد التطرق إلى جذور العلاقات التركية – الاسرائيلية والعوامل الفاعلة في طبيعة هذه العلاقات ومجالات التعاون بين البلدين، فان الضرورة تقودنا إلى البحث في أبعادها كي نرى الجدوى من اقامة العلاقات بين اطرافها وذلك من خلال دراسة أبعادها على الصعيد السياسي والعسكري والإقتصادي.

المطلب الأول

الأبعاد السياسية

تمثل اسرائيل مشروعاً سياسياً واستراتيجياً واضح المعالم وهو يقوم على ايديولوجيا لم تتغير في يوم من الأيام، فترتكز على الاستيطان والتوسع فإسرائيل ولدت كمجتمع وكدولة مهاجرين ومستوطنين ولا تزال مجتمع هجرة واستيطان نشيطين إلى الآن، فالسمة الأساسية المميزة لاسرائيل إنها مجتمع مستوطنين مضطر إلى ترسيخ وجوده في بقعة معينة من الارض والى العيش بحد السيف والى" إخلاء مكان لنفسه"[1].

والعمل على ربط المناطق المحيطة بها بشبكة من العلاقات تكون لها فيها حصة الاسد، ففي الخمسينات صاغ بن غوريون استراتيجية الاطراف وفحواها ايجاد موطئ قدم في ايران وتركيا واثيوبيا بقصد التخلص من الحصار المفروض من قبل دول الطوق العربية اتجاه الدائرة الخارجية[2].

فمنذ تلك التاريخ وجهت اسرائيل انظارها صوب تركيا، التي يرون فيها ثقلا مضافا لهم وقوة اقليمية يمكن تعجيل سياساتها باتجاه مضاد للعرب وبالتالي يتوفر لتحقيق مبتغاهم طرفا

---

(1) باروخ كيمرلنغ، "الامي ديمقراطية لا هي يهودية"، مرجع سابق، ص ١٠١-١٠٢.

(2) أشرف كشك، مرجع سابق، ص ٦٧.

مسانداً في شمال المشرق العربي. ان اهداف العلاقات مع تركيا من وجهة النظر الاسرائيلية يجد صداه في:

١. اقامة علاقات وثيقة مع دولة مسلمة كتركيا هي اكثر من ضرورة لاسيما في مرحلة تعثر عملية التسوية مع العرب او بعضهم. صحيح ان اسرائيل وقعت معاهدات سلام مع بعض الدول العربية ولكن بقي هذا السلام باردا، وتفاقم التوتر وازدادت احتمالات اندلاع حرب مع قدوم نتنياهو إلى السلطة في إسرائيل. وفي ظل تكتل معظم الدول العربية المعارضة لسياساته في مثل هذه العزلة فان استعداد بلد مسلم مثل تركيا للدخول في علاقات تعاونية وثيقة مع اسرائيل يعدّ مكسباً ضخما لدولة اسرائيل واختراقاً مهماً لصفوف العالم الإسلامي الذي اتخذ العديد من قادته مواقف حادة ومعارضة لمشاريع نتنياهو الاستيطانية فهم بحاجة ماسة للتعاون لتعاون مع دولة مسلمة لخرق حالة العزلة.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز الإيداع الجامعية

٢. ان نجاح اسرائيل في التغلغل إلى صفوف وبنية القرار السياسي التركي وبذرائع مختلفة مكنها من استخدام المعبر التركي صوب الجمهوريات الاسلامية في اواسط اسيا وبالتالي قطع الطريق امام الحركة العربية في ذلك الاتجاه[١]. وهذا يحقق فائدة قصوى لاسرائيل بايجاد صلات جديدة مع دول اسلامية تسهم في زيادة قبولها الاقليمي.

٣. ان تطور العلاقات مع تركيا سوف ينعكس سلباً على بنية القرارات السياسية لدول اسلامية مجاورة كايران والتي تتعرض إلى اختراقات سياسية مستمرة من قبل امريكا واسرائيل ولاسيما في مجال حقوق الانسان ورعاية الارهاب والاصولية الامر الذي يسهم في تحديد اتجاه الحركة السياسية الايرانية والتي تعمل على[٢]:

---

(١) نبغن عبد الخالق، "فكر نتنياهو"، المستقبل العربي، العدد ٢٢١، بيروت، كانون الثاني ١٩٩٨، ص ٤٨.

(٢) كاظم نعمة، مرجع سابق، ص ١٤-١٥.

أولاً : تعزيز علاقاتها شمالا نحو الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفياتي السابق.

ثانياً: ايجاد تكتل اقليمي مقابل سوريا والعراق.

ثالثاً: التسارع في ايجاد صيغة لعلاقات تركية – ايرانية – اسرائيلية اشبه ما تكون بصيغة الاحلاف التي شهدتها المنطقة في الخمسينات من القرن المنصرم.

٤. ان التعاون مع تركيا يجد بعده السياسي فضلا عمّا تقدم من خلال توظيفه للنظرات الجيو – استراتيجية للبلدين ، فاسرائيل لم تكتم توجهاتها الجغرافية ذات الآفاق المتباعدة . فهي معنية بالتطورات الحاصلة في باكستان بحجة ان ذلك يمثل تهديداً للأمن الإسرائيلي وتقييداً لقدراتها في الشرق الاوسط وتركيا من جانبها معنية بالدور الاقليمي لقوة تشبه قدراتها السياسية والقومية والثقافية التي تمتد الى حدود بعيدة ، وفضلا عن ذلك، فان التطورات بعد (١٩٨٩-١٩٩١) في شرق اوروبا والاتحاد السوفياتي السابق وفي الوطن العربي افضت الى التقاء المدركات التركية – الاسرائيلية على قاعدة الدولة الجغرافية الشرق اوسطية.

جميع الحقوق محفوظة

فمن الناحية الأولى إن البلدين يحسبان أن الأطواق التي حددت المنطقة باعتبارات مواجهة الحرب الباردة سياسيا وامنيا وايديولوجيا قد انتهت (انهارت) ومن الناحية الثانية ان التخوم الجديدة لهذا الاقليم الواسع بمعناه العلاقاتي لم تأخذ صيغتها النهائية، وان هامش الحركة للأطراف الأساسية في الاقليم آخذ بالاتساع وعلى تركيا واسرائيل التعاون لملء الفراغ وعلى مختلف الاصعدة لاسيما بعد غياب الاتحاد السوفياتي السابق، وان كل واحد منهم ليست لديه القدرة الكافية على الفعل المؤثر تجاه المحددات التي من الممكن ان تظهر هنا أو هناك[1] فكان " التعاون – التنافسي " نتيجة لهذا الدافع السياسي العميق.

---

[1] للمزيد ينظر: مرجع سابق، ص١٥ . ص٢٣٥ .

٥- لان التوجهات الاسرائيلية محكومة بالرؤية الامريكية للمنطقة وكنتيجة للالتقاء الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة فان تحقيق الابعاد السياسية الدولية وتسويق مفاهيم العولمة الامريكية والنظام الدولي الجديد على المستوى الاقليمي بصيغ مناسبة مع معطياته يمهد الطريق للتعجيل بمهمات الاختراق الاسرائيلي الامريكي للنظام الاقليمي العربي.

٦- اما المنطلق التركي للعلاقة مع إسرائيل آخذ منحنى آخر، ذلك ان تركيا تبدو وكأنها مشدودة للعمل باتجاهات عدة ومن اهمها الدائرة الأوروبية والدائرة العربية، ولقد حاول الاتراك تحقيق الترابط بين اهميتهم في استراتيجية الامن الاوروبي وبين طموحهم للانضمام للاتحاد الاوروبي وكذلك تفضيل دورهم في المنطقة العربية. وبهذا الصدد اعلن وزير الخارجية التركي السابق (وحيد خلف اوغلو) إن العلاقة مع اوروبا هي علاقات متكاملة، فمن غير الممكن عد تركيا محفزا لحلف شمال الاطلسي فقط، ان تركيا يجب ان تصبح مندمجة في اوروبا اقتصاديا وسياسيا ايضا، واكد مسعود يلماز عن عزم بلاده على تقديم طلبها لاكتساب العضوية الكاملة في المجموعة الاوروبية قائلا : "اذا اعتبرنا تركيا جزءا من اوروبا عسكريا فلا يجوز اعتبارها خارج تعابيرها السياسية والاقتصادية موضوع القضية اوروبا او لا اوروبا"[1].

ولهذا فقد اضحى الترابط الاستراتيجي بين السياستين الاسرائيلية والتركية لاسيما بعد توقيع اتفاقهما في شباط ١٩٩٦ امرا في غاية الاهمية في هذا المجال، بحيث يرى جنكيز تشاندرا ان

---

[1] رضا محمد هلال، "عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي"، السياسة الدولية، العدد ١٣٢، القاهرة، ١٩٩٨، ص٢٣٥.

المستوى الجديد للعلاقات التركية مع اسرائيل هي نتاج عاملين مترابطين وان لم يكونا بالضرورة متصلين[١]:

١- الوضع الدولي بعد حرب الخليج وبعد الحرب الباردة ورغبة تركيا الدخول في الاتحاد الأوروبي.

٢- الوضع المرتبط بتركيا ، بمعنى انه بات يدعى بـ "عصر ما بعد اوزال".

وبقدر ما تعلق العمل الثاني بالعامل الأول سعت تركيا ومنذ فترة طويلة إلى توثيق علاقاتها باسرائيل وبالتالي فقد قامت تركيا بمساعدة التحالف الدولي ضد العراق، وذلك لادراكها بان تحجيم دور العراق سيؤدي الى تغيير خريطة الصراع العربي الاسرائيلي، الامر الذي يقضي بالضرورة من وجهة نظرها الى انهاء هذا الصراع واحتلال اسرائيل مركزا هاما في الخريطة السياسية الجديدة لمنطقة الشرق الاوسط.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ونجد ان مساندة تركيا لقوى التحالف وتمتين علاقاتها باسرائيل سيتيح لها فرصة كبيرة من خلال دعم اللوبي اليهودي في العواصم الأوروبية والولايات المتحدة وموازنة اللوبي اليوناني والأرمني العامل على عرقلة المصالح التركية في تلك البلدان[٢] .

٣- تستطيع تركيا من خلال علاقاتها باسرائيل ان تضمن دعم الأمريكيين لطموحاتهم حيال الاتحاد الأوروبي، فنجد ان الرئيس الامريكي السابق بيل كلينتون قد دعا الى عمل كل ما يمكن عمله من اجل " ربط تركيا بالغرب " كونها أثبتت أنها "حليف يتمتع بمصداقية في حلف الاطلسي [٣] فبعد نشوب ازمة الخليج وخلال زيارة (جيمس بيكر) وزير خارجية

---

[١] جنكيز تشاندار، مرجع سابق، ص٣٣.

[٢] ميشال نوفل، "مدخل مفهومي للازمة التركية- البنية السياسية والحركة الإسلامية"، شؤون الأوسط، العدد ٦٤، بيروت، آب ١٩٩٧، ص٢٥.

[٣] فرد داغي، "تركيا بين أوروبا وأميركا"، الحياة، لندن، العدد ١٢٧١١، ١٨-١٢-١٩٩٧.

أمريكا سابقاً، أما على مستوى الدائرة العربية فان الابعاد السياسية للعلاقات التركية الإسرائيلية، فيعتقد الأتراك ان التعاون مع اسرائيل يمكن ان يستخدم كورقه على سوريا في ثلاثة مسائل أساسية:

١-الروابط بين سوريا واليونان، فقد شعرت سوريا بشكل مستمر على اعطاء سياستها طابعا تعاونيا مع اليونان ، ولذا شعر الأتراك بضرورة تحالف استراتيجي يضمن لها الدعم في حالة نشوب صدراع مع اليونان او سوريا .

٢- مسألة المياه وما يرتبط بها من محاولات تركيا لقطع المياه عن سوريا والعراق، والذي يثير الدول العربية ضدها، مما يجعلها بحاجة إلى تعاون مع اطراف غير عربية.

٣-تستخدم تركيا اسرائيل كورقة ضغط أخرى ضد سوريا لحملها على التخلي رسميا عن لواء الاسكندرون السوري، وقد ظهر ذلك جليا حينما طلب الرئيس التركي ديميرل من الرئيس المصري حسني مبارك لدى وساطة الأخير بين دمشق وانقرة اثر اندلاع ازمة عام ١٩٩٨ إبلاغ الرئيس السوري السابق حافظ الاسد بضرورة التخلي رسميا عن لواء الاسكندرون كشرط يقابله إنهاء التهديد التركي بضرب سوريا[١].

إن الأبعاد السياسية للعلاقات التركية الاسرائيلية يمكن تاطيرها بما يلي[٢]:-

١- لقد اتخذت تركيا من تعاونها مع اسرائيل وسيلة لتعزيز علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية واقامة حلف ثلاثي امريكي – تركي – اسرائيلي ، فنائب وزير الخارجية التركي (أنور اوبمن) الذي رافق الرئيس التركي سليمان ديميريل في زيارته لاسرائيل عام ١٩٩٦ يُعدُّ من ابرز دعاة ما يسمونه بحلافة ثلاثية جديدة تشمل هذه الدول.

---

(١) محمد نور الدين، "تركيا الجمهورية المتأزمة"، مرجع سابق، ص٢١٠.

(٢) نيفين عبدالخالق، فكرتها، ص٤٨، والمزيد من التفاصيل عن الأبعاد السياسية- أنظر، طه عبدالعليم "العلاقات التركية الإسرائيلية وأبعادها على الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد ١٣١، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٢٤.

٢- امكانية اعادة ترتيب المنطقة بشكل جديد يضمن المصالح التركية الاسرائيلية فضلا عن المصالح الامريكية.

٣- امكانية خلق فرص متعددة لتهميش الفاعلية العملية للقوى العربية في المنطقة وبشكل خاص سوريا والعراق.

٤- اعادة ترتيب اوراق التركية – الاسرائيلية في منهجية القرار الاوروبي الموحد او المنفرد.

٥- تحقيق الابعاد السياسية الدولية وامكانية تسويق مفاهيم النظام الدولي الجديد والعولمة على المستوى الاقليمي بصيغ مناسبة مع معطياته.

٦- تمثل العلاقات التركية – الاسرائيلية نجاحا للقرار الاسرائيلي من خلال التغلغل إلى صفوف وبنية القرار السياسي التركي العسكري والمدني وبذرائع مختلفة وقد وظفت هذه العلاقة كمعبر إسرائيلي نحو جمهوريات اواسط اسيا.

٧- إن ما حققته تركيا من بعد سياسي داخلي واقليمي يعد مكسباً كبيراً تمثل في قناعتها بان علاقاتها مع إسرائيل تمثل ضرورة قصوى تمليها الأوضاع الجيو – سياسية الجديدة وهي بالضرورة لابد وان تستجيب للاستراتيجية الاسرائيلية ، حيث لا يقتصر التاثير على العراق وسوريا فقط وانما يمتد نحو الخليج في ظل الالتقاء التركي – الخليجي والعلاقات العملية بين اسرائيل والعديد من دول الخليج (عُمان، الكويت، قطر) وأن الوظيفة الجيو – استراتيجية للبلدين لابد وان تاخذ مداها في الانتشار الاقليمي ليس فقط شمالا باتجاه الجمهوريات الاسلامية في اواسط اسيا وانما ايضا جنوبا باتجاه الخليج العربي[1].

---

[1] محمد نور الدين، "تركيا الجمهورية المأزومة"، مرجع سابق، ص٢١٢.

وفي محصلة لكل هذه التوجهات فان الأبعاد السياسية للعلاقات التركية – الاسرائيلية قد أضفى عليها سمة (التعاون التنافسي) فتركيا تحاول ان تحجز لها مكانا فاعلا ومؤثرا في أي نظام اقليمي جديد قد ينشأ في الشرق الاوسط في حال اكتمال عملية التسوية، وإن فوز تركيا بالورقة الأمريكية والورقة الإسرائيلية وفر لها مقعداً مهماً في النظام الشرق أوسطي، فأمريكا تمثل القوة الوحيدة في العالم وإلى جانب إسرائيل التي تمثل القوة الإقليمية الكبرى في الشرق الأوسط.

المطلب الثاني

الأبعاد الاقتصادية

إذا كان الماضي يتسم بالترابط الوثيق بين الاقتصاد والسياسة فغالباً ما توظف السياسة لخدمة الاقتصاد والعكس صحيح، غير أن هناك بعداً ثالثاً قد أضيف إليهما في الزمن الحاضر ألا وهو الأمن، الذي اصبح عنصرا راسخا في خدمة الاقتصاد، وعليه فان ما يصاغ من ترتيبات امنية لم تكن بمعزل عن الاقتصاد باي حال من الاحوال، ولهذا يصبح تشخيص البعد الاقتصادي للعلاقات التركية – الاسرائيلية مسألة غاية في الأهمية. ولهذا سنتناول السياسيتين الاقتصاديتين ومن ثم نتعرف على أبعادها الإقليمية.

أولاً : السياسة الاقتصادية التركية:

لقد توجهت السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية نحو الغرب، ويعود ذلك لاسباب عديدة أهمها، هو الحاجة للمساعدات الاقتصادية والعسكرية التي كانت تركيا بامس الحاجة اليها ، ولقد تطلعت تركيا الى الولايات المتحدة بشكل رئيسي نظرا لما تشكله من اهمية

كبيرة بفعل موقعها الجغرافي المناخم للكتلة الاشتراكية ، وكانت الولايات المتحدة من جانبها ترغب بدفع تركيا نحو الليبرالية وتبني العلمانية وقد ترتب على ذلك ما يلي[١]:

أ- قبول عضوية تركيا في المجلس الاوروبي عام ١٩٤٩.

ب- تدفق المساعدات الاقتصادية والعسكرية الامريكية لتركيا متمثلة في مشروع ترومان ١٩٤٧ الذي أدى إلى نتيجتين هما:

١- الاعتماد بشكل واسع على المساعدات والقروض لتحقيق التنمية السريعة والتوسع في المشروعات الصناعية والزراعية والعمرانية.

٢- زيادة معدلات المديونية صاحبها زيادة في الصعوبات الاقتصادية وحدتها على الصعيدين الداخلي والخارجي.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

فعلى الرغم من الركود الاقتصادي العالمي منذ الثمانينات الذي تعاني منه مثيلاتها في دول المجموعة الاوروبية. فان تركيا قد حققت تقدما ملموسا لاسيما في مجال الصادرات خلال السنوات الأولى من عقد الثمانينات ، وقد لعبت المتغيرات الاقليمية دورا مهما في ذلك حين اندلعت الحرب العراقية – الايرانية فقد وفرت لتركيا فرصة كبيرة لزيادة صادراتها لكلا الدولتين، وحققت اكبر قدر ممكن من المصالح الاقتصادية[٢]. ورغم ما يوصف به الاقتصاد التركي بمستوى ادخار منخفض ومعدلات استهلاك الا ان تركيا استفادت من المساعدات والقروض الامريكية في توسيع قاعدتها الصناعية.

---

[١] أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي"، الطبعة الأولى، المطبعة الوطنية، عمان، ١٩٨١، ص١١٥.

[٢] شاكر البساوي، مرجع سابق، ص١٧٦.

ورغم السياسات المتشددة التي طبقتها الحكومة التركية في مسألة الاقتراض الخارجي الا ان زيادة الفائدة في اسعار صندوق النقد الدولي ومنذ عام ١٩٩٤ كانت احد الاسباب المهمة لهذه النتيجة.

وبناء على ما تقدم يمكن القول بان الاقتصاد التركي لم يرق إلى مستوى الاقتصاديات المستقرة بسبب المعدلات المنخفضة للاستثمارات الخاصة الثابتة وعزوف الاستثمارات الاجنبية والتي تعتبر مؤشرا هاما للحديد من نقاط الضعف في الاقتصاد التركي والذي ينفجر بين الحين والاخر على شكل ازمة سياسية (١٩٦٠-١٩٨٠) فنجد ان احد اهم اهداف انقلاب عام ١٩٨٠ هو الانفتاح على العالم العربي والاسلامي وكانت الولايات المتحدة في حينها تشجع تركيا نحو منطقة الخليج العربي وذلك لسببين[1]:-

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

١- الفراغ الذي احدثته الثورة الإيرانية وانهيار نظام الشاه مما قد يتيح فرصة للانتشار السوفيتي.

٢- التخلص من عبء المساعدة الامريكية لتركيا.

وعلى هذا الاساس يمكن وصف الاقتصاد التركي بانه اقتصاد ازمات، يتأثر صعودا او هبوطا وفق ظروف البيئة الاقليمية اولا والرؤية الامريكية لاهمية تركيا ثانياً. إن نظرة متأملة لهذين المحاورين تجعلنا ندرك ان مشكلة تركيا الاقتصادية تتوقف على امكانية ضمان قدر معقول من المساعدات الامريكية سنويا لتغطية الجزء الهام من احتياجاتها كي تستمر في تنفيذ خططها التنموية ومعالجة مشكلاتها الأمنية، وذلك يتوقف بشكل كبير على وجود ازمة سياسية او امنية في المجال الحيوي لسياسة الولايات المتحدة ، فتستطيع تركيا ان تستثمر ولو لبعض الوقت لفرض شروطها لزيادة حجم المساعدات، ففي مرحلة الثمانينات استغلت ظروف التغير في

---

[1] محمد خليفة، تركيا وأزمة الخليج، "مستقبل العالم الإسلامي"، العدد٢، مالطا، ١٩٩١، ص١٣٣.

ايران والحرب العراقية الإيرانية، اما في التسعينات فقد استغلت ظروف انهيار الاتحاد السوفياتي واحداث ازمة الخليج الثانية ومن ثم ظروف فرض الحصار على العراق، وفي الحالة الأخيرة نجد ان تركيا رفضت السماح للقوات الامريكية باستخدام قاعدتها العسكرية في تركيا ، واكدت بأن هذه القاعدة لا تستخدم الا لخدمة اهداف حلف شمال الأطلسي، فبدأت الولايات المتحدة في تكثيف المفاوضات مع تركيا للمشاركة في احكام الحصار على العراق بل والمشاركة في أي اجراء عسكري ضد العراق ، وهي المفاوضات التي اسفرت عن حصول تركيا على العديد من المكاسب ثمناً لتبني الموقف الذي ارادته منها الولايات المتحدة، ومن اهم المكاسب التي جنتها تركيا هي[1]:

١- تعهد الولايات المتحدة بتعويض تركيا عن عوائد مرور البترول العراقي عبر اراضيها وتعويضها عن وقف المبادلات التجارية مع العراق، وتحدثت بعض المصادر الامريكية عن تعهد تقدم بموجبه نحو ٣ مليارات دولار لتركيا .

٢- رفعت الولايات المتحدة اخر انواع القيود العسكرية المفروضة على تسليح تركيا منذ غزوها لجزيرة قبرص عام١٩٧٤، ووافقت واشنطن على منحها مساعدات عسكرية اضافية زيادة على المعونة السنوية المخصصة لها، وشملت هذه المساعدات ٤٠ طائرة من طراز " (F4- E) " فانتوم ومعدات اخرى متنوعة. وهكذا نجد ان تركيا ستبقى عرضه للتذبذب في حجم وطبيعة المساعدات الامريكية في ظل الوضع السياسي الدولي الراهن، وبالتالي فالتحرك التركي وفق ما تتيحه لها التطورات من فرص للمناورة والمساومة والاستفادة من الاوضاع المستجدة هو الذي دفعها للالتقاء مع اسرائيل لاسيما في ظل الظروف العربية الراهنة.

---

(١) عماد جاد، مرجع سابق، ص٢٨.

ثانيا :-السياسة الاقتصادية الإسرائيلية:

تهدف السياسة الاقتصادية الاسرائيلية الى تأمين متطلبات أهداف المؤسسة السياسية التي يمكن أن نصفها بالاتي:-

١- تامين الوجود المادي للدولة.

٢- توفير الوسائل الممكنة لادامة ودعم الجهد العسكري والامني.

٣- ضمان تدفق رأس المال الاجنبي بالاتجاه الذي يسمح بتجسيد العقيدة الصهيونية في:

- ايجاد الظروف الملائمة لاستقبال المهاجرين اليهود وتأمين مستوى جيداً العيش والرفاهية.
- الاستمرار بتطوير البنى الاساسية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .
- بناء شبكة من المسالك التجارية الخارجية ومحاولة احباط طوق المقاطعة العربية والاسلامية حيثما يؤتى الفعل الاسرائيلي مردودا إيجابياً[1].

لقد طغى على الاقتصاد الاسرائيلي ابان السبعينات والثمانينات فترة من التضخم والكساد بسبب الزيادة الهائلة في نفقات الامن بعد حرب عام ١٩٧٣، وبسبب زيادة اسعار النفط وتراكم عبء الديون الخارجية حيث ارتفعت إلى اكثر من ثلاثة اضعاف خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٤ اضافة الى ما بلغته الديون الصافية عام ١٩٨٢ (٧٥-٨٠%) من الناتج القومي.

واتسم الاقتصاد الإسرائيلي بمظاهر دلت على تراجعه خلال فترة الثمانينات ومن أهمها:

١-زيادة معدل البطالة الذي بلغت نسبته عام ١٩٨٥ الى ٧,٥% مقابل ٥,٩% عام ١٩٨٤ و٤,٥% عام ١٩٧٣.

---

[1] علي عبدالهادي الدايسي، مرجع سابق، ص٣٦.

٢-ظهور عجز في ميزان المدفوعات منذ نهاية عام ١٩٨٣ إلى (٥ مليار دولار)، وغني عن القول بأن الاقتصاد الاسرائيلي يعتمد بشكل اساسي على برنامج المعونة الاقتصادية المقدمة له من امريكا ودول اوروبا الغربية والمنظمات اليهودية في مختلف انحاء العالم . والجدير بالذكر ان المساعدة الاقتصادية الأمريكية لإسرائيل بلغت (١,٢ مليار دولار سنويا)[١]، وأما المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل فهي (١,٨ مليار دولار سنويا) وذلك لا يمثل ألا جزءاً بسيطاً من الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة الى ميزانية اسرائيل الدفاعية ، اذ يجب ان يضاف اليها الاموال الاضافية المقدمة الى برامج معينة مثل مشروع صاروخ "ارو" ومكافحة الارهاب ومبلغ الـ ٣٥٠ مليون دولار من احتياط ميزانية الدفاع الامريكية يحتفظ بها في إسرائيل[٢]، ونظرا لاعتبار اسرائيل ان المعونة العسكرية ضرورية وتريد زيادتها ، فان المعونة المدنية التي تقدمها الولايات المتحدة قد تلغي تدريجيا، ومما يذكر ان وزير المالية الاسرائيلي السابق، بوفال نئمان، وقع اتفاقا يلغي ببطء المعونة المدنية البالغة ١,٢ مليار دولار التي تقدمها الولايات المتحدة الى اسرائيل في فترة امتدت الى عشر سنوات ، ومن اصل هذا المبلغ حُوّل تحويل نحو ٦٠٠ مليون دولار من هذه المعونة الى معونة عسكرية إضافية[٣].

فنجد بان المعالجات الاسرائيلية بعد عام ١٩٨٥ وتحويل الولايات المتحدة برنامج المعونة العسكرية والاقتصادية لاسرائيل خلال هذا العام إلى منحة لا ترد أدت إلى تحسن ملحوظ في الإقتصاد الإسرائيلي، إلا أن فترة التحسن لم تدم طويلاً بسبب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية وما تركته من اثار سلبية على مجمل الهياكل الاقتصادية ، حيث انخفض الانتاج في

---

[١] أحمد السيد النجار، "الإقتصاد الإسرائيلي رؤية مستقبلية"، السياسة الدولية، العدد ١٢٦، القاهرة، اكتوبر ١٩٩٦، ص٨٩.

[٢] إبراهيم عبدالكريم، "مقاربة مستقبلية للأمن والقوة العسكرية لإسرائيل"، شؤون الأوسط العدد ٩٣، بيروت، وأخرى، ص٧٥.

[٣] إبراهيم عبدالكريم، مرجع سابق، ص٣٥.

الصناعة والزراعة والصادرات بسبب توقف العمال العرب عن الدخول الى اسرائيل حيث يشكلون ١٢% من العاملين في الصناعة و ١٥-٢٠ % من العاملين في الزراعة، وتراجعت الصادرات الإسرائيلية الى اسواق الاراضي المحتلة بسبب مقاطعة الشعب الفلسطيني لها، وكذلك زيادة الانفاق الامني لمواجهة الانتفاضة ادى ذلك الى تباطؤ النمو وركود اقتصادي.

وعلى اثر سقوط الاتحاد السوفيتي وتزايد عدد المهاجرين اليهود الى فلسطين زادت اعباء الاقتصاد الاسرائيلي بسبب ما أحدثه الاستيطان الجديد من مشكلات هي في الغالب ذات طابع سلبي، لكنها من ناحية اخرى ساهمت في زيادة الاستهلاك الكلي وتنشيط السوق الاسرائيلية ليعاود الاقتصاد نموه مع بداية التسعينات حيث بلغ الناتج المحلي الاجمالي ٦,٤% للفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤ مقارنة بنمو ٣,٥% للفترة من ١٩٨٠-١٩٩٠[١].

وحين بدأت مفاوضات السلام في مدريد وتزايد الحديث عن امكانية انفتاح الاسواق العربية على إسرائيل، وارتفاع مستوى تدفق الاستثمارات الاجنبية حيث زادت من ٥٠٠مليون دولار عام ١٩٩٤ الى مليار دولار عام ١٩٩٥ وبلغ الدخل القومي الاجمالي في اسرائيل ١٠٠ مليار دولار امريكي عام ٢٠٠٠ وبلغت الميزانية السنوية للعام نفسه ٢٢٧,٤ مليار شيكل جديد (أي حوالي ٥٥ مليار دولار امريكي) وبالمقارنة مع الاعوام السابقة يتبين ان الدخل القومي الاجمالي قد تضاعف اربعين مرة عن الدخل القومي الاجمالي في الستينات ، وحوالي ١٤ مرة عنه في السبعينات وحوالي خمس مرات عنه في الثمانينات. وهناك عوامل ساعدت على ذلك من اهمها[٢]:

١- المساعدات الامريكية الأوروبية.

٢- تشجيع الاستفادة من الواردات والمصادر المحلية ومصادر الأراضي المحتلة.

---

[١] جوناثان ماركوس، "سياسة إسرائيل الدفاعية في مفترق طرق إستراتيجي"، "شؤون الأوسط"، العدد ٩٣، بيروت، آذار ٢٠٠٠، ص٣٤-٣٥.

[٢] إبراهيم الدقاق، مرجع سابق، ص٣٥.

٣- تبني سياسة تعليمية محفزة.

٤- عمل الاقتصاد الاسرائيلي على الاستفادة القصوى من الزراعة والمياه والمصادر الطبيعية الاخرى.

٥- الاستفادة من القدرات العلمية والتقنية والخبرة التي حملها المهاجرون اليهود.

ومن هنا فقد انصبت التجارة الخارجية على الدول الصناعية المتقدمة ووفقا للاولويات الاسرائيلية الخاصة لجعل (اسرائيل) المركز الصناعي والتكنولوجي المهيمن على المنطقة ثم التركيز على بناء صناعات ذات مزايا تخصصية توجه انتاجها للارتباط بالمراكز الصناعية الدول المتقدمة ، وبلغ إجمالي صادرات إسرائيل لهذه الدول نحو ٧٠% عام ١٩٩٣ وهي الولايات المتحدة وبلجيكا والمانيا وبريطانيا وايطاليا وسويسرا واليابان على الترتيب[1] ويشير ما تقدم الى ملاحظة أن الاقتصاد الإسرائيلي يسير على وتيرتين:

١-محاولة الارتباط بدوائر رأس المال العالمي ومراكز التكنولوجيا المتطورة.

٢-تجذر نزعة التوسع والاندماج مع الخارج.

وانطلاقا من هذه الأفكار فان الانظار الاسرائيلية اتجهت نحو اسواق كانت مغلقة امام منتجاتها قبل النسوبة بسبب المقاطعة العربية للشركات التي تتعامل مع إسرائيل، والى إقامة العديد من العلاقات الاقتصادية مع الهند والصين واندونيسيا وفيتنام ولم تترك إسرائيل خيارا في المنطقة إلا ورحبت له، وعلى الرغم من عدم اكتراث الحكومة الحالية بالترتيبات الاقليمية مثلما دعت الولايات المتحدة الترويج للمناخ في الشرق الأوسط من خلال خطوات عملية اخذت شكل

---

[1] أحمد السيد النجار، مرجع سابق، ص٨٩-٩٠.

مؤتمرات قمة اقتصادية[١]، اعتبرت وليدة المفاوضات المتعددة الأطراف وربما كانت الولايات المتحدة في سعيها هذا تحاول التخلص من كامل النفقات والمنح الاسرائيلية في ظل الأوضاع الجديدة التي طغى عليها طابع السلام اكثر من الصراع ومن هنا يمكن ان نبرز المستوى الجديد الذي وصلت اليه العلاقات التركية الاسرائيلية وبرعاية امريكية.

ومن هنا يمكن كذلك ان نبرز جملة ملاحظات تبدو مهمة لكلا الطرفين.

ففي ما يتعلق بالدفع التركي :

١- لقد اسفرت الجهود الاسرائيلية لتحسين موقعها الاقتصادي الدولي في اعقاب مؤتمر مدريد الى منح العضوية الكاملة لها في الاتحاد الاوروبي في مجال الابحاث والتطوير وذلك عام ١٩٩٤، وتوقيع اتفاق للتعاون بينها وبين الولايات المتحدة للتعاون التكنولوجي في العام نفسه وسماح للادارة الامريكية بشراء معدات وتقنيات فضائية اسرائيلية ومع ما يمثله هذا الامر من اهمية كبيرة لدى الاتراك الراغبين بالانضمام للاتحاد الاوروبي فان تقاربا تركيا اسرائيليا سوف يدفع بالمسعى التركي إلى الامام، ويعجل من ارتباط تركيا بالمراكز الرأسمالية الكبرى في العالم.

٢- إلغاء المقاطعة العربية غير المباشرة مع اسرائيل ١٩٩٤/٩/٣٠ من قبل دول مجلس التعاون الخليجي، ورفع المقاطعة كل من تونس والمغرب وموريتانيا وجيبوتي[٢]. ومع ما يمثله هذا القرار من اهمية كبيرة من وجهة النظر التركية لاحتمال غزوا اسرائيل للاسواق

---

[١] عبدالفتاح الجبالي، "المؤتمرات الإقتصادية في الشرق الأوسط- الأهداف- النتائج- التوقعات"، دراسات فلسطينية، العدد٣، بيروت، ربيع ١٩٩٧، ص١٨-١٩.

[٢] أشرف راضي، "العلاقات الإسرائيلية- الخليجية"، السياسة الدولية، العدد ١٢٥، القاهرة، يوليو ١٩٩٦، ص١٠٥.

العربية، فان تعاونا مع اسرائيل ربما يؤدي الى نتائج اقتصادية طيبة لتركيا وهي تدرك جيدا حجم واتساع السوق العربية.

واذ كانت المبررات كافية من جانب الاتراك لاقامة شكلٍ من اشكال التعاون مع اسرائيل فان ما ينطق بالجانب الاسرائيلي ربما يبتعد قليلا عن ذلك من خلال:

١. رغم ما فرضته مستجدات البيئة الاقليمية والدولية لانعاش طموحات صهيونية قديمة تدخل فيها اسرائيل طرفا رئيسيا وصولا للهيمنة الاقتصادية على المنطقة بساعدهافي ذلك قرب انتهاء عزلتها لتحقيق انطلاقة واسعة في الاسواق العربية والاسيوية[1]، الا انها تبقى بحاجة الى فتح اسواق جديدة لبيع الكثير من ترسانتها العسكرية لمناطق مختلفة في العالم. ولما كانت تركيا بحاجة دائمة لتطوير قدراتها العسكرية في ظل ظروف بيئتها الاقليمية فان ذلك يشكل بالنسبة لاسرائيل هدفا مهماً لا يمكن الاستغناء عنه لاسيما اذا نظرنا الى هذا الموضوع ليس من زاوية اقتصادية فقط بل انه جعل من القوات المسلحة التركية والصناعة الحربية رهينتين بيد اسرائيل على امتداد سنوات طويلة، بحيث يتعذر على أي نظام حكم في تركيا مهما كان اتجاهه السياسي علمانياً أو اسلامياً وقف هذا التعاون دون مضاعفات سلبية على الكفاءة والقدرات العسكرية التركية خاصة وان مشاريع التعاون والانتاج المشترك تقام لسنوات طويلة وليست محدودة.

٢. ومثلما تفكر به تركيا في استثمار وظيفة اسرائيل في دول الاتحاد الأوربي وامريكا لصالحها فان اسرائيل تحاول أيضاً تفصيل الوظيفة الاقليمية لتركيا في اواسط اسيا والقفقاس مستغلة الروابط الثقافية والدينية التي تربط تركيا بتلك الدولة. ولما كانت تركيا غير قادرة على السيطرة الإقتصادية في تلك الدول بمفردها. فقد تم توظيف العامل التركي لصالح التغلغل

---

[1] سمير الزبن، "توجهات السياسة الإسرائيلية"، شؤون الأوسط، العدد ٩٩، بيروت، أيلول ٢٠٠٠، ص٩٣.

الإسرائيلي في جمهوريات اواسط اسيا الاسلامية، وغني عن القول ما يشكله هذا التغلغل من مردودات ايجابية على عموم البنية الاسرائيلية وليس فقط البنية الاقتصادية.

المطلب الثالث

الأبعاد العسكرية الامنية

تعد دراسة العوامل المحلية والاقليمية والدولية التي جرى الحديث عنها، أحد أهم البواعث التي تتكئ عليها الرؤية التركية – الإسرائيلية وذلك لطبيعة المهمة الامنية التي تنبثق منها العقيدة العسكرية لكلا الدولتين، وستلزم الدراسة الموضوعية للابعاد العسكرية استعراضاً سريعا للعوامل المتحكمة بل الدافعة لسلوك صناع القرار.

أولاً: الجمهورية التركية:

منذ تفكك الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى والسلوك السياسي الخارجي التركي تتحكم فيه هواجس الاعتبارات الامنية، فلو أتيح تطبيق اتفاقية سيفر لعام ١٩٢٠من قبل الحلفاء لكانت قد تشرذمت الى وطن ارمني في الاجزاء الشرقية منها وحكم ذاتي للاكراد في الجنوب الشرقي، وتوزيع ما تبقى من الاناضول على اليونان وبريطانيا وفرنسا وايطاليا باستثناء بقعة صغيرة في الاناضول الاوسط الشمالي تبقى للاتراك، لكن القادة الاتراك في معاهدة لوزان تموز ١٩٢٧ أستطاعوا انتزاع الاعتراف الرسمي بالحدود التي تشكل حاليا الجمهورية التركية[1].

وبعد الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم الى كتلتين كانت تركيا تصطف الى جانب الدول الغربية والولايات المتحدة كعضو في حلف شمال الاطلسي وقد وفر لها هذا الانضمام المحافظة على حدودها الدولية الحالية[2].

---

(1) محمد نور الدين، "تركيا الجمهورية الحائرة"، مرجع سابق، ص٢٠٧-٢٠٨.

(2) أحمد الدرسي، "تركيا وحلف شمال الأطلسي"، مرجع سابق، ص١٥.

لكن انهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١م وظهور النزاعات القومية في القوقاز وظهور الخلافات التركية – الأرمنية من جديد، وتفاقم الحركة الكردية في جنوب تركيا واستمرار النزاعات مع اليونان في بحرايجه وقبرص، والتنافس، مع روسيا حول النفوذ والنفط والأقليات، واتباع تركيا سياسة مائية مجحفة ازاء جيرانها العرب في الجنوب، ذلك أبقظ المخاوف التركية من احتمال تعرض كيانهم لمخاطر جدية من جميع هؤلاء الخصوم وان بعضهم مثل اليونان وارمينية له علاقات جيدة مع الغرب، فمن هنا كان الهاجس الأمني باخذ مداه بضرورة اقامة استراتيجية جديدة مع قوة اقليمية كبرى مثل اسرائيل تتشابه من حيث الخصوم والاهداف فقد وفر هذا الامر قدراً كبيراً من التلاقي بين البلدين[1].

ولهذا فقد كان في مقدمة اولويات تركيا بعد انتهاء الحرب الباردة تقوية قدراتها الحربية على صعد التدريب وتطوير الكفاءات واستيراد الاسلحة المتطورة وتعزيز الانتاج الحربي، ومما شجع تركيا للاعتماد على اسرائيل هي الضغوط التي تتعرض لها ابان الأزمات من قبل بعض الدول الغربية بفعل قوة ضغط اللوبي اليوناني والأرمني فتمنع تركيا من تسلم بعض الاسلحة او توقفها نهائيا او بؤجل تسليمها[2]. كما شهدت الاحداث التاريخية في النزاع التركي مع اليونان ان الدول الغربية تفرض حظرا على السلاح، لذا وجدت في اسرائيل مورداً طبيعياً لاسيما وان اسرائيل بما تملكه من تكنولوجيا عسكرية متطورة وخبرات تدريبية وقتالية وحدها القادرة على تلبية متطلبات تطوير القدرات الحربية للجيش التركي[3]. في المحيط الاقليمي.

---

[1] محمد نور الدين، تركيا والجمهورية الخامسة، مرجع سابق، ص٢٠٧-٢٠٨.

[2] بشير عبدالفتاح، "الأمن وأزمة السياسة الخارجية التركية"، السياسة الدولية، العدد ١٤٣، القاهرة، يناير ٢٠٠١، ص١٨٠.

[3] أحمد النعيمي، "تركيا وحلف شمال الأطلسي"، مرجع سابق، ص٢٥٢-٢٥٣.

ثانياً: اسرائيل:

سوف نهتم هنا بمفهوم الامن القومي الاسرائيلي: حيث يتضخم مفهوم الامن القومي الاسرائيلي في التقاليد الاسرائيلية ليكون مجموعة من العناصر التي تعبر عن ذاتها في مبالغة لم تعرفها التقاليد السياسية، والتي تدور حول تمكين الادراة الاسرائيلية من ان تخدم المنطقة العربية لامن تكاملها فقط بل وتقف عقبة في طريق خلق دولتها الموحدة، وعليه لا يمكن النظر الى الامن القومي الاسرائيلي باعتباره أداة للحماية الذاتية انما باعتباره منطلقا فكريا يراد به تبرير السياسية التوسعية بقصد خلق دولة جديده يرفضها الواقع النظامي الذي تعيشه المنطقة[1]. وترى وجهة النظر الاسرائيلية العسكرية ان الحفاظ على امن اسرائيل انما يقتضي الحفاظ على ثوابت اساسية، لكن التحديات التي واجهتها اسرائيل دفعتها الى اعتماد اساليب وآليات مختلفة تختص بها مرحلة دون سواها. وهذا ما أكدت عليه غولدا مائير (رئيسة وزراء إسرائيل سابقاً) بقولها: "إذا كنت تريد ان تقول لنا بتعين علينا ان نرسم خطا لحدودنا فهذا امر لن نقبله"[2]. وقد طرأت تغيرات هامة على نظرية الامن الاسرائيلي، مفادها ان المنطقة تقف على اعتاب مرحلة جديدة تحتم اعادة النظر في اسس نظرية الامن الاسرائيلي وحدودها الآمنة التي توفر لاسرائيل هامشا جغرافيا يعالج ضيق رقعتها الجغرافية. وما يفرضه من تحديات عسكرية وتعديل مساراتها لمواجهة تحدي امتلاك العرب لسلاح فوق تقليدي ممثلا بالصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى التي تعد تهديداً لركائزها ومفاهيمها.

ان التشديد الاسرائيلي على الاعتبارات الامنية هو نتيجة منطقية لاوضاع النشأة غير الطبيعية (لاسرائيل) وهذا بطبيعته كافٍ لسعي السياسة الاسرائيلية واصرارها على التفوق

---

[1] إبراهيم عبدالكريم، مرجع سابق، ص٦٥.

[2] Golda, Meir, "Israel in Search of lasting Peace", Foreign Affairs, vol51, No 3, April 1973, pp401-408.

العسكري على العرب ومحاولة الإنفراد بإمتلاك أسلحة الدمار الشامل[١]. ويدفعنا الحديث عن البعد الأمني للاراضي الفلسطينية في الأيديولوجية الصهيونية إلى التعرض للعلاقة المتناقضة بين هذا البعد وعملية التسوية، وذلك أن المشروع الصهيوني لم يصل بعد لجميع غاياته التوسعية، إذ يصب الإحتلال الإسرائيلي للاراضي العربية في دائرة الوطن القومي اليهودي بأبعاده التاريخية التوراتية. وإن التنازل عنه يعني إلغاء مراحل المشروع الصهيوني الأخرى والتراجع عما تم إنجازه كثمن لعملية التسوية.

وتدعيماً لأعلاه فإن الإدراك الإسرائيلي لطبيعة التغيرات في البيئة الدولية والإقليمية المستجدة تجعل من إعتماده على التسوية وسيلة من وسائل معالجة معضلة الأمن وكحجة للتمويه على حقيقة النوايا والطموحات التوسعية والتي تجعل من إسرائيل في موقع التفوق الذي يفضي إلى الصدام.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ولهذا فإن إسرائيل تسعى لإقامة حزام أمني إقليمي خارج حدود فلسطين والوطن العربي[٢]. وتحقيقاً لذلك فقد اندفعت إسرائيل نحو إقامة علاقة إستراتيجية مع تركيا وحظي هذا التعاون بتأييد ومباركة الولايات المتحدة حيث لم تعد تخفي إدارتها أعقاب أزمة الخليج الثانية جوهر استراتيجيتها المتعلقة بالشرق الأوسط، وتتمثل بالتزام أمريكي لضمان أمن إسرائيل وضرورة شمولها بنظام أمني ذي إمتدادات إقليمية يكفل لها الحماية والبقاء[٣].

والحقيقة أن تركيا كانت قد هيأت نفسها للقيام بدور فاعل في أي ترتيبات سياسية آمنية المنطقة بالتعاون مع إسرائيل وبدعم من الولايات المتحدة، وليس أدل على ذلك من موافقة تركيا على تخزين أسلحة وذخائر ومعدات عسكرية أمريكية على أراضيها لغرض توفير بعض

---

(١) جوناثان ماركوس، مرجع سابق، ص٣٦.

(٢) التقرير الإستراتيجي لعام ١٩٩٦، ص١٠٧.

(٣) جوناثان ماركوس، مرجع سابق، ص٣٦.

إحتياجاتنا على حد قول المتحدث الرسمي بإسم الخارجية التركية، والهدف من تخزين الأسلحة والذخائر والمعدات والمواد ليس التدخل في شؤون العراق الداخلية فقط وإنما في إرجاء المنطقة كافة حيثما تتقاطع المصالح الأمريكية.

وفي الواقع نجد أن الأبعاد الأمنية التي يمكن رصدها من التعاون التركي الإسرائيلي يمكن تأطيرها بما يلي:

١- تقوية الدور الأمني لكل من تركيا وإسرائيل وإتخاذه قاعدة لنظام أمني إقليمي.

٢- تشجيع ودعم إقامة مثل هذا النمط من الترتيبات الأمنية بين العديد من دول المنطقة وإيجاد أنماط أخرى للتعاون الأمني والعسكري بين هذه الأطراف من خلال المحادثات متعددة الأطراف حول الأمن وضبط التسلح والحد منه.

٣- تطوير أشكال التعاون الثنائي الأمني والعسكري بينها وبين الدول الأخرى في المنطقة.

٤- العمل على أن تكون مثل هذه الترتيبات بديلاً عن منظومة الدفاع العربي التي تمثلها معاهدة الدفاع العربي المشترك في إطار الجامعة العربية رغم فعاليتها المحدودة إن لم نقل شلها كجزء من مخطط التفتيت وطمس الهوية العربية.

٥- يتيح الإتفاق العسكري بين تركيا وإسرائيل مجالاً واسعاً للتصدي لتوجيه ضربة محدودة وشن حرب خاطفة ضد أي دولة تعتبر أن سياستها معوقة لمصالحها وأهدافها.

٦- يستهدف البعد الأمني تهديد سوريا لما يكتنف علاقتها مع طرفيهما من توتر بسبب موقفها من الترتيبات الإقليمية وتعثر المفاوضات على المسارين السوري واللبناني مع إسرائيل منذ تشرين الأول ١٩٩٥ وتوتر علاقتها مع تركيا بسبب موضوع المياه والأكراد والإسكندرون.

٧- إستمرار المسعى التركي في الضغط على العراق لا سيما في ظل الأوضاع الشاذة في شماله بغية الحصول على موطئ قدم يمكن لتركيا من إعادة مطالبتها بالموصل لتعويض جزئي عما قدمته من خدمات لوجستية إبان أزمة الخليج الثانية.

الفصل الثالث

التحول نحو الشراكة الاستراتيجية ومستقبل العلاقات بين البلدين

شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية منذ بداية التسعينات انتعاشاً كبيراً وتطوراً خطيراً في أنماطها، ولقد أدركت تركيا أهمية الارتباط الاستراتيجي مع إسرائيل، وبخاصة بالنسبة لاستراتيجية القطب الواحد في النظام الدولي الجديد (الولايات المتحدة الأمريكية) كمرتكز أساس في منطقة الشرق الأوسط الأمر الذي يؤدي إلى تعظيم مقدرتها السياسية والاقتصادية والعسكرية لتحقيق المكانة عند وضع القوة حتى تضمن تأهيلها لأن تكون قاعدة للتفاعلات في النسق الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز الايداع والترخيص الجامعية

فيمكن وصف العلاقات التركية "الإسرائيلية" من نوع العلاقات التي تنضم فيها الدول بتحالفات إقليمية من نوع خاص، والتحول في هذا النمط إلى الشراكة الاستراتيجية في مجال المياه والتوجه نحو جمهوريات آسيا الوسطى.

وبالتالي فلا بد لهذه العلاقات بين البلدين، أن تنعكس بصور شتى على المنطقة (الأمن القومي العربي) من زوايا عديدة فخلال هذا الفصل سوف يتم تناول المبحث الأول التحول نحو الشراكة الاستراتيجية بين البلدين وخلال المبحث الثاني الحديث حول انعكاس العلاقات التركية– الإسرائيلية على الأمن القومي العربي ومستقبل هذه العلاقات.

المبحث الأول

التحول نحو الشراكة الاستراتيجية

لقد دار الحديث في المطلب الأول حول العلاقات الخاصة بالسيطرة على المياه بين تركيا وإسرائيل، ثم الانتقال إلى الوظيفة الإقليمية للدولتين في جمهوريات أواسط آسيا الوسطى.

المطلب الأول

العلاقات الخاصة بالسيطرة على المياه في الشرق الأوسط

ثمة خطر داهم يتهدد الشرق الأوسط وهو خطر حقيقي لا يمكن إغفاله: ألا وهو الجفاف، فقد تكبت المنطقة بأعوام متلاحقة من الجفاف فقد كانت نسبة ما تساقط من مطر فيها أقل من المعدل، وأضف إلى تلك الزيادة السكانية – غير المسيطر عليها – الطبيعية في حالة العرب، وغير الطبيعية (الهجرة) في حالة إسرائيل – فيصبح من السهل أن ترى المنطقة تتجه إلى كارثة بيئية أو سياسية[1]. فاذا كان القرن العشرون قد حمل إسم عصر النفط فإن القرن الحادي والعشرين قد يكون عصر المياه اذ أن حوالي ١,٢ مليار شخص أي خمس سكان العالم سيعانون نقصاً في المياه في النصف الأول من القرن الحالي وذلك حسب تقديرات الأمم المتحدة[2] ولقد وصل الأمر بالبروفسور توماس نافء مدير "مشروع مياه الشرق الأوسط في الولايات المتحدة إلى حد التوقع أنه في خلال العشرين سنة القادمة لن تكون هناك مياه كافية

---

[1] بروس هوربتز، "أزمة المياه في الشرق الاوسط، وجهة نظر اسرائيلية"، ترجمة غسان رسلاوي، شؤون الأوسط العدد ٥، بيروت، كانون الثاني، ١٩٩٢، ص ٧٩.

[2] للمزيد من التفاصيل أنظر قضايا المياه والغذاء والنفط من منظور الأمن القومي، المياه في تقرير الأمانة للمؤتمر القومي العربي السادسة للمؤتمر العاشر، ١٩٩٩، المستقبل العربي، العدد ٢٠٥، بيروت، ٢٠٠٠

ص ١٥١.

لسد الحاجات الزراعية والصناعية والمنزلية في منطقة ينتظر أن يبلغ عدد سكانها ٢٠٠ مليون نسمة[١].

وستكون المياه قضية أهم من النفط، لأنها تؤثر بشكل مباشر في كل دول المنطقة وليس مجرد البعض منها[٢]. فمسألة المياه لا تنحصر في أهميتها على المستوى المحلي أو العربي وانما تتعدى ذلك لتحظى باهمية اقليمية وعالمية، إذ تشير الكثير من الدراسات والابحاث إلى أن الصراع القادم في منطقة الشرق الأوسط وكثير من المناطق الاخرى سيكون من أجل السيطرة على مصادر المياه الطبيعية. وبحسب رواية الخبيرة الامريكية بالمياه، جويس ستار، فإن لدى الاستخبارات الامريكية منذ منتصف الثمانينات تقريراً بـ "أن هناك على الأقل عشرة أماكن في العالم يمكن أن تنشب حروب فيها بسبب تضاؤل مصادر المياه المشتركة، اغلبها موجودة في منطقة الشرق الأوسط"[٣].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وفي هذا السياق يبدأ التقرير الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية تحت عنوان "سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية حول موارد المياه في الشرق الاوسط" من افتراض تعرض المنطقة إلى اضطرابات لا مثيل لها من قبل نتيجة لهذا الصراع[٤].

فباتت النزاعات على مصادر المياه تنبأ بهدد بتفجير صراعات محلية وإقليمية، اذ تأخذ هذه المسألة في المنطقة بعداً استراتيجياً حقيقياً، وبخاصة في الحقل السياسي والأمني والاقتصادي، وجاء في العقيدة الصهيونية أنه لكي تقوم دولة يهودية لا بد من أن يرتبط السكان

---

(١) فوربتز، مرجع سابق، ص ٢٦.

(٢) برنارد لويس، تشؤك "برنادر لويس" مستقبل الشرق الأوسط"، الطبعة الأولى، رياض للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٩٤.

(٣) Joyce R.Storr, "Water wars"; Foreign Policy, No.82, Spring 1991, p.17

(٤) Joyce R. Storr and Daniel C. stoll, "Us foreign policy on water Resources in the Middle East", (Washington, D.C. The center for strategic and international studies, 1987, pp.1-2.

بالارض وأنه لا شيء يربط السكان بالارض اكثر من زراعتها، ولذا أدركت اسرائيل مدى أهمية المياه بالنسبة لبقائها وترى أن حدودها هي حدود أمنها المائي.

وهذا ما يفسر الشعار التقليدي الموجود على جدران الكنيست الاسرائيلي "أرضك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل وهذا مطابق لمضمون اعلان ثيودور هرتزل في عام ١٨٨٦" "أن المؤسس الحقيقي للدولة الصهيونية هم مهندسو المياه"[١] وهكذا تضع إسرائيل في اعتبارها أنها صاحبة دور أساسي في مجال الأمن المائي في منطقة الشرق الأوسط وهذا يجعلها تنظر إلى قضية المياه على أنها قضية سياسية أمنية قبل أن تكون اقتصادية.

فمن المعلوم أن الاسرائيليين متفقون على كون المسألة المائية تلعب دوراً حيوياً قد يكون بشكل جذري في سياسة الضم، المستندة على الأمن بالإضافة لما يسمى بالخلاص الديني القومي، الذي أضفت عليه حكومة الليكود (مناحيم بيغن) رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق بعداً جديداً يقوم على ضرورة اقامة اسرائيل الكبرى[٢].

وبالتالي فقد حظيت قضية المياه باهتمام خاص من قبل تركيا وإسرائيل وتم استخدامها كسلاح سياسي في منطقة الشرق الأوسط، ويظهر البعد السياسي في أزمة المياه في الوطن العربي في العلاقة بين الدول العربية ودول الجوار الجغرافي التي تنازع الدول العربية سيطرتها على مواردها المائية "إسرائيل" أو التي تنبع من أراضيها العربية "دول حوض النيل- تركيا) وعلاقة إسرائيل الواضحة بدول الجوار هذه وتحديداً إثيوبيا وتركيا.

ولتحقيق أطماع إسرائيل المائية، تقوم اسرائيل بتوثيق علاقاتها بدول الجوار العربي وفيما يسمى "بالضلع الاستراتيجي الثالث في الصراع العربي- الإسرائيلي" المتمثل في تركيا

---

(١) سمير، صالحة، "مياه نهر النيل في العلاقات المائية العربية- التركية"، مستقبل العالم الإسلامي، العدد ١٥، مالطا، ١٩٩٥، ص ١٢٩.

(٢) Amos Perlmutter, "Israels security option", Foreign Affairs, vol, 64. Issue. No.1, 1985, p.pl44.

وأثيوبيا واوغندا، فطموح اسرائيل في مد يد التعاون إلى كل من تركيا وإثيوبيا هو الذي جعل هذه الدول تشكل ورقة الدول قوة ضغط جيو- بولتيكي على العراق وسوريا ومصر والسودان لاضعاف هذه الدول وتهديدها من خلال المياه، فالكتابات التركية الإسرائيلية لم تذكر ما يمكن أن تلعبه الورقة المائية من تحقيق أطماعها في توسيع الزراعة التركية على حساب حصص مياه العراق وسوريا وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية على حساب المياه العربية.

أولاً: الاستراتيجيتان الإسرائيلية والتركية للمياه:-

١- إستراتيجية إسرائيل المائية: تواجه إسرائيل نقصاً حاداً في المياه ضاعف من وطأته تكثيفها الزراعي في النقب وتوسعها الصناعي وسياسة الاستيطان في الضفة الغربية، وداخل حدودها على حد سواء[١]، فمشكلة المياه بالنسبة لإسرائيل هي قديمة قدم الاحتلال الإسرائيلي لأرض فلسطين، ولكنها تفاقمت مع الزمن بشكل يتناسب طردياً مع سياساتها التوسعية بحيث ازدادت حاجتها للموارد المائية. وتقوم الإستراتيجية الإسرائيلية للمياه على عدة ركائز أهمها:-

١- سلب المياه العربية من خلال تطوير المشاريع المائية الكبيرة من أجل بناء مزيد من المستوطنات لاستيعاب عدد كبير من المهاجرين، وخلق استقرار سكاني لها، وزيادة الرقعة الانتاجية في مجال الري الزراعي وقطاع الصناعة[٢].

٢- حرمان الفلسطينيين في الضفة والقطاع من حقوقهم المائية المشروعة ومصادر كل موارد المياه المتوفرة ووضعها تحت قبضتها، فكانت السلطات الاسرائيلية وما تزال إلى تقليل استهلاك المواطنين العرب للمياه في الضفة الغربية، "الخاصة في مجال الري

---

[١] ليزلي شميدا "مشروعات اسرائيل المائية وتأثيرها على حركة الصراع العربي- الاسرائيلي"، "الباحث العربي"، العدد ٦، لندن، ١٩٨٦، ص ١٨.

[٢] أحمد السيد النجار، "رؤية عربية للتصورات الاسرائيلية حول قضايا المياه بين العرب واسرائيل"، "شؤون عربية"، العدد ٧٣، بيروت، ١٩٩٣، ص ١٢٢.

والمزروعات علماً بإن مساحة الاراضي العربية قد حددت بـ ١٠٠,٠٠٠ دونم[١]، وقد اعترف بن مئير (وكيل مصلحة المياه الإسرائيلية السابق) بأن "الضفة الغربية مصدر ثلث المياه التي تصل إلى المطابخ والمزارع الإسرائيلية" ولذا فقد دعا في إطار النقاش حول الحكم الذاتي الفلسطيني إلى مواصلة تفرد اسرائيل بالسيطرة على مصادر مياه الضفة الغربية" فعلى إسرائيل وفقاً لقوله مواصلة سيطرتها على مياه الضفة الغربية، نظراً إلى حاجتها المنزلية والبلدية (التي يقدرها بنحو ٥٥٠- ٧٠٠ مليون متر مكعب سنوياً) إضافة إلى حاجات مستوطنيها[٢].

٣- السيطرة على منابع وروافد الأنهار في المنطقة بدءاً بنهر الأردن مروراً بنهر اليرموك والحاصباني وانتهاء بنهر الليطاني وإيجاد موطئ قدم لنفسها لتكون طرفاً رئيسياً في أية تسوية حول المسائل المائية في الدول العربية.

٤- إيجاد منظومة إقليمية "النظام الشرق أوسطي الجديد" وتحويل المشكلة المائية إلى مشاركة اقليمية من أجل تخفيض وسد العجز المائي لديها من خلال حلقات التعاون، وتلعب المياه دوراً مهما في هذا المجال على وفق وجهة النظر الإسرائيلية القائلة بأن أكثر من أي قضية أخرى، تعد دليلاً على مدى الحاجة إلى اقامة نظام اقليمي ومن خلال هذا النظام فقط يمكننا التخطيط لمشاريع تنمية المياه وتنفيذها وتوزيع المياه على أساس اقتصادي باسلوب عادل ومؤتمن[٣].

---

[١] EMILE SAHLIGEH, "PROBLEM OF WEST BANK DEVELOPMENT", JOURNAL OF PALESTINE STUDIES, VOL. XI, NO.2, WANTER. 1982, P64.

[٢] MARCIA DREZON- TEPLER, "CONTESTED WATER AND THE PROSPECTS OF ARAB-ISRAELI PEACE", MIDDLE EASTERN STUDIES, VOL. 30, NO. 2, APRIL 1994, PP 201-303.

[٣] شمعون بيريز، "الشرق الأوسط الجديد"، مرجع سابق، ص ١٤٥.

ويبدو لنا أن "الشرق أوسطية" بقدر ما تخدم أهداف إسرائيل في توفير احتياجاتها من المياه، فإنها تحقق في الوقت نفسه المكانة الجديدة لتركيا ودورها في "الشرق أوسطية" في مختلف المجالات وبخاصة في مجال المياه. وقد عبر بيريز عن آلية تحقيق ذلك قائلاً : "إن الاعلان عن قيام هيئة اقليمية تشارك فيها كافة الأطراف المعنية تعني الكثير فيما يتعلق بقضية توزيع المياه بصورة عادلة"[1].

٢-استراتيجية المياه التركية: تقوم استراتيجية المياه التركية على الرؤية التركية التي ترى أن من حق تركيا إستثمار مياهها والسيطرة على مصادرها المائية، مثلما تسيطر الدول العربية النفطية على آبار البترول ومصادره باعتبارها مصادر طبيعية داخل حدودها السياسية. وتقوم الإستراتيجية التركية بصدد المياه على المبادىء الآتية من وجهة النظر التركية:[2]

١- مقايضة تركيا للموارد المائية بالموارد النفطية العربية.

٢- أحقية تركيا بمصادر المياه الواقعة ضمن حدودها السياسية والحق في استثمارها على الوجه الذي تراه.

٣- حق تركيا بالمتاجرة بالمياه وبيعها لمن تريد وحجبها عن الدول التي تعرض المصالح التركية للخطر، وبالتالي فقد وجدت فجوة قائمة بين تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة أخرى، وذلك نتيجة قيام تركيا بالعديد من مشاريع المياه على النهرين واعتبرت سوريا هذه المشاريع بأنها تحجز مياه الفرات. الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الكمية المخصصة لسوريا من مياه هذا النهر. وهناك من يقول إن عملية مساعدة سوريا للأكراد

---

[1] المرجع نفسه، ص ١٤٥.

[2] حميد الجميلي، "الاطماع التركية بمياه دجلة والفرات الأبعاد والانعكاسات"، آفاق عربية، العدد ٩-١٠، بغداد، أيلول ١٩٩١، ص ٤٠.

هي جزء من عمليات المساومة على المياه من قبل تركيا[١] وطبقاً لهذه الاستراتيجية التي ذكرناها سابقاً يتم الترويج للمشاريع الآتية:

أولاً: مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP)

شهدت منطقة جنوب شرق تركيا في السنوات الأخيرة جملة من المشروعات المائية الكبيرة متعددة الأغراض والنتائج شملت سلسلة من سدود المياه، والخزانات، وأنفاق الري، ونظم الأقنية، ومحطات كهرومائية يطلق عليها بالتركية اختصاراً مصطلح "جاب GAP" Gunegdogu Anadoly progesi، لاستغلال نهري الفرات ودجلة[٢]، ويقع هذا المشروع في الأجزاء الجنوبية الشرقية من تركيا المحاذية لحدودها مع سوريا والعراق، ليغطي كل مقاطعات مدينتي (أورفه وماردين) إلى جانب أقسام مهمة من مقاطعات (غازي عنتاب وآدي يامان وشانلي أورفا وسيرت) ومساحة هذا المشروع (٧٣,٨٦٣) ألف كم٢، أي ما نسبته (٩,٥%) من المساحة الإجمالية لتركيا[٣] وبالتالي يدخل مشروع (GAP) في استراتيجية متكاملة يجري تنفيذها لتدعيم الاقتصاد التركي، ويتضمن مشروع الـ (GAP) انشاء (٢٢ سداً) على النهرين السابقين منها ١٨ سداً على الفرات و٤ سدود على دجلة وإقامة ١٩ محطة للطاقة الكهرومائية، ومشروعات أخرى في قطاعات الزراعة والصناعة والمواصلات وغيرها، وتقدر كلفة المشروع بـ ٢٠ مليار دولار، ويتوقع الانتهاء من تنفيذه عام ٢٠٠١م[٤].

---

(١) Ken mackenzie, "murky water", East International, Issus No 293, 1986,p.R.12.

(٢) عوني عبدالرحمن السباعوي، "إسرائيل ومشاريع المياه التركية، مستقبل الجوار المائي العربي" الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٧، ص ١٥.

(٣) جلال عبدالله معوض، "مياه الفرات في العلاقات العربية- التركية"، شؤون عربية، العدد ٦٦، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٣١.

(٤) محمد نور الدين، "مشروع جنوب شرق الأناضول: أهداف محلية وأبعاد إقليمية"، شؤون الأوسط، العدد ٢١٥، بيروت، كانون الثاني ١٩٩٣، ص ٧٠-٧٣.

- مكونات المشروع: المشاريع الـ ١٣ التي تندرج في إطار الغاب هي الآتية[1]:

١- سد أتاتورك: وهو الحلقة المركزية في مشروع الغاب، وأهمها على الاطلاق ، فقد وضع حجر الأساس له عام ١٩٨١، ودشن في تموز يوليو ١٩٩٢، مع المحطة الكهربائية التابعة له، وقد أنفق على السد حتى نهاية ١٩٩١ مبلغ ١١ تريليون و ٣٠٠ ليرة تركية.

٢- مشروع قرة قايا: وهو محطة تابعة لسد قرة قايا على نهر الفرات في قضاء "جو غوش" وتبلغ قوة المحطة ١٨٠٠ ميغا واط، ويبلغ ارتفاعه ١٧٣م، وتستوعب بحيرته ٩,٥ مليارات م٣ من المياه وقد استعمل في بناء هيكل السد ٢ مليون م٣ من الخرسانة.

٣- مشروع فرات الحدود: يشمل هذا المشروع سد بيرجيك ومحطته الكهربائية التي تعمل بقوة ٦٧٢ ميغاواط، وتولد طاقة كهربائية قدرها ٢ مليار و ٥١٨ مليون كيلو واط ساعة في السنة.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٤- مشروع سروج –بازايكي: وهو يروي ١٤٦٥٠٠ هكتار من الأراضي وقد انتهى العمل فيه عام ١٩٩٩.

٥- مشروع وادي يامان كاهتا: وهو يضم ٥ محطات كهربائية و٤ سدود ومضخات وهي تعمل بقوة ١٩٦ ميغاواط، وتولد طاقة كهربائية مقدارها ٥٠٩ ملايين كيلوواط ساعة في السنة ويروي ٧٧٤٠٩ هكتارات.

٦- مشروع وادي يامان غوكصون آرابان:- يروي المشروع ٧١٥٩٨ هكتاراً.

٧- مشروع غازي عنيتاب: وهو يتكون من ثلاثة سدود ومضخات ويروي مساحة ٨٩٠٠٠ هكتارا من الأراضي.

---

[1] رهام قفي، "السياسة المائية الجديدة في الشرق الأوسط"، قراءات استراتيجية، العدد ١٠، القاهرة، اكتوبر ٢٠٠٠، ص٣٢.

٨- مشروع دجلة- كرال قيزي:- يقع على نهر دجلة ومحطته الكهربائية التي تعمل بقوة ٩٠ ميغاواط وتولد طاقة كهربائية بمقدار ١٤٦ مليون كيلو واط- ساعة في السنة، ويضم سد دجلة ومحطته الكهربائية وتولد طاقة كهربائية قدرها ٢٩٨ مليون كيلو واط- ساعة في السنة.

٩- مشروع باطمان: يروي المشروع ٣٧٧٤٤ هكتاراً من الاراضي.

١٠- مشروع باطمان- سيلوان: وهو يروي ٢١٣٠٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية أما محطته الكهربائية فتعمل بقوة ٣٠٠ ميغاواط.

١١- مشروع غرزان: يروي ٦٠٠٠٠ هكتار من الاراضي وتعمل محطته الكهربائية بقوة ٩٠ ميغاواط وتولد طاقة كهربائية قدرها ٣١٥ مليون كيلو واط – ساعة في السنة.

١٢- مشروع ايليهو: وهو يضم محطة كهربائية تعمل بقوة مليار و ٢٠٠ مليون ميغاواط، وتولد طاقة كهربائية قدرها ٣ مليارات و ٨٣٠ كيلو واط في السنة.

١٣- مشروع جزرة: يضم سداً ومحطة كهربائية تعمل بقوة ٢٤٠ ميغاواط، ويولد طاقة كهربائية قدرها مليار و ١٠٨ ملايين كيلو واط.

ومن الواضح أن السياسة المائية التركية من خلال مشروع (GAP) سوف تحقق أهدافها الرئيسية من هذا المشروع وفق الرؤية التركية:

١- أهداف اقتصادية: وتشمل تطوير وتنمية المناطق الجنوبية الشرقية في تركيا وتوليد الكهرباء، وتوفير فرص العمل للاتراك في مختلف الميادين سواء الزراعة أو الطاقة وسيساعد ذلك على انتقال العمال الأتراك من مختلف الأقاليم إلى هذه المناطق[1].

---

[1] مجذب بدر الدين: "أزمة المياه العربية وشاكلها وتأثيرها في معالجة الفجوة الغذائية العربية"، شؤون عربية، العدد ٨٦، القاهرة، حزيران ١٩٩٦، ص ٥٢-٥٣..

٢- أهداف اجتماعية: وتتمثل بعكس مسار الهجرة الداخلية القائمة من الشرق المتخلف إلى الغرب المتمدن، وذلك محاولة من قبل السلطات التركية لعكس التوازن الديمغرافي في البلاد[١].

٣- أهداف أمنية: وتشمل السيطرة على المناطق الجنوبية والشرقية من تركيا، تخوفاً من قيام حركات انفصالية من قبل الاكراد وغيرها وذلك بسد حاجات المنطقة الزراعية والصناعية والسكانية[٢].

٤- أهداف إقليمية: وتتمثل هذه الأهداف بما يلي:

- إن هذا المشروع سيساعد على تنامي الدور التركي في المنطقة من خلال استخدام المياه كوسيلة في تنشيط تأثيره.
- توظيف هذا المشروع لترسيخ الوجود والمكانة الإقليمية لتركيا مما يفعّل دورها في منطقة الشرق الأوسط.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

إن هدف المشروع سيساعد على تناسب الدور التركي في المنطقة من خلال استخدام المياه كوسيلة في تنشيط تأثيره.

يوظف هذا المشروع لترسيخ الوجود والمكانة الاقليمية لتركيا ولتفعيل دورها في منطقة الشرق الأوسط[٣].

---

[١] سمير صالحة، "مشكلة المياه في محادثات السلام الجارية"، في مشكلة المياه في الشرق الأوسط، الجزء الثاني، تحرير نجيب عيسى، مركز الدراسات الإستراتيجية، البحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٤، ص ٣٦٤.

[٢] مجذلب بدر العناد، مرجع سابق، ص ٥٣.

[٣] MORTON ABRANOMOVITZ, "DATEHINE ANKARA: TURKEY AFTER OZAL", FOREIGN POLICY, NO91, SUMMER, 1993, P66- 166.

- الضغط على الأقطار العربية المستفيدة من الموارد المائية كسوريا والعراق والتحكم في مواردها المائية.

غير أن المسألة الأكثر أهمية في مشروع (GAP) هي الأبعاد الاقليمية له، اذ أن المشروع مصمم في الأساس لكي تكون انعكاساته الاقليمية بالشكل الذي يؤدي إلى اختلال في التوازن لصالحها ولصالح إسرائيل اتجاه الأقطار العربية (سوريا- العراق) وعلى حساب حصصهم المائية في نهري دجلة والفرات[1].

يكشف البعد الإسرائيلي للمشروع الابعاد التالية:

- حاجة إسرائيل إلى التنسيق والتعاون مع تركيا بشأن مسألة المياه على صعيدين مهمين:

الأول: استخدام المياه كوسيلة سياسية للضغط على سوريا والعراق ومحاولة عرقلة أي تقارب محتمل بينهما، وبما ينسجم مع النظرة الإستراتيجية تجاه الشرق العربي المنطقة الأكثر خطورة على اسرائيل.

الثاني: حاجة اسرائيل إلى التزود بالمياه من المنابع التركية عبر ترتيبات أمنية- اقتصادية في المنطقة، تستغلها إسرائيل لكي يكون لها دور فاعل وتركيا العنصر الإقليمي المساند لها، ومن هذا المنطلق تدفع إسرائيل تركيا تحديداً لتكون شريكاً فاعلاً في المشروع الشرق أوسطي بابعاده الاقتصادية والأمنية والعسكرية.

ويؤدي بنا هذا التحليل إلى استنتاج آخر مفاده أن المشروع له ابعاده السياسية والاقتصادية وأنه يؤثر في مدركات صناع القرار السياسي في تركيا:

---

(1) مأمون كيوان، "الخلاف المائي التركي- السوري العراقي: خلفياته وأبعاده واحتمالات المستقبلية"، شؤون عربية، العدد ٨٧، القاهرة، أيلول، ١٩٩٦ص١٣٥، وانظر أيضاً: بروس هوربتر، مرجع سابق، ص ٨٣.

على المستوى السياسي:

- إن المشروع يتجاوز حدود تركيا الوطنية ويمتد عبر تأثيراته وشبكاته الإقليمية إلى دول الجوار الجنوبي فضلاً عما يمثله من تأثيرات سياسية على القوى العربية الفاعلة في المنطقة (سوريا- العراق).
- ربط قضية المياه التركية- العربية بمسيرة التسوية للصراع العربي- الإسرائيلي وبالمشروعات الأمنية في المنطقة.
- بمقتضى هذا المشروع ستوظف المياه كأحد الأدوات لتنفيذ الاستراتيجية الإسرائيلية في الضغط على الأطراف العربية، "ولا سيما بعد تنامي تأثير العلاقات التركية- الإسرائيلية.
- يؤدي ذلك إلى ابتزاز الأقطار العربية عبر تحكمها بالموارد المائية وفرض ما يسمى بمبادلة النفط بالمياه وبذلك تتضح ابعاد المخاطر والتهديدات الجدية تجاه المنطقة العربية من خلال موقع تركيا في المعاهدات والأحلاف الإقليمية والدولية.
- العمل على ملء الفراغ الإستراتيجي في المنطقة وبتم ذلك حسب التصورات التركية عن طريق فسح المجال أمام تركيا لتأدية دور إقليمي متميز في منطقة الخليج العربي.

- المستوى الاقتصادي:-

- إن تركيا الغارقة في مشكلاتها الاقتصادية، يحقق لها المشروع مردودات اقتصادية نتيجة للعوائد التي ستجنيها من الدول المستفيدة منه لا سيما إسرائيل.
- صياغة قاعدة جديدة لعلاقات اقتصادية- تركية -إسرائيلية والهدف منها وضع العرب عموماً، ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص- منطقة الموارد الاستراتيجية بين فكي عناصر التهديد الإقليمي.

- حرصها على اداء دور القوة الاقتصادية الكبرى في الشرق الأوسط، ونستخلص مما تقدم بأن مشروع (GAP) هو مشروع انمائي يتجاوز الحدود التركية فضلاً عن كونه مشروع جيواقتصادي ذو ابعاد تتداخل فيها العوامل الدولية بالاقليمية، بحيث تصبح تركيا أكبر دولة منتجة زراعياً، وأغنى دولة بالمياه.

غير أنه من الممكن إحباط الأبعاد الاقليمية لمشروع (GAP) وذلك مرتبط بما يلي:-

١- حل الأوضاع الشاذة في كردستان العراق واستقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في شماله، اذ أن تركيا غالباً ما تتكئ على قضية الأكراد في تمرير سياستها المائية.

٢- يقابل ذلك تفاقم المشكلة نفسها في تركيا نتيجة للاصرار التركي التعامل مع القضية الكردية عسكرياً.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

٣- الوصول إلى وحدة موقف سوري- عراقي بصدد موضوع المياه، والتمسك بالمبادىء القانونية التي تعتبر دجلة والفرات نهرين دوليين بعيدان كل البعد عن سيطرة تركيا.

جدول رقم (٦)

تفاصيل مشروع جنوب شرق الأناضول (G.A.P)

المشروع	انتاج الطاقة الكهرومائية في السنة "مليون كيلو واط/ ساعة"	المساحة المروية "هكتار"
الفرات الأسفل	٨٢٤٥	٧٠٦٢٠٨
قرة قايا	٢٢٥٤	-
الفرات الأعلى	٢١٧٠	-
روج-بازوكي	١٠٢	١٤٦٥٠٠
بطمان- كوك صور عربان	-	٨٢٦٨٥
قحطة- لاي بطمان	٥٠٩	٢٤٤١٠
غازي عينتاب	-	٨٩٠٠٠
دجلة- كيزل كيزي	٤٤٤	١٣٦٠٨٠
باطمان	٤٨٢	٢٧٢٤٤
باطمان- سليفان	٦٧٠	٢١٢٠٠٠
كاوزان	٢١٥	٦٠٠٠٠
التوسو	٢٢٠	-
الجزيرة	١٠٠٠	١٢١٠٠٠
المجموع	٢٦١٣٧	١٩٥٦٦٣٧

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المصدر: عدنان هزاع البياتي، "الوظيفة السياسية لمشاريع المياه التركية"، شؤون الأوسط، العدد ٩٩، بيروت، أيلول ٢٠٠٠، ص٣٢.

ثانياً: مشروع أنابيب السلام:

قام مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية التابع لجامعة جورج تاون الأمريكية في تشرين الثاني/ ١٩٨٦، بعقد مؤتمر حول المياه في الشرق الأوسط حضرته وفود عربية وإسرائيلية ومسؤولون أمريكيون من وزارتي الدفاع والخارجية، وكان من أهم نتائج المؤتمر، هو القيام بمشروع أطلقه (جيم دونا) مستشار رئيس الوزراء التركي السابق للشؤون الخارجية في ٢٥/حزيران/ ١٩٨٧ باسم "مشروع خط انابيب السلام"[1] ويقضي المشروع بتوظيف الفائض

---

[1] عوني السبعاوي، مرجع سابق، ص ١٨.

عن الاحتياج من مياه نهري (سيحون) و(جيحون) التركيين لاستفادة اقطار المشرق العربي ولا سيما اقطار الخليج العربي(١)، ويتألف المشروع من خطين هما(٢):

- الخط الأول (الغربي): تركيا- حلب- ٣٠٠ ألف م٣- حماة- ١٠٠ألف م٣، حمص ١٠٠ألف م٣، المدينة المنورة ٣٠٠ ألف م٣، ينبع ١٠٠ ألف م٣- مكة ٥٠٠ ألف م٣، جدة- ٥٠٠ ألف م٣، ويبلغ اجمالي طول الخط نحو ٢,٦٥٠ كيلومتر، يتدفق عبره نحو ٣,٥٠٠,٠٠٠م٣ من المياه يومياً.
- الخط الثاني (الشرقي): -تركيا- الكويت ٦٠٠ ألف م٣- الجبيل ٢٠٠ ألف م٣- المنامة ٢٠٠ ألف م٣- الدوحة ١٠٠ ألف م٣- أبو ظبي ٢٨٢ ألف م٣، دبي ١٦٠ ألف م٣- عجمان ١٢٠ ألف م٣، رأس الخيمة ٤٠ ألف م٣- مسقط ٢٠٠ألف م٣، ويبلغ طول الخط الإجمالي نحو ٢,٩٠٠ كم، ويتدفق عبره نحو ٢,٥٠٠,٠٠٠م٣ من المياه يومياً.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية

وقد بين (جيم دونما) أن (تورجوت أوزال) أطلق على هذا المشروع اسم "خط أنابيب السلام" إيماناً منه بأن ذلك سوف يسهم في تطوير العلاقات الاقتصادية، ويخفف من حدة التوتر بالعمل على الاستفادة وبصورة مشتركة من مختلف مصادر المياه في الشرق الأوسط(٣).

وفي هذا السياق فقد شغلت قضية المياه اهتمام المسؤولين الأتراك والإسرائيليين على حد سواء ففي الزيارة التي قام بها شمعون بيريز إلى تركيا تم بحث قضايا عديدة، وفي مقدمتها قضية المياه كما أن المشاركة التركية في مؤتمر قيينا ١٩٩٢م حول المياه كانت فرصة للتأكيد على ضرورة ربط قضية المياه وفرص تحقيق التسوية في الشرق الأوسط، لأن مشكلة المياه

---

(١) عايدة سرور الابن، "العرب وتركيا بين تركيا وإسرائيل"، الطبعة الأولى، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٩٧، ص ٣٠-٣١.

(٢) طارق الجذوب، "التعاون العربي التركي في مشاريع البنية التحتية: المياه والطاقة الكهرومائية"، المستقبل العربي، العدد ١٨٨، بيروت، أكتوبر، ١٩٩٤، ص ٧٨.

(٣) عوني السباعوي، مرجع سابق، ص ١٩.

هي أكثر المسائل خطورة في المثلث الذي يتوسطه الأردن، والضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان واسرائيل وهي المنطقة التي تجمع اطراف عملية تسوية الصراع العربي-الاسرائيلي[١].

وفي إطار الاهتمام المتبادل بين المسؤولين الأتراك والإسرائيليين حول مشروع أنابيب السلام، فقد عبر شمعون بيريز في أمستردام بعد ختام لقائه مع الرئيس التركي السابق تورجوت أوزال في عام ١٩٩١ بأن "الرئيس التركي (تورجوت اوزال) مستعد لتنفيذ مشروع أنابيب السلام وهو بحق مشروع سلام، لأن الحرب المقبلة في الشرق الأوسط قد تنشب بسبب المياه وليس الأرض وتركيا هي الدولة الوحيدة المتمتعة بفائض مياه في المنطقة"[٢].

أما المسؤولون الأتراك فقد عبروا عن اهتمامهم بمشروع أنابيب السلام أمام منظمة المؤتمر الإسلامي في ١٤ آب ١٩٩١ وهذا ما أكده وزير خارجية تركيا قائلاً: "إن اسرائيل ستستفيد أيضاً من هذا المشروع ولو لم تكن اسرائيل معنية بمفهوم المشروع لما كان بالامكان تسميته مشروع السلام وترى تركيا أن هذا المشروع هو أحد الوسائل الهامة لمواجهة أزمة المياه في الشرق الأوسط قبل استفحالها، وصيغة ملائمة يمكن لدول المنطقة تطبيقها[٣].

وفي هذا السياق فإن الفكرة الكامنة وراء هذا المشروع حسب الرؤية التركية وتسميته بمشروع السلام، وذلك لاقتناعها بأن علاقات التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط سوف تحقق منافع مشتركة من استغلال الموارد المائية، وسيكون من شأنه تخفيض حدة التوترات في المنطقة، فهناك العديد من المؤشرات تؤكد أن محدودية المياه في المنطقة وما

---

(١) عوني السعاوي، مرجع سابق، ص ٣٠.

(٢) المرجع نفسه، ص ٣١.

(٣) جلال عبدالله معوض، "المياه والدور التركي الاقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج"، في حتى لاتنشب حرب عربية - عربية أخرى (من دروس حرب الخليج)، تنسيق وتحرير مصطفى كامل السيد، مركز البحوث والدراسات السياسية، بجامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢٧٦.

تتمتع به تركيا من مصادر المياه جعلها تتطلع لتعزيز مكانتها الاقليمية وتحقيق موارد مالية هي بحاجة اليها واستخدام المياه كوسيلة ضغط على دول المنطقة.

فحقيقة تهديد تركيا ومواقفها من مشكلة المياه تتضح من خلال سعيها في توظيف هذه القضية وتحكمها في منابع الأنهار من ناحية والعمل على تعويض حاجة إسرائيل من المياه نتيجة النقص الكبير في مواردها المائية التي تصل إلى (٥٠٠) مليون م٣ سنوياً، من ناحية من المتوقع أن يصل إلى (٨٠٠) مليون م٣ عام ٢٠٠١م[1] ونجد أن اسرائيل تسعى لايجاد حلول ومخارج لهذه المشكلة التي تعتبرها بالغة الأهمية، فلجأت إلى تركيا مرتكزة على امكانياتها المائية المتوافرة ذات الفائض المائي الوحيد في المنطقة من جهة، والعمل على تهديد الأمن القومي العربي بالتعاون مع تركيا، بوصفهما القوتين الاقليميتين المتحالفتين من جهة أخرى، ولكن الدافع الأكثر قوة هو تشابك المصالح بين الطرفين ففي الوقت الذي تزود فيه تركيا اسرائيل بالمياه تستغل الأخيرة حاجة تركيا للمشروعات التكنولوجية المتقدمة لتقوم بتزويدها بها، وهكذا تم الاتفاق بين الطرفين التركي الإسرائيلي على اعطاء اسرائيل نسبة من مياه مشاريع السلام المار عبر الأردن إلى السعودية، وتزويدها بكميات تتراوح ما بين ٢٥٠-٤٠٠ مليون م٣ سنوياً، وتتم عملية النقل بالحاويات (البالونات) الخاصة التي صنعتها شركة كندية تتسع الواحدة منها لـ (٨٠٠) الف م٣، وتحتوي على أنابيب امتصاص خاصة وتسحب بسفن بحرية إلى شواطئ إسرائيل.

ومن جانب آخر لاقى مشروع انابيب السلام دعماً دولياً تمثل بترحيب الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين اعلنتا المساهمة في تمويل المشروع، اما الموقف العربي فانه لم يرحب بقبول

---

[1] يوسف صايغ، "الامكانات الاقتصادية الإسرائيلية"، المستقبل العربي، العدد ٢٥٨، بيروت، آب ٢٠٠٠، ص ٨٥.

بهذا المشروع وذلك لعدم الاتفاق على قسمة المياه من ناحية وعدم الرغبة في الاعتماد على مصدر خارجي لتأمين إمدادات المياه، من ناحية أخرى كما أن بعض الدول لا توافق على مرور أنابيب مياه السلام عبر أراضيها اذا كانت إسرائيل أحد المستفيدين منها، وسوريا لا ترى في المشروع جدوى اقتصادية منه لأن كلفة المياه التي ستنقلها أنابيب المشروع مرتفعة مقارنة بمياه دجلة والفرات[١].

إن مشاريع المياه وتوزيعها بين دول المنطقة مستقبلاً ستأخذ بعين الأهمية حصة إسرائيل كأي دولة من دول المنطقة وهذا ما يفسر ربط موضوع المياه ضمن اتفاق كلي يشمل جميع القضايا- غير أن التهديدات المحتملة التي يواجهها المشروع هو عدم توافر الاستقرار في المنطقة واستمرار الصراع العربي- الإسرائيلي.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة جامعة الاردنية

وبذلك تتضح ابعاد المخاطر والتهديدات الجدية التي تجابه المنطقة العربية من خلال التحكم بالموارد المائية من قبل قوى خارجية التي تعد الشريان الحيوي الأساس لاقطار المنطقة، وفرض ما يسمى بمبادلة النفط بالمياه من خلال الإقرار بالمشروعات التركية ومحاولاتها بيع المياه[٢].

وهكذا جاءت التوجهات الإسرائيلية متوافقة مع التطلعات التركية بشأن مشروع أنابيب السلام، بوصفه الكفيل لتقييد التسوية ولذلك فقد تضمنت عملية التسوية المتعددة الأطراف الربط بين قضية المياه وتوفير السلام في المنطقة، لأن الأطراف التي تشترك في التسوية كلها تعاني من موضوع شح المياه.

عرض الأهداف التركية الكامنة وراء هذا المشروع كما يلي:

---

[١] جلال عبدالله معوض، "تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات"، المستقبل العربي، العدد ١٦٠، بيروت، حزيران ١٩٩٢، ص ١٠٩.

[٢] جلال معوض، "المياه الدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج"، مرجع سابق، ص ٥٦.

- **المستوى الاقتصادي**: إن المشروع سيحقق لتركيا ما بين ٢-٣ مليار دولار سنويا، وتريد تركيا من وراء المشروع تحقيق مكاسب تجارية من خلال تحويل قضية المياه إلى سلعة اقتصادية يتم تسويقها إلى المنطقة ، وعلى صعيد آخر فإن المشروع سيخلق فرصاً جديدة للاستثمارات التركية في الوطن العربي من خلال ما يلي[1]:

١- حصول تركيا على استثمارات عربية مباشرة وفتح الأسواق العربية أمام المنتجات التركية.

٢- استثمار هذه المشاريع لاثبات نفسها بكونها قوة اقليمية اقتصادية وسياسية تسهم في استقرار المنطقة.

-**المستوى الجيو-استراتيجي**: يوفر المشروع لتركيا الهيمنة على شريان مياه الشرق الأوسط كله ونتيجة لذلك تصبح تركيا ذات أهمية جيو-ستراتيجية في المنطقة وتكون الدول المجاورة لها تابعة خاضعة بسبب أنبوب السلام، وارتباطها بكل ما يتعلق باستغلال مياه الأنهار وترسيخ دورها كقوة إقليمية كبرى في المنطقة.

-المستوى الإقليمي: تؤدي مشاريع المياه وفي مقدمتها مشروع أنابيب السلام إلى تعزيز تأثير تركيا الإقليمي بوصفه عنصراً من عناصر اختلال التوازن لصالحها، ولصالح إسرائيل على حساب الأقطار العربية وبحسب الرؤية التركية فإن مثل هذه المشاريع ستساعد على تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية بين دول المنطقة بحكم المصالح المشتركة بينها والسعي لتحقيق الأمن والاستقرار فيها.

-التوافق التركي الإسرائيلي لمشروع انابيب السلام:

لقد جرى ربط مشروع انابيب السلام بالعديد من الصراعات السياسية والامنية بين تركيا وإسرائيل من جهة والأقطار العربية من جهة أخرى، ولذلك اعتبر هذا المشروع جزءاً من

---

[1] هيثم الكيلاني، "تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية- التركية"، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٨، ص٧٨.

تسوية متعددة الأبعاد لجميع المشكلات بين دول المنطقة، من وجهة نظر (تركيا وإسرائيل) ورغم أن تركيا تمتلك الموارد وتستفيد من الظروف الجغرافية السياسية لكي تلعب دوراً إقليمياً وربما دوراً اقتصادياً في منطقة الشرق الأوسط، فإنها لا تستطيع أن تفعل ذلك بمفردها.

ولذلك فقد استلزمت المصالح التركية- الإسرائيلية نوعاً من العلاقة الخاصة نظراً لحاجتها الماسة لدعم إقليمي ومساعدة اقتصادية مباشرة أو غير مباشرة، لذلك فإن فكرة مشاريع المياه وفي مقدمتها مشروع أنابيب السلام شهدت طرحاً تركياً لمشاركة إسرائيل وهذا ما عبر عنه "تورجوت أوزال" في ٨ إيار ١٩٩١ قائلاً: "إن هناك مشكلة مياه في فلسطين واسرائيل والأردن وشبه الجزيرة العربية، وتركيا هي المصدر الوحيد للمياه في الشرق الأوسط، لهذا نادينا باقامة مشروع انابيب السلام وتأمين المياه للبلدان العربية، أما اسرائيل فيمكن أن نبيع لها المياه مقابل السلام الذي بدونه لن ينفذ هذا المشروع[1].

إن حقيقة الاحتياجات العربية المائية المستقبلية قد ادركتها كل من تركيا وإسرائيل وهذا ما مهد لتحالفهما من أجل انجاز المشاريع المائية والاكثار من عناصر الضغط على الأقطار العربية المجاورة لها، وفرض نظام إقليمي مائي يؤمن حاجة إسرائيل على حساب الأقطار العربية واستغلال وفرة المياه بوصفها الوسيلة الفعالة لتعزيز "نورها في المنطقة" وعلى هذا الأساس تسعى الخطط التركية- الاسرائيلية إلى افراغ سلاح النفط العربي الاقتصادي والاستراتيجي من محتواه الحقيقي، ومن قوته الفاعلة والضاغطة في السياسة الاقليمية والدولية، دفاعاً عن المصالح العربية الحيوية، عبر إشهار تركيا للسلاح المائي الذي يمكن أن يحد من تأثير سلاح النفط العربي ويقلل من فاعليته، وذلك بالتعاون مع إسرائيل والولايات المتحدة

---

[1] عوني السباوي، مرجع سابق، ص٣٥.

الامريكية[1]، وعلى العموم فإن هذا المشروع يواجه صعوبات جمة وفي مقدمتها عدم التوصل إلى تسوية نهائية للصراع العربي الاسرائيلي، اضافة إلى العقبات الامنية ولا سيما اختلال التوازن الاقليمي في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن استمرار احتلال تركيا للواء الاسكندرون الذي تعده سوريا جزءاً من اراضيها، فلذلك فان المشروع قد لا يرى النور في المستقبل بسبب القضايا الشائكة التي تواجهها المنطقة.

ثالثاً: مشروع مانفعات:

وفي إطار الدعوات التركية لتبني مشروعات التعاون الاقليمي في الشرق الأوسط، جاء الاعلان عن مشروع بيع المياه مانفعات إلى الأقطار العربية المجاورة واسرائيل، خصوصاً بعد أن فشلت تركيا في إقناع الدول العربية المستفيدة من مشروع انابيب السلام وتتمركز فكرة هذا المشروع من خلال سحب قسم من مياه نهر مانفعات بعبوات بلاستيكية وتزويد الدول المجاورة بالمياه وفي مقدمتها إسرائيل.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وقد رحبت اسرائيل بفكرة هذا المشروع بغية تأمين حصولها على نحو ٢٥٠ مليون م٣ من المياه التركية بواسطة العبوات البلاستيكية، ولقد جاءت زيارة تانسو تشيللر رئيسة الوزراء في تركيا السابقة إلى اسرائيل في ١٩٩٤ تعبيراً عن استعداد بلادها لتزويد إسرائيل بالمياه حيث ناقشت في هذه الزيارة فكرة نقل ١٨٠ مليون م٣ من المياه وفي العام نفسه اعلنت إسرائيل بأن تركيا ستزودها بحدود ٦٠ مليون م٣ من المياه سنويا من نهرها مانفعات غير أن الاتفاق لم يشهد النور بسبب الخلاف حول تسعيرة المياه.

ولكن اسرائيل استمرت بالدعوة للحصول على المياه التركية لا سيما بعد أن تعرضت لموجات الجفاف خلال العقد الثاني من التسعينات من القرن الماضي، ولعدم كفاية مشروعات

---

[1] المرجع نفسه، ص ٣٩.

التحلية للايفاء بالاحتياجات المائية من جهة، ولارتفاع كلفتها مقارنة بالمياه التركية من جهة أخرى، لذلك فقد وقعت تركيا عقداً مع اسرائيل لتزويدها بـ ٥٠٠ مليون م٣ من المياه من تركيا اعتباراً من صيف عام ٢٠٠١ وسيتم نقل المياه بواسطة مستودعات سعتها ٢٥٠ الف طن إلى عسقلان جنوب تل أبيب، حيث سيجري ضخها في شبكه مياه.

وبهذا المشروع تكون المياه التركية قد نجحت في الوصول إلى دول المنطقة محققة حلم تركيا في تحقيق أهدافها الرامية لبيع المياه ومن ثم تسعيرها، الأمر الذي يساعدها في المستقبل على التوسع في إقامة مثل تلك المشروعات، وفي الوقت نفسه يعد هذا المشروع نجاحاً تركياً في المناورة بمشروعاتها المائية الهادفة لنقل وبيع المياه لدول المنطقة وستنجح كما نجحت سابقاً في ترويج مشروع أنابيب السلام وعلى العموم يبدو أن مشروع مياه مانفعات لا يختلف في أهدافه عن مشروع أنابيب السلام أو (GAP)، فكلها ترمي إلى تحقيق تعاون استراتيجي تكون المياه جزءاً مهماً من هذا التعاون، فضلاً عن تحقيق مردود عالٍ لتركيا، واستخدام المياه كورقة ضغط على الأقطار العربية وتحويل المياه إلى سلعة اقتصادية باستخدام تكنولوجيا حديثة في نقل المياه مما سيؤدي إلى تنشيط نوع جديد من التجارة (تجارة المياه).

المطلب الثاني

تفعيل الوظيفة الإقليمية لتركيا وإسرائيل تجاه جمهوريات أواسط آسيا الإسلامية

على الرغم من أن تركيا وإسرائيل يشكلان موقعين متقدمين للسياسة الأمريكية، فإن غياب الإتحاد السوفياتي وبروز جمهوريات آسيا الوسطى تولا مستقلة في المنطقة، أوجد حالة جديدة بالسعي لنيل المكاسب الاقتصادية والسياسية والثقافية فيها.

أولاً: الرؤية التركية لجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية:-

هيمنت الدولة العثمانية على جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية هيمنة تكاد تكون مطلقة في المدة الواقعة بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر، إلا أن تحالف القوى الأوروبية

بزعامة امبرطور النمسا أدى إلى القضاء على الوجود العثماني[١] وعندما قام أتاتورك بتأسيس الجمهورية التركية ونحا باصلاحاته منحى تغريبياً وكان في الواقع يضع الحجر الأول في مدماك فصل تركيا عن محيطها وانقطاعها عنه، ورفض المفهوم الطوراني نظراً لعجز المفهوم التوسعي في تحقيق الأمن والاستقرار وعدم رغبته في التورط مع الروس ورفع شعار "السلام في الداخل والسلام في العالم"[٢] في هذه المرحلة بالذات في العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي ظهر الاتحاد السوفياتي بنظامه الشيوعي على الساحة الدولية، قوة متعارضة مع الغرب الرأسمالي، هنا تضافرت العوامل الجغرافية والحساسيات التاريخية المزمنة والتوجهات الداخلية لجعل تركيا رأس حربة للتحالف الغربي في مواجهة الخطر الشيوعي" واستمرار الدور التركي المركزي في حلف (الناتو) حتى أواخر الثمانينات[٣].

وبالتالي فقد أدى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى استقلال (٦) جمهوريات اسلامية هي (اوزبكستان، تركمانستان، طاجكستان ، قرغيزستان، كازاخستان، اذربيجان) تشترك جميعها بروابط لغوية وثقافية وعرقية ودينية مع تركيا عدا طاجكستان التي تتبنى اللغة الفارسية، ولقد نظرت تركيا إلى هذه الشعوب على أنها تتحدر من أصل تركي وتجمعها بتركيا روابط اللغة والدين والقيم الأخلاقية وأن الدين الإسلامي بقي محافظاً على روحيته باعتباره إطاراً للرؤية العالمية، والمنظم للعلاقات بين الناس[٤].

---

[١] أحمد نوري النعيمي، "تركيا والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى"، مجلة الطوم السياسية، العدد ١١٤، جامعة بغداد، بغداد، حزيران، ١٩٩٥، ص ٣١.

[٢] محمد نور الدين، "تركيا في زمن التحول"، مرجع سابق، ص ٢٠٣

[٣] المرجع نفسه، ص ٢٠٣.

[٤] محمد خالد الازعر، "الغرب ودوائر التحرك الاقليمي للسياسة التركية"، شؤون عربية، العدد ٧٤، القاهرة، حزيران ١٩٩٣، ص ١٤٥.

وفور إعلان استقلال هذه الجمهوريات، فبادرت تركيا إلى إعلان تأييدها لاستقلالهما، وكانت السباقة إلى إقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفارات وفي الوقت نفسه استجابت تلك الجمهوريات فورا لاشارات تركيا ودعت تركيا قادة هذه البلدان إلى توحيد جهودهم من أجل إعادة انبعاث الامة التركية[١] وتحت شعار توحيد الأمة التركية نظمت تركيا مؤتمراً عاما للدول المنحدرة من أصل تركي عام ١٩٩٠، وخاطب الرئيس التركي الأسبق اوزال المؤتمرين بقوله: "إن لغتنا واحدة وتاريخنا واحد وثقافتنا واحدة ويمكن أن يكون جهدنا وقوتنا واحدة" والرئيس اوزال هو الذي قال لمواطنيه وللعالم أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً تركيا[٢] بمعنى تأسيس عالماً تركيا مركزه تركيا على غرار الامبراطورية العثمانية.

وقد شجعت الفرصة الجديدة والشعور القومي المتنامي في تركيا الزعماء السياسيين الأتراك، وكذلك العامة في التفكير في التضامن مع ذوي الأصول التركية وأدرك الأتراك فجأة بأنهم ليسوا وحيدين في هذا العالم.

ويمكنهم بلم شمل الاتراك الآخرين أن يصبحوا ذوي أهمية سياسية في الأوساط السياسية والاقليمية والعالمية بفضل الروابط الثقافية والعرقية في الإقليم[٣].

ولقد صرح سليمان ديميريل رئيس الوزراء ذات مرة أن تفكك الاتحاد السوفياتي السابق افسح الطريق لإقامة علم تركي عملاقاً يمتد من البحر الإدرياتيكي إلى الصين وسعت تركيا لتعزيز روابطها مع الجمهوريات الاسلامية، وشمل هذا التعاون مختلف ميادين الحياة، فعلى المستوى السياسي أسهمت الزيارات المتبادلة في تعزيز الروابط وتعددت اجتماعات القمة بين

---

[١] هنيز كرامر، "آسيا الوسطى والنفوذ التركي، ترجمة ناظم خلوصي، آفاق عربية، العدد ٧-٨، بغداد، تموز- آب ١٩٩٩، ص ٣٩.

[٢] مروة علي عبد العزيز، "تركيا بين أزمة الهوية والصراع في سبيل الأعراف"، قراءات استراتيجية، السنة السادسة، العدد الأول، القاهرة، يناير ٢٠٠١، ص٣٢.

[٣] المرجع نفسه، ص ٣٣.

تركيا ورؤساء تلك الجمهوريات بهدف تنسيق الجهود واتخاذ مواقف موحدة تجاه جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك واعلن قادة هذه الجمهوريات عن عزمهم الاهتداء بالنموذج التركي "الديمقراطي العلماني الحر".

وفي الحقيقة عندما اعلنت دول آسيا الوسطى وأذربيجان استقلالهما عن موسكو، كان هناك اهتمام كبير من قبل الغرب بالدور المستقبلي لتركيا في هذه الدول[1]. وفي هذا المجال كتبت صحيفة نيويورك تايمز (New Yourk Times) قائلة : لقد ظهرت تصورات في أنقرة وواشنطن بعد إنهيار الاتحاد السوفياتي أن تركيا سوف توسع دورها إلى شرق الحدود الصينية، وبموجب اعتقاد الولايات المتحدة أن تركيا لها الحق في تحقيق نجاح في الفراغ الموجود في آسيا الوسطى[2].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز الايداع الرسائل الجامعية

وبدأت الأقطار الغربية تساند تركيا في الوصول إلى مثل هذه الجمهوريات وفي هذا المجال، فإن جيمس بيكر (James Paker) وزير الخارجية الأمريكي الأسبق قام بعدد من الزيارات إلى طاجكستان وأوزبكستان وتركمانستان في شباط ١٩٩٢ وقد أكد هذه الحقيقة قائلا "تؤكد الولايات المتحدة تقوية الدور التركي في سياسات المنطقة"[3].

وفي الحقيقة، إن مساندة الغرب لتركيا في هذه الجمهوريات تعود إلى مجموعة عوامل، وتتركز في الآتي:

---

(1) ROBINS, PHILIP, BETWEEN Sentiment AND SELF- INTEREST; TURKEY POLICY TOWARD AZERBAIDON AND THE CENTRAL ASIONSTATES, MIDDLE EAST JOURNDAL, VO. 47, NO.4, 1993, P.594.

(2) أحمد نوري النعيمي، "تركيا والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى"، مرجع سابق، ص٤٧.

(3) طلعت مسلم، "قضايا متطلبات الأمن العسكري العربي في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين"، في التحديات "الشرق أوسطية" الجديدة في الوطن العربي، أحمد الدجاني وآخرون، الطبعة الأولى، مركز دراسات العربية، بيروت، ١٩٩٤، ص ٢٤٦.

١- وجود المصالح الغربية في آسيا الوسطى[١] اذ أن هناك اعتقاد في الغرب بأن تركيا حققت تقدماً صناعياً، وأن لها اهتماماً بالدول الإسلامية في آسيا الوسطى، تركيا بلد إسلامي فيؤدي تشجيعها إلى مزيد من النشاط في هذه الجمهوريات من أجل تسويق البضائع الأوروبية وكتعويض لها عن الاهتمام بالمجموعة الغربية، وفضلاً عن ذلك تعد تركيا حلقة وصل بين الغرب وهذه الجمهوريات بسبب الصلات العرقية واللغوية مع الأخيرة[٢].

٢- يرمي الغرب من وراء مساندة تركيا في هذه الجمهوريات الوقوف أمام الحركة الإسلامية المتوقعة في هذه الجمهوريات، ولا سيما أن النموذج التركي في العلمانية، مرغوب فيه بالأقطار الغربية.

جميع الحقوق محفوظة

ولقد ارتكزت السياسة التركية في تعاملها مع دول أواسط آسيا على مجموعة من الأسس هي:

١- اللغة والتاريخ والثقافة المشتركة: ففي حديث للرئيس التركي سليمان ديميريل مع جريدة مللييت التركية يقول "لقد كانت هناك إمبراطورية عظمى من الثقافة لقد كان هناك شعراء عظام مثل علي شيرنوائي ويونس أمر وجلال الدين الرومي.. وكلنا يعلم أن قبيلة تركمان هي التي أسست الدولة السلجوقية وقبيلة قاي بويو أسست الإمبراطورية العثمانية، هناك إذن علم من الترك، صحيح أن دول آسيا الوسطى والقوقاز ليست على دراية كاملة بهذا العلم فلقد تشكلت ثقافة وحضارة تركية أخذت مكانها بين الثقافات الفارسية والعربية والسلافية والصينية ولكنها تعرضت لضغوط هائلة عبر العصور والأزمنة.. وعلى الرغم

---

[١] المرجع نفسه، ص٢٤٦.

[٢] المرجع نفسه، ص٢٤٦.

من هذا فإن هناك إمبرطورية ثقافية مشتركة ومن ثم على الإنسان التركي أن يفكر بالأمر جلياً" [١].

ومن خلال أقوال الرئيس التركي يبدو أن العامل الثقافي يمثل مرتكزاً هاماً في تحقيق الهدف الإستراتيجي للوجود بقوة في هذه المنطقة الهامة من العالم، وفي ضوء هذا المرتكز يلاحظ أن عدد الطلاب القوقاز الذين يدرسون اللغة والثقافة التركية في الجامعات داخل تركيا نفسها حوالي ٧٠٠٠ طالب وطالبة وفي الجامعات التي أنشأتها تركيا في القوقاز حوالي ٢٠٠ مدرسة تضم ما يقرب من ٤٠-٥٠ ألف طالب وطالبة، وهكذا تعتبر المراكز الثقافية والتبادل التعليمي أحد المرتكزات لتعزيز أواصر العلاقات بينها وبين هذه الدول ولهذا سعت تركيا لتأسيس منظمة الدول الناطقة بالتركية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل

٢-مرتكز الدين المشترك: فمن المعروف أن الإسلام قد دخل القوقاز وآسيا الوسطى في مرحلة مبكرة من تاريخ الرسالة الإسلامية، ولقد أمتد العرب المسلمون في ما وراء القوقاز الجنوبي، ولعبت الدولة التركية دوراً بارزاً في توثيق الصلات مع أهالي تلك المنطقة خلال القرون الوسطى، وفي القرن الثالث تولت الدولة العثمانية ١٩٢٣ زمام الأمور بعد زوال الدولة السلجوقية، وكانت تركيا تشعر بخطورة التوجهات الإسلامية الإيرانية في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز لا سيما بعد حصول الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩، وقامت إيران بتوقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية في المجال الاقتصادي مع كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان[٢]، ولقد اعتبرت تركيا العثمانية أن المذهب السني التركي يمثل مرتكزاً ثانياً في طريق هدفها الإستراتيجي الرامي للتعامل في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، وبهذا الصدد فقد أقامت تركيا

---

[١] مروة عبدالعزيز، مرجع سابق، ص٣٣.

[٢] مصطفى كيبار أوغلو، "تأثير الحد الشمالي على الشرق الأوسط"، سلسلة أوراق شرقية، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٦، ص ٣١.

مجلسا للشورى الإسلامية في عام ١٩٩٥ تحت قيادتها للتنسيق والعمل في بحث القضايا الإسلامية في دول المنطقة، يعقد هذا المجلس بشكل سنوي في تركيا ويتم من خلاله دعوة كل العلماء ورجال الافناء وشيوخ الاسلام من دول المجموعة.

ثانياً: الرؤية الاسرائيلية تجاه جمهوريات آسيا الوسطى:-

فحالما أعلن عن ميلاد الجمهوريات الجديدة سارعت إسرائيل إلى الاتصال بها، وقامت بتطوير هذه العلاقات كدليل على أهمية هذه الجمهوريات في هذه المنطقة، وأحد أهداف هذه المحاولات المبكرة هو ايجاد عوائق تحد من تأثير الدول العربية وايران في هذه الجمهوريات الجديدة، وأما الهدف الرئيسي فهو الخوف وجود تهديد إسلامي محتمل ممكن أن يقوم بايجاده تأثيرات دول عربية في هذه الدول الإسلامية، وبالتالي تدخل كجزء من الصراع العربي الإسرائيلي ضد إسرائيل كما أن العلاقات الدينية واللغوية لإيران والعرب في هذه الجمهوريات قد يسهم هو الآخر مساهمة كبيرة في انحياز هذه الدول إلى العرب[1].

وكذلك فقد وعدت إسرائيل باعطاء دعم وقوة لهذه البلدان كي تظهر بقدراتها المختلفة في الجوانب السياسية والاقتصادية، ورغم أن تلك البلدان تحتوي على قادة اشداء مع قليل جداً من الديمقراطية فإن لها دور كبيراً في العلاقات المختلفة مع الدول الديمقراطية، ولقد استخدمت إسرائيل سياسة انفعية لمتبادلة مع هذه البلدان الإسلامية بصرف النظر اذا كانت حكوماتها ديمقراطية أو دكتاتورية، ومن وجهة النظر هذه فان جميع حكومات هذه الدول لديها قناعة بأن إمكانيات إسرائيل التكنولوجية وتجربتها الديمقراطية لربما تقود هذه الدول للدخول في النظام العالمي الجديد، فضلاً عن هذا فان بعض البلدان ترى بأن اسرائيل هي بوابة جيدة للدخول نحو العالم الغربي وبالذات إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك فائدة جنتها إسرائيل فيما

---

(1) BULENT ARAS, "POST- COLD WAR REALITIES: ISRAEL'S STRATEGY IN AZERBAIJAN AND GENERAL ASIA", MIDDLE EAST POLICY, VOL.V, NO.4. JAURNAY 1998, PP.68-69.

يتعلق بالجانب الأكاديمي، فدول وسط آسيا الجديدة ضعيفة اقتصادياً وتسعى للحصول على المساعدات المالية سواء بشكل مباشر أو عن طريق الاستثمارات بشكل مباشر، ولذا فإن هذه الدول ترحب بالمساعدات الإسرائيلية في هذا المجال، لذلك أصبح هناك دليل واضح وبارز في ارتباط هذه الدول اقتصادياً مع إسرائيل[1].

- **دوافع التحرك الإسرائيلي:-**

تسعى إسرائيل من خلال تحركها النشط حيال الجمهوريات الإسلامية إلى تحقيق جملة أهداف هي[2]:

١-**المستوى السياسي:** تسعى إسرائيل على هذا المستوى إلى تحقيق ما يلي:

- توسيع دائرة علاقاتها السياسية والاقتصادية والدبلوماسية مع مختلف دول العالم سعياً لكسر طوق العزلة والحصار السياسي والدبلوماسي الذي فرضه العرب عليها في السابق.
- محاولة تحجيم الدور العربي في علاقاته مع الدول الأخرى خصوصاً في المناطق التي تحيط بالوطن العربي كالجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، التي يمكن أن تشكل عمقاً للعرب بحكم العلاقات التاريخية الدينية والثقافية.
- محاولة إسرائيل في بناء شبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول آسيا الوسطى بهدف كسب اعتراف اقليمي من قبل عدد من الدول الإسلامية غير العربية.
- سعي إسرائيل إلى تعميم نموذج النظام الشرق أوسطي ولا سيما أن هذه الجمهوريات قد أظهرت العديد من الإشارات التي تدل عن توجهاتها الشرق أوسطية.

---

[1] IBID, PP.69-70.

[2] فوزية صابر محمد، "التحرك الصهيوني في جمهوريات آسيا الوسطى"، آفاق عربية، العدد ٧-٨، بغداد، تموز - آب ١٩٩٩، ص ٤٤-٤٦.

٢- المستوى الأمني والاستراتيجي:

- بعض هذه الجمهوريات تملك قدرات نووية ومن مصلحة إسرائيل أن لا تتسرب هذه التكنولوجيا إلى جهات أخرى وذلك لتحقيق هدفين:

أ-ضمان احتكارها للسلاح النووي في المنطقة بما يضمن تفوقها المطلق.

ب-منع محاولات التنسيق والتعاون بين هذه الجمهوريات وأطراف تعدها إسرائيل معادية لها وتشكل خطراً على استراتيجيتها الأمنية وتحتل كازاخستان في هذا المجال دوراً محورياً في التحرك الإسرائيلي، لاسباب منها أنها تنفرد من بين الجمهوريات الست التي انفصلت عن الاتحاد السوفياتي السابق منذ عام ١٩٩١م، بامتلاك الأسلحة النووية[1].

تسعى إسرائيل من خلال تعاونها مع الجمهوريات الإسلامية ولا سيما كازاخستان وطاجكستان للحصول على المواد أو الوقود النووي، حيث بدأت شركة إسرائيلية بتأسيس مكاتب لها هناك على أمل الحصول على اليورانيوم.

- يرتبط بالتفكير الاستراتيجي الإسرائيلي مسألة هجرة اليهود من الجمهوريات الإسلامية إلى إسرائيل لما يمثله هذا الأمر من ضرورة أمنية واستراتيجية، حيث تضم هذه الجمهوريات نحو ١٢% من إجمالي اليهود في دول الرابطة المستقلة، وعندما قام شمعون بيريز بزيارة إلى كازاخستان في ايلول عام ١٩٩٥ قد اتفاقاً مع السلطات الكازاخية يسمح بموجبه لـ (٥٠٠) يهودي بالمغادرة شهرياً إلى إسرائيل.

٣- المستوى الاقتصادي: تهدف إسرائيل من تنمية وتوسيع علاقاتها مع الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى إلى فتح آفاق جديدة أمام الاقتصاد الإسرائيلي بشكل يخدم التوجهات السياسية الإسرائيلية، وبذلت إسرائيل جهوداً حثيثة وجادة من أجل اقناع هذه الدول بالنموذج

---

[1] ROBINS, PHILIP, OP.CIT, P.5, 8.

الإسرائيلي في التنمية الاقتصادية وامكانية تصدير هذا النموذج إلى هذه الدول ومما يساعد في تحقيق هذا المسعى هو دعم الجاليات اليهودية الموجودة في داخل هذه الدول، وهذه ميزة أساسية قد لا تتوافر لدول أخرى، واضافة لذلك تعمل على استغلال العلاقات الاقتصادية لها بهذه الجمهوريات والذي يهدف في نهاية المطاف إلى إبعادها عن التقارب مع الأقطار العربية.

ثالثاً: تفاعل العلاقات الأمريكية والإسرائيلية والتركية تجاه جمهوريات أواسط آسيا الإسلامية:

لقد تكثف الاهتمام الغربي بصفة عامة والاهتمام الأمريكي بصفة خاصة على متابعة ما أطلق عليه الصحوة الإسلامية" أو "الأصولية الدينية"، وبالتالي تكثيف الاهتمام الغربي لدراسة تنامي هذه الظاهرة الدينية والوقوف على أسبابها واستشراف النتائج التي يمكن أن تؤول اليها بغية احتواء مخاطرها على المصالح الأمريكية والغربية الحيوية في العالم الاسلامي أولاً ثم امكانية توجيه تأثيراتها صوب الاتحاد السوفياتي السابق ثانياً من خلال استثمار عامل العداء الايديولوجي بين الاسلام والشيوعية.

وفي اطار هذا التصور العام جاء اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالاسلام في الاتحاد السوفياتي وفي جمهوريات آسيا الوسطى على وجه التحديد، وأعلن هنري كيسنجر صراحة أن ليس من مصلحة الولايات المتحدة تفكيك الاتحاد السوفياتي وربما كان حاضراً في ذهنه أن هذا التفكك سيؤدي إلى استقلال جمهوريات اسلامية قد تربك المصالح الامريكية في المنطقة[1].

ويؤكد الساسة الأمريكيون على تزايد أهمية "آسيا الوسطى" بالنسبة للمصالح القومية الأمريكية، فلذلك تحرص الولايات المتحدة على ألا تصبح المنطقة محلاً للتنافس "الجيو –

---

[1] ريتشارد نيكسون، "الفرصة السانحة"، ترجمة أحمد صدقي مرقه، الطبعة الأولى، دار الهلال، بيروت، ١٩٩٢، ص ٢٩-٣٠.

بولنيكي" وإن الافضل بالنسبة للمصالح الأمريكية هو أن تتحول إلى منطقة للإستقرار والتعاون السلمي[١].

يمكن أن نحدد إطاراً عاماً للأهداف الامريكية التي ربما تتماثل مع الأهداف التركية والاسرائيلية على النحو الآتي:

١- ضبط حركة التيار الديني وعرقلة وصول الاسلاميين المتشددين إلى السلطة.

٢- السيطرة على التطور التقني في مجال الاسلحة غير التقليدية ومنع انتشارها إلى ايران والمنطقة العربية.

٣- تحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع الاقتصادية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ومن خلال التدقيق في أهداف السياسة الامريكية حيال الجمهوريات الاسلامية كما افترضناها نكاد نشير إلى مسألة جوهرية، وهي أن الأهداف باجمعها على الرغم من أهميتها وجدواها للمصالح الأمريكية فإن إهتمامها لا يستدعي تدخلاً أمريكياً مباشراً، أي بامكان أمريكا متابعة تنفيذ أهدافها دون أن تقحم نفسها مباشرة بحجة الوضع الداخلي للجمهوريات، وبإمكانها استخدام وسائل أخرى غير مباشرة تعينها بقدر أو بآخر على انجازها، ويكفي أن تراقبها وتدير دفتها عن بعد، والسبب يعود إلى موازنات الكلفة والعائدات اضافة إلى عدم الاستقرار في تلك الجمهوريات، مما يدفع الولايات المتحدة إلى استخدام القوى الاقليمية الموالية لها وتشبط سياساتها ازاء الجمهوريات وبذلك فهي تصب في أكثر من هدف في آن واحد ومن بين أهم القوى الإقليمية هي تركيا وإسرائيل.

وبناء على ما تقدم ولتوافق الرؤى الأمريكية- والإسرائيلية وكنتيجة للتحالف الاستراتيجي بينهما، فلا شك أن تلك سيدفع اسرائيل لتوظيف الفعل الامريكي في تلك المنطقة

---

[١] فوزي درويش، "نحو لخلاء آسيا الوسطى من اسلاح النووي"، السياسة الدولية، العدد ١٤٦، القاهرة، يوليو ٢٠٠١، ص ٢٢.

وهو بالتأكيد سيجد تجاوباً وتلاقياً مع مصالحها على الدوام. وإسرائيل منذ نشأتها كان يمتلكها هاجس العزلة الاقليمية وبالتالي فهي تحاول ذلك إسار عزلتها السياسية، بهدف اكتساب الشرعية الاقليمية والسياسية فهي لا بد وأن تجد في الجمهوريات الاسلامية ساحة مصالح جديدة، تفرغ فيها شحنات حركتها السياسية بطرح نفسها نموذجاً مقبولاً للعون والمساعدة للدول الحديثة النشأة والتي تعاني من صعوبات اقتصادية وتقنية وهو ما يذكرنا بسياسة اسرائيل السابقة تجاه دول العالم الثالث وخصوصاً إفريقيا.

وفي اطار التوجه التركي الإسرائيلي نحو أواسط آسيا نجد أن التأثير الثقافي التركي على هذه الجمهوريات، نلمسه من تصريحات قادة هذه الجمهوريات فنحن حسن حسالوف رئيس وزراء أذربيجان يقول: "إننا نريد أن نمثلنا تركيا أمام العالم الخارجي"[1] ويقول اسلام كريموفي رئيس جمهورية اوزبكستان عندما زار العاصمة التركية: "إنني أعلن أمام العالم بأسره بأن بلادي سوف تسير قدماً في النهج التركي، وقد اخترناه ولن نعود للوراء"[2] والملاحظ هنا إن تركيا استغلت تلهف هذه الجمهوريات كغيرها من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق- إلى النمط الليبرالي الغربي، ومن ثم قدمت لها النموذج التركي باعتباره نموذجاً للدولة العثمانية القريبة من الغرب، وهو ما حرص رئيس الوزراء التركي سليمان ديميرل على تأكيده في القمة التي عقدتها تركيا مع هذه الجمهوريات إذ اعلن " أن تركيا لديها القدرة والاستعداد كبلد ديمقراطي علماني يدعم اقتصاد السوق لتقديم جميع أنواع الدعم للدول الإسلامية"[3]، وهكذا فقد لاقت ترحيباً بالنموذج التركي العلماني من قادة ومثقفي هذه الدول فضلاً عن الدعم الغربي والامريكي لتشجيع دول المنطقة على اتباع الإسلامية في آسيا الوسطى

---

[1] أحمد نوري النعيمي، "تركيا والجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى"، مرجع سابق، ص ٤٩.

[2] ROBINS, PHILIP, OP.CIT, P.S, 4

[3] التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٢، ص ٧٤.

وقد عبر حايم هرتسوغ هذه الحقيقة عند زيارته لاستانبول في ١٥ تموز ١٩٩٢، عندما قال :" إن تركيا يجب أن تكون القائد في المنطقة ومناطق أخرى مثل بوغسلافيا وآسيا، اذ لتركيا نفوذ هائل" وهكذا نجد إسرائيل بأنها قامت بإعادة تشكيل طبيعة علاقاتها بالولايات المتحدة بعيد انتهاء الحرب الباردة، فالاستراتيجية الخاصة بموقع إسرائيل والتي دفعت الولايات المتحدة إلى إعطائها أولوية في العلاقات قد تغيرت بشكل طبيعي فالدور الإسرائيلي الذي يمكن أن تلعبه في مواجهة النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط لم يعد له الاستمرارية كما في السابق، لذا فان اسرائيل تسعى الآن إلى اثبات هذه الاهمية لأمريكا عن طريق امكانية لعب دوراً لها في دول وسط آسيا والقوقاز[١].

ومن هنا فقد بدأت تطالب الولايات المتحدة بالمساعدات من أجل لعب هذا الدور في هذه الجمهوريات الجديدة، ففي شهر آب عام ١٩٩٢، اعطت الولايات المتحدة واسرائيل اهتماماً خاصاً بهذه الدول من خلال المساعدات المالية التي قدمتها الولايات المتحدة والمساعدات التكنولوجية التي قدمتها إسرائيل لها، فقد حاولت إسرائيل تحديد خطر المنظمات الاسلامية في هذه الجمهوريات عن طريق هذه المساعدات لتلك الحكومات، وطبقاً لوجهة النظر هذه فان خطر هذه المنظمات لا يشمل إسرائيل فقط وانما الغرب بشكل عام وبالاخص الولايات المتحدة، فالانظمة الغربية بالنسبة لهذه المنظمات تهدم وتدمر المجتمعات الاسلامية، وبذلك فإن إسرائيل استطاعت أن تقنع الغرب بأهمية العمل والاتجاه نحو هذه الجمهوريات من أجل الحد من خطورة التنظيمات العسكرية الاسلامية فيها[٢].

---

[١] أحمد نوري النعيمي، "تركيا والجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى"، مرجع سابق، ص ٤٩.

[٢] BULENT ARAS, OP.CIT, P.70.

ومن أجل أن تتم السيطرة على هذه الجمهوريات فقد تحالفت مع تركيا، فإنهيار الاتحاد السوفيتي أوجد فرصة لتركيا للدخول لهذه البلدان كما هي الفرصة بالنسبة لإسرائيل، وبالتالي فما الذي فعله هذا التحالف إن من الأهمية حسب وجهتي نظرهما هو أن اسرائيل تنظر إلى تحالفها مع تركيا على أنه فرصة هامة للدخول إلى سوق هذه البلدان كبديل عن الاتحاد السوفياتي السابق وبالتأكيد فان تركيا سوف تستفيد من الاتجاه العدائي الاسرائيلي نحو ايران، لذلك فان رئيسة الوزراء تشيلر السابقة قامت بزيارة إلى إسرائيل- الإن خريف عام ١٩٩٤ واشارت هناك إلى الأهمية التي تراها تركيا في اسرائيل علماً أن هناك بنداً واحداً من بنود الاتفاقية التحالفية بين تركيا وإسرائيل ينص على القيام بالاستثمار في بلدان وسط آسيا الجديدة[1].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

وقد أذاع راديو موسكو بأن أنقرة وتل أبيب يهدفان إلى اتخاذ استثماري في دول الاتحاد السوفياتي السابقة، يتراوح مداه من المجال الزراعي إلى الحماية البيئية إلى جوانب أخرى عديدة وهذه الجوانب ظهرت بالنسبة للتولتين بشكل واضح خلال شهر كانون الأول عام ١٩٩٦ من خلال تمثيل ٣٠ تاجراً اسرائيلياً و ١٠٠ تركي التقوا في اجتماع ناقشوا فيه سبل الدخول في مشروعات مشتركة في دول أواسط آسيا الجديدة، ويرى ديميريل أن المخلفات التي تركها الاتحاد السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط حتمت على اسرائيل وتركيا والولايات المتحدة أن يعملوا تحت مظلة الاهتمام المشترك بمصالحهم في المنطقة[2] وبالتالي فإن أي استراتيجية يجب أن تتبعها تركيا واسرائيل في القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط التي تعرف على أنها

---

(1) BULENT ARAS, OP.CIT, P.72.

(2) IBID, P.72.

"فراغ جيو-بولتيكي" عليهما الأخذ بالحسبان كل من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الاوروبي[١].

ولم تكن تركيا وإسرائيل هما الدولتان الوحيدتان اللتان تسعيان لاعب الدور المؤثر في هذه الدول الجديدة فهناك ايران والسعودية ايضاً سعتا لتحسين علاقتهما بهذه الدول، وهو أحد أسباب تكوين التحالف التركي- الإسرائيلي من أجل الحفاظ على مصالحهما المشتركة.

وتأسيساً على ذلك فإن نجاح المسعى الإسرائيلي في جمهوريات آسيا الوسطى يمثل امتداداً لعقيدة بن غوريون القائمة على اقامة علاقات مع دول الشرق الأوسط غير العربية وإحاطة الوطن العربي بسلسلة من الاحلاف والتكتلات المضادة لأي تحرك عربي[٢] فالعلاقات مع تركيا والامتداد نحو آسيا الوسطى وبالتالي خلق طوق محيط بالوطن العربي، كلها تشكل عناصر خطط تهدف إلى بناء مشروع مستقبلي إسرائيلي لجعل المنطقة مسخرة لخدمة المصالح الإسرائيلية الأمريكية المشتركة وسوف لن يتم ذلك الا بالغاء الوجود الحضاري والثقافي [٣].

المبحث الثاني

انعكاسات العلاقات التركية- الإسرائيلية على الأمن القومي العربي ومستقبل العلاقات بين البلدين

خلال هذا المبحث تتم الحديث عن انعكاس العلاقات التركية- الاسرائيلية على الأمن القومي العربي وعن وجهة النظر المستقبلية حول تطور العلاقات بين تركيا واسرائيل.

المطلب الأول

انعكاس العلاقات التركية- الإسرائيلية على الأمن القومي العربي

أولاً: الأمن القومي العربي:

---

[١] تشيفيك بير، "أي رؤية استراتيجية لتركيا"، ترجمة محمد نور الدين، شؤون الأوسط، العدد، بيروت، ص٩.

[٢] BULENT, ARAS, OP.CIT,P.

[٣] بنيامين نتنياهو، "مكان تحت الشمس"، ترجمة محمد عودة، مراجعة كاتوم السعدي، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٩٥، ص ٣٦٦-٣٧٥.

ربما يختلف مفهوم الأمن القومي من أمة إلى أخرى، وفقاً لأوضاع هذه الأمة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً واجتماعياً وتنموياً.. الخ، لذا ذهب تحديد مفهوم هذا الأمن في العصر الحديث مذاهب مختلفة، فيقول مكنمار وزير الدفاع الأمريكي السابق إن "التنمية" هي "الأمن القومي" ولكن هذا المفهوم الأمريكي للأمن القومي لا ينطبق على أمة ما، بصرف النظر عن إمكاناتها المكونة لعناصر تأسيسها كدولة، لذا فإن هذا التعريف يحتاج إلى أهم عنصر من عناصر تكوين الأمة، وهو القوة "تلك أن أي تنمية غير محمية بقوة تصونها لا بد أن تتلاشى وتضمحل. وعليه فإن مفهوم الأمن القومي ليس مفهوماً تنموياً فحسب كما أنه ليس مفهوماً عسكرياً فحسب، بل هو يشمل كل مجالات الحياة المتطلقة بتطور الأمة ونموها، الا أن ما لابد منه بدفعه لاستكمال الأمن القومي للأمة، وهو قدرتها على بلوغ حد معين من الاكتفاء الذاتي الذي من دونه تظل أي محاولة لاستكمال أمنها القومي ناقصة[1].

بيد أن تحقيق الأمن القومي بمفهومه المطلق يكاد أن يكون مستحيلاً، فليست هناك دولة بامكانها ضمان أمنها المطلق وإن توافرت لها المقومات والامكانات، ولا سيما أن المتغيرات الدولية والاقليمية تلعب دوراً كبيراً في التأثير على عناصر أمن هذه الدولة.

فيرى البعض من المتخصصين في مجال الأمن القومي العربي بأن الأمن يحتوي على قدرة الأمة العربية على استثمار امكاناتها وصولاً إلى ضمان قيمها ومصالحها المشتركة من مختلف اشكال التهديد حمايةً لحركاتها السياسية الداخلية والخارجية[2]، فمفهوم الأمن القومي العربي يسعى إلى حماية الوجود القومي الذي يتعرض للخطر الخارجي (كالخطر الإسرائيلي)

---

[1] ياسين سويد، "استراتيجية التحالف الإسرائيلية وخطرها على الأمن القومي العربي"، شؤون الأوسط، العدد ٢٠، بيروت، آذار ١٩٩٨، ص ١٠١.

[2] محمد مصالحة، "مسألة الأمن القومي بين المفاهيم والواقع والنصوص"، شؤون عربية، العدد ٣٥، القاهرة، كانون الثاني، ١٩٨٤، ص٢٧.

أو أطماع القوى الاقليمية الفاعلة المجاورة للوطن العربي، أو تهديد القوى الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية وحلفائها أو الخطر الداخلي كالتجزئة.

ولقد أدت حالة الانكشاف العربي إلى تعريف الأمن القومي العربي للخطر من خلال العديد من الظواهر التي أفرزها الواقع العربي في العقد الأخير من القرن العشرين وهي:

أولاً: وجود فراغ استراتيجي في المنطقة بعد أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩١، والتزويج لم يسمُ بمفهوم النظام الدولي الجديد، من قبل الولايات المتحدة الامريكية الأمر الذي أدى إلى تعريض الامن القومي العربي إلى الاختراق والخطر وبالتالي إلى إنهيار النظام الاقليمي العربي.

ثانياً: وجود قوى اقليمية مجاورة للوطن العربي سعت إلى اشغال الفراغ الأمني الذي نجم بعد تحجيم دور العراق الاقليمي كاسرائيل.

ثالثاً: تعاظم اختلال التوازن الاقليمي لصالح إسرائيل وتركيا من ناحية ودعم الولايات المتحدة الأمريكية لتفعيل دوريهما من ناحية أخرى.

رابعاً: غلبت الاقطار العربية أمنها النظري على الأمن القومي وأضحت بعض الأقطار العربية تجد في أمنها القطري هدفاً أساسياً.

فأمام هذه الظواهر حاولت إسرائيل من جانبها استغلال هذه الأوضاع لاختراق الأمن القومي العربي، وبالتالي مثل هذا الوضع أعاد صياغة الأولويات الأمنية لكل قطر عربي على حدة تبعاً لإدراكهما الخاص لمصادر التهديد[1].

ثانياً: انعكاس العلاقات التركية- الاسرائيلية على الأمن القومي العربي:

---

[1] جميل مطر وعلي الدين هلال، "النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٧٩، ص٣٢-٣٨.

قدم حدث الانهيار السوفيتي فرصة كبيرة للتعاون التركي- الاسرائيلي وذلك عندما تجاوزت تركيا نظرتها التقليدية للصراع العربي الاسرائيلي بوصفه صراعاً بين الوجود الشرعي والاستيطان الاحتلالي، ووفرت المتغيرات الحاصلة بعد أزمة الخليج الثانية نوعاً من العلاقات الدولية الجادة التي تكتفي بايجاد نواظم تتكيف من خلالها حركة الفعل السياسي الخارجي للدول، بل إنها تحولت إلى نوع من التحالف الاستراتيجي يتعدى بابعاده المحيط الاقليمي، ويمتد ليشمل الابعد من ذلك حيث تتلاقى المصالح التركية- الإسرائيلية – الامريكية[1].

فمن خلال دراسة العلاقات التركية- الإسرائيلية وفهم التعاون العسكري يمكن أن نقدم رؤية حول انعكاسها على الأمن القومي العربي من خلال ما يلي:

١- يشكل تطور العلاقات بين البلدين والاتفاق الاستراتيجي التركي- الإسرائيلي تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي، وذلك بتطويره والالتفاف عليه وزرع مواقع الوجود العسكري الاجنبي فيما حوله وبخاصة أن الاتفاق الاستراتيجي يفتح المجال الجوي التركي بأكمله أمام السلاح الجوي الإسرائيلي، مما يعني امكان إسرائيل أن تقوم بتوجيه ضربة عسكرية جوية لأية دولة من دول المنطقة من اتجاهات لا تتوقعها تلك الدول[2]، وبالتالي تكون كل من سوريا والعراق بتحركاتها تحت مراقبة إسرائيل عن طريق الأجهزة الالكترونية مما سيقوي من فرص إيقاع الضغوط على كلا الدولتين بقصد حملها على الاستجابة للرؤية الإسرائيلية، وقد أكد على ذلك وزير الدفاع الإسرائيلي بقوله "إن هذا الاتفاق يمكن أن يكون قوة ردع

---

[1] وصال العزاوي، "تطورات التحالف التركي- الإسرائيلي والأمن العربي"، دراسات شرق أوسطية، العدد ١٢، عمان، خريف ٢٠٠٠، ص٥٠.

[2] هيثم الكيلاني، "البعد الأمني لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية والاتفاقية العسكرية التركية الإسرائيلية"، مرجع سابق، ص ١٢٩.

لمواجهة أي هجوم قد تفكر في شنه دولة مثل إيران أو العراق أو سوريا- إن هدفنا الحقيقي ليس استخدام القوة بل ايجاد قوة موحدة لردع الآخرين عن استخدام القوة"[١].

وهكذا تتحول تركيا إلى قاعدة عسكرية للطائرات الإسرائيلية للتطيق في الساحة الخلفية لسوريا مهددة بذلك كل جبهتها الشمالية، ومما يساعد إسرائيل في الهجوم على جيرانها بسهولة لأنها كانت تعاني دائماً من ضيق مجالها الجوي[٢]، ولا بد من الإشارة إلى أن من أهداف الاتفاق الاستراتيجي الأول الموقع بين إسرائيل وتركيا في شباط ١٩٩٦، تدريب وحدات عسكرية تركية على طول الحدود التركية المحاذية لتركيا والعراق، وهذا يؤدي إلى امكان التدخل الإسرائيلي- التركي في شؤون البلدين الداخلية[٣].

١-اتاح التعاون التركي- لإسرائيلي مجالاً واسعاً تنصت أجهزة تنصب في الأراضي التركية وذلك من أجل رصد أية تحركات عسكرية في المنطقة حيث يتم رصد التحركات في سوريا والعراق وايران، مما يعرض القوات العربية في العراق وسوريا إلى حالة انكشاف مستمر وكانت اذاعة الجيش الإسرائيلي قد ذكرت في ١٩٩٦/٤/١٠ " أن تركيا بموجب اتفاقها العسكري مع اسرائيل قبلت تقديم تسهيلات للاخيرة تستطيع بموجبها نصب أجهزة التنصت في اراضيها لرصد أية تحركات عسكرية في المنطقة خصوصاً من جانب سوريا مما يمكن الاستخبارات الاسرائيلية من القيام بأعمال التجسس وجمع المعلومات ولا سيما عن طريق التنصت الصوتي الالكتروني في مواقع معينة في الاراضي التركية[٤]، وهكذا تستطيع

---

[١] المرجع نفسه، ص٩٦.

[٢] أشرف كشك، مرجع سابق، ص ٦٩.

[٣] ROBERT OLSON: 'ISRAEL AND TURKEY – CONSOLIDATING RELATION', OP.CIT, P.61

[٤] جلال عوض، "صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية- التركية"، مرجع سابق، ص٢٣٣.

إسرائيل استخدام تركيا معبراً لتنفيذ عمليات استخبارية في كل من سوريا والعراق وايران، وهذا شكل تهديداً لأمن هذه الدول بسبب ما تتعرض له من تدخل تركي إسرائيلي.

٢-امكانية مشاركة إسرائيل، كلاً من العراق وسوريا في اقتسام مياه دجلة والفرات عن طريق ما يسمى "أنابيب السلام" وهذا يؤدي إلى الاضرار بحق سوريا والعراق في حصولهما الطبيعي على المياه[١]، ومما لا شك فيه هو أن إقدام تركيا على بيع المياه لإسرائيل بشكل تهديداً للأمن القومي العربي لكون الاقتصاد العربي يعتمد على مياه نهري دجلة والفرات[٢]، فسعي تركيا المتواصل لتطوير المشاريع المائية واقامتها ((GAP) وانابيب السلام) والذي جرى الحديث عنهما بشكل منفصل، بشكل كما اسلفنا تهديداً خطيراً على الأمن القومي العربي أما عن التعاون التركي- الإسرائيلي في هذا المجال فقد عملت على توسيع تعاونها المائي مع إسرائيل وفعّلت دورها في المفاوضات المتعددة الإطراف وقدمت لها مشروع "انابيب السلام التركي" فهذا أؤسس لمرحلة التسوية ولممارسة هيمنة اقليمية تركية- إسرائيلية على العرب ترتبط بشكل وثيق بالولايات المتحدة الأمريكية، وبشكل مشروع أنابيب السلام قمة التآمر التركي على الأمن القومي العربي، الذي هو عبارة عن مقايضة المياه التركية بالنفط العربي ووضع الأمن الغذائي رهينة بيد تركيا، وبالتالي فإن تركيا بالتعاون مع إسرائيل تسعى لفرض سيطرة مائية على سوريا والعراق والتحكم بمشروعات التنمية الزراعية بينهما، حيث توصلت تركيا وإسرائيل إلى اتفاق بشأن تزويد إسرائيل باحتياجاتها من المياه على حساب حصة العراق من مياه الفرات مقابل دعمها لتركيا في

---

[١] خليل إبراهيم الطيار، التعاون العسكري التركي- الإسرائيلي وسخاطره على الأمن القومي العربي" شؤون عربية"، العدد ٩٧، القاهرة، ١٩٩٩، ص٤٥.

[٢] أشرف كشك، مرجع سابق، ص ٢٠.

اقامة مجموعة من السدود والإبعاز للمؤسسات المالية الغربية والتي تتحكم فيها القوى المالية اليهودية وبتمويل هذه السدود.

٣-من خلال تتبع الخط الأول من أنبوب السلام المقترح يلاحظ أنه يبدأ من محافظة الاسكندرون ويمر بفلسطين، وبالتالي نلاحظ أن ربط الانبوب لهاتين القطعتين من الوطن العربي يرمي إلى تكريس الاحتلال التركي للإسكندرون والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وتحويلها إلى حالة واقعة وثابتة حالياً ومستقبلاً[١].

٢-توسيع حالات التبعية الاقتصادية بشكل أكثر فاعلية وبخاصة توسيع التبعية الغذائية والتقنية وخلق تبعية عسكرية، أي ستكون كافة الحلقات الاقتصادية والتقنية والعسكرية تحت سيطرة قوى الغرب ومعها (إسرائيل وتركيا) في قيادة تحقيق هذه الأهداف ومتابعتها ولتحقيق التبعية الشاملة، والإندفاع الأوسع في الاقتصاديات الغربية وابقاء الوطن العربي سوقاً استهلاكية واسعة ومستودعاً لتجهيز الغرب باحتياجاته الأساسية[٢].

٣-يتيح هذا التعاون الاستراتيجي امكانية تسريب البضائع والسلع (الاسرائيلية) عن طريق تركيا (الشركات الحكومية والقطاع الخاص) بعد اعادة تمييزها وتغليفها ثم اعادة تصديرها إلى أقطار الوطن العربي، ويجيء تواطؤ وتسهيل عمل التجار الاتراك من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية ومالية عبر فتح فروع مشتركة في أقطار الوطن العربي، وهذا بشكل ضربة للمقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل أولاً، ثم يلحق الضرر اقتصادياً بأقطار الوطن العربي ثانياً[٣].

---

(١) علي عبدالهادي الدليمي، مرجع سابق، ص ٤٣.

(٢) المرجع نفسه، ص ٤٤.

(٣) المرجع نفسه، ص ٤٥.

٣-تحت ستار مكافحة الارهاب، يمكن أن تشن تركيا وإسرائيل ضربات عسكرية على سوريا والعراق خاصة أن الاتفاقية الأولى الموقعة في شباط ١٩٩٦، تشير إلى زيادة الفعاليات العسكرية التركية- الاسرائيلية ضد معسكرات حزب العمال الكردي والمقاومة اللبنانية[1]، حيث تلتقي الرؤية التركية والإسرائيلية في النظر إلى الأعمال التي يقوم بها أكراد وعرب فلسطين في نضالهم من أجل الحصول على حقوقهم المشروعة على أنها شكلاً من أشكال الإرهاب، فنجد أن هناك تناغماً بين الاستراتيجية التركية والإسرائيلية حيث تسعى تركيا لأن تستفيد من تعاونها مع إسرائيل من خبراتها في التعامل في مجال مكافحة الارهاب، وأن ما يساعد في نجاح محاولة استغلال الإرهاب هو اتساع الهوة يوما بعد يوم بين المواقف العربية والتي لا تعكس وصدأ جماعياً فعلياً عن الحقوق العربية والفلسطينية من جهة ومن جهة، ثانية بسهم تهليل النظام العربي القومي وتعثر عملية التسوية وجمودها جراء تمسك الإسرائيلي بالسياسات التوسعية، وفي توقف محادثات التسوية بين سوريا وإسرائيل، وحيث ساد جمود كامل على مسار التسوية وشهد ربيع ١٩٩٦ سلسلة من العمليات الفدائية في القدس وتل أبيب وعسقلان استدعت عقد مؤتمر قمة في شرم الشيخ بمصر في آذار ١٩٩٦، وبعد ذلك بشهرين شنت إسرائيل عدوانها الذي عرف بـ"عناقيد الغضب" تحت غطاء ما يسمى بمكافحة الإرهابيين العرب وبلغت عمليات التجاذب واستخدام الضغط ذروتها منذ مطلع ١٩٩٦ وما زالت مستمرة حتى الآن.

٥-التطور في العلاقات التركية- الإسرائيلية أدى إلى نجاح إسرائيل في اختراق النظام الاقليمي في وقت كانت فيه المنطقة العربية تعاني من اخفاقات متعددة أبرزها عدم القدرة على خلق

---

[1] خليل إبراهيم الطيار، مرجع سابق، ص ٤٦.

سياسات متناسقة ومحققة للحد الأدنى من المصالح القومية[١] ثم تعاون القوى الاقليمية والدولية (تركيا والولايات المتحدة) وزادها بأسباب النجاح[٢] فاستطاعت الوصول إلى الأسواق العربية كما وضحنا في مكان سابق هذا الأمر.

٦-بموجب تطور التعاون الاستراتيجي التركي- الإسرائيلي طبقت تركيا مفهوم الحزام الأمني (المنطقة الأمنية) في شمال العراق بعد الغزو المذكور[٣] وبمشورة وتدبير إسرائيليين اذ سبق أن استخدمت اسرائيل هذا المفهوم وطبقته في الجنوب اللبناني.

٧-يشكل التعاون الاستراتيجي التركي تهديداً أمنياً وعسكرياً واستراتيجياً للأمن القومي العربي وبشكل خاص (سوريا والعراق) من خلال[٤]:

أ-تنامي القدرات العسكرية التركية- الإسرائيلية وتزايد انتاجها العسكري والصناعات الحربية، لا سيما في مواجهة العراق وسوريا اساساً، في وقت توقف التجهيز السوفيتي للعرب، وعمليات ضبط التسلح في الشرق الأوسط على وفق رغبات الولايات المتحدة الأمريكية والغرب ومصالحهما، بينما تمنح الصفقات والمساعدات العسكرية إلى إسرائيل وتركيا.

ب-تمثل تركيا أسوة باسرائيل حالياً حامي المصالح الغربية في المنطقة ومنفذة لسياستها الاستعمارية في الهيمنة والانفراد، لذا فهما مصدر تهديد كبير وخطير للأمن القومي العربي.

ج-عضويتهما في حلف الناتو (الأطلسي) وانتشار القواعد الامريكية والاجنبية فيها واستخدامها لضرب العراق والتدخل في شؤونه.

---

[١] جميل هلال، "استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط"، الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٥، ص٤٥.

[٢] التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠، ص ٢٥٢-٢٦٢.

[٣] عابدة سري الدين، "الحرب الباردة في الخليج الساخن"، الطبعة الاولى، بيسان للتوزيع والإعلان، بيروت، ١٩٩٩، ص ٤٤١.

[٤] علي الدليمي، مرجع سابق، ص ٤٥.

د- احتلال تركيا لأجزاء من الوطن العربي (لواء إسكندرون) ولأجزاء من شمال العراق في السنوات الأخيرة. بدعوة حماية حدودها الجنوبية من هجمات الأكراد المعارضين واجتياحها تلك المناطق وغزوها المتكرر، ولا ننسى أن لتركيا اطماعاً في بترول المنطقة الشمالية من العراق وادعائها بعائديه (الموصل وكركوك) لها.

٨-إن اجراء مناورات بحرية- تركية- اسرائيلية بمشاركة الولايات المتحدة خلق مناخاً متوتراً في المنطقة العربية، وهذا الأمر يتنافى مع مناخ السلام كما أن المناورات العسكرية تشكل تهديداً للإستقرار وللأمن القومي العربي.

٩-يشكل التعاون التركي – الاسرائيلي مدخلاً لإبدال مفهوم التعاون والتكامل العربي إلى مفهوم التعاون الشرق أوسطي، والذي يعني اعادة فك وتركيب الجسم العربي من خلال زرع أجسام غريبة تلغي هويته وتدمر هذه المكونات لهذا النظام العربي[1]، وهذا يؤدي إلى ايجاد اثار سلبية وخسائر اقتصادية بالنسبة للاقتصاديات العربية وهي كالآتي:

-اعاقة نهوض قدرات أي قطر عربي أو تعاون ثنائي بين اقطاره.

-العمل على تأجيج الصراعات العربية- العربية وتثبيت الوطن العربي.

-لا يرحب الطرفان بشرق أوسط قوامه نظام عربي وأن من مصلحتها أن يكون المشرق العربي شرق أوسطي التسمات تؤدي قوى الإيمية دوراً فاعلاً فيه.

واخيراً وليس آخراً فإن هذه الجزء من الدراسة انصرف إلى محاولة البرهنة على أن التعاون التركي الإسرائيلي له انعكاساته ومخاطر على الأمن القومي العربي، وذلك انطلاقاً من أن استمرارية العلاقة التصاعدية بين أطراف التحالف الثلاثي (الأمريكي- الإسرائيلي- التركي) والترويج لمشروعات وترتيبات أمنية لتعزيز التعاون التركي- الإسرائيلي في المنطقة

---

[1] علي الادريسي، مرجع سابق، ص٢٤.

يرمي إلى اختراق الأمن العسكري والاقتصادي والإيديولوجي والسياسي للأمة العربية، بمعنى تهديدها عسكرياً وابتزازها اقتصادياً وتسميتها ايديولوجيا وتفتيتها سياسياً، ومن هنا ينبع التهديد بنسب ودرجات مختلفة للأمن التركي العربي[1].

فنجد أن اسرائيل تطالب بالأمن وهي الوحيدة في المنطقة العربية التي تمتلك الاسلحة النووية، فضلاً عن الاسلحة الكيماوية والجرثومية، وانواع الاسلحة الحديثة الاخرى، ويبرز تعاون اسرائيل العسكري مع تركيا فكرة رئيس الوزراء الاسبق دافيد بن غوريون التي أشرنا اليها سابقاً وذلك من أجل تطويق الوطن العربي وتهديد أمنه القومي.

المطلب الثاني
نظرة في مستقبل العلاقات التركية- الإسرائيلية

إن دراسة مستقبل أية علاقة بين الكيانات السياسية لا بد وأن تخضع لمؤثرات عديدة ومن أهمها إرتداد البيئة الداخلية والاقليمية والدولية التي تستهدفها تلك العلاقة، سلباً كمحددات أو كوابح وايجاباً كممهدات أو دوافع، وعليه سنحاول خلال هذا المطلب القاء نظرة في مستقبل العلاقات بين البلدين.

أولاً: إمكانية نجاح التعاون الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل:

وفرت المتغيرات الدولية وانعكاساتها الإقليمية منذ مطلع التسعينات البيئة الملائمة لتحرك القوى الإقليمية الفاعلة في المنطقة العربية وسعيها إلى تطويع تلك المتغيرات لتصب في استراتيجيتها كقوى أساسية في المنطقة العربية، ولقد شهد عقد التسعينات تنامي العوامل الصراعية في العلاقات العربية فضلاً عن تنامي الاختراق الخارجي للقوى الإقليمية بتطويق المنطقة بتحالفات أمنية.

---

[1] وصال العزاوي، "تطورات التحالف التركي- الاسرائيلي والأمن القومي"، مرجع سابق، ص ٥٢.

وهكذا فقد سارعت كل من تركيا وإسرائيل إلى استثمار هذه المتغيرات والتحولات المتسارعة وما افرزته من تداعيات في البيئة الإقليمية، لا سيما أضعاف العراق وما نجم عنه من فراغ استراتيجي في المنطقة بسبب غياب الفعل القومي سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، فضلاً عن تغليب الأمن القطري على الأمن القومي العربي، وانطلاق عملية التسوية السلمية للصراع العربي –الاسرائيلي.

وعلى العموم فقد اسهمت اربعة عوامل في تنشيط آفاق التعاون بين تركيا وإسرائيل:

١- وجود فراغ استراتيجي في المنطقة يسعى كلا الطرفين إلى اشغاله كلما بعد تعاظم الاختلال في ميزان القوى في المنطقة لصالحها[1].

٢- مصالح الطرفين بالتركيز على هدف واحد يؤدي إلى محاصرة الوطن العربي سياسياً واقتصادياً من خلال ترتيبات اقتصادية وامنية لعرقلة وتضييق حركة العرب على جميع الصعد.

٣- غياب التضامن العربي وتآكل النظام الاقليمي بعد تراجع مفهوم الأمن القومي العربي لا سيما بعد أزمة الخليج الثانية.

ويلاحظ أن العلاقات التركية- الاسرائيلية ارتكزت على عدد من الحقائق من بينها:

-حقيقة ادراك النخب التركية إلى ما تستطيع أن تقدمه لها إسرائيل من خبرات وتسهيلات فيما يتعلق بالأمن والدور الاقليمي الذي يمكن أن تؤديه تركيا في المنطقة العربية.

- حقيقة وجود تماثل بين توجهات كلا الطرفين فيما يتعلق باطماعهما في المنطقة من ناحية ومعاداتهما للقومية العربية من ناحية أخرى.

---

[1] اسيد عليوه، "العلاقات العربية- التركية في ظل اشراق أوسطية"، "الباحث العربي"، العدد ٣٩، لندن، ١٩٩٥، ص ٨-١٠.

-حقيقة وجود جالية يهودية مؤثرة في صناع القرار في السياسة الخارجية التركية تمتد جذورها إلى القرن الخامس عشر مع جالية من اليهود الاتراك المهاجرين إلى اسرائيل والمؤثرين في توطيد العلاقة بين الطرفين، فهذه الحقائق التي تم ذكرها تؤكد على أن عناصر التعاون بين تركيا واسرائيل متوفرة وساعدت على ايجاد اسرائيل أرضية مناسبة لتنامي هذه العلاقة بين البلدين، وعلى الرغم من التصريحات التركية بشأن دوافع تعاونها وتحالفها مع إسرائيل إلا أن ذلك التحالف لم يأت من فراغ، بل نابع من عوامل داخلية وخارجية أدت دوراً كبيراً في بلورة اتفاق التعاون العسكري والإقتصادي بين الطرفين وبناء على ذلك سيتركز الاهتمام على إبراز عوامل الدفع في العلاقات التركية- الإسرائيلية على المستويات السياسية والأمنية والإقتصادية:-

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المستوى السياسي الدولي:

كما هو معروف فإن الولايات المتحدة ذات استراتيجيات متحركة في العالم، وقد انصبت سياساتها على تفكيك النظام الاقليمي العربي والعمل على الدعوة لبناء منظومات اقليمية تعزز هيمنتها وتواجدها في المنطقة، والمساعدة الأمنية للدول المتحالفة معها من دول المنطقة عبر دفعها إلى عقد اتفاقيات أمنية واقتصادية فيما بينها كما هو الحال في اتفاق التعاون التركي- الإسرائيلي.

لذلك فقد جاء هذا التحالف مكملاً للتصور الامني الأمريكي "الشرق أوسطي" حيث وجدت الأخيرة فرصتها في اطار ما يسمى بالاستقرار الاقليمي حسب التصورات الأمريكية- الاسرائيلية، وسيكون ممكنا عبر اتفاقيات اقليمية تطويق الأقطار العربية وانهيار المناهض للوجود الغربي في المنطقة، والتي تمثل في مجملها عقبات أمام المخطط الامريكي لرسم نظام اقليمي جديد.

إن ارتباطات تركيا العسكرية مثل انضمامها إلى (الناتو) وتسخير قواعدها الجوية المعدة أصلاً لاستقبال طائرات النقل العملاقة القادمة من أوروبا، وكذلك استقبال قوات الردع السريع التي انشئت للطف، وامكانية استخدام المناطق المتاخمة للحدود العراقية- التركية، هذه المعطيات أكدت على أهمية الاستراتيجية لتركيا.

وبعد انتهاء الحرب الباردة التي أسهمت في انهاء الدور التركي لمواجهة الخطر السوفياتي جنت تركيا مساعدات كبيرة من الولايات المتحدة الامريكية ومن الحلف الاطلسي[1]، ولكنها بدأت تواجه عقبات بعد انتهاء الحرب الباردة للحصول على الاسلحة والمعدات الحربية الأمريكية، نتيجة تحرك جماعات الضغط المؤيدة لليونان وأرمينيا في الكونغرس الامريكي، فعملت تركيا على الافادة من إسرائيل والضغط على الولايات المتحدة في استمرار مواقفها المؤيدة للدور الاقليمي التركي في المنطقة وهو ما حكم توجهاتها تجاه التعاون مع إسرائيل وفي هذا الصدد فإن هناك اعتقاداً راسخا لدى صناع السياسة التركية بتراجع أهمية تركيا في استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية، وبالتالي نجد أن الاعتداءات التركية المستمرة على العراق ومواقفها التهديدية تجاه سوريا، والموقف المؤيد للولايات المتحدة، دعّم من مكانتها من مكانتها لدى الدول الغربية وعزّز فرص انضمامها للإتحاد الاوروبي.

وجرياً مع ما تقدم، فإن ما يدعم العلاقات التركية- الإسرائيلية هو ارتباط الطرفين بالاستراتيجية الأمريكية وارتباط الأولى بـ (الناتو) ووضعها الاوروبي والثانية طبيعة علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وارتباطاتها المختلفة بالدول الأوروبية[2].

---

[1] جلال عوض، "دور تركيا في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج"، مرجع سابق، ص ٢٣٤.

[2] محمود سريع القلم، مرجع سابق، ص ١٠-١١.

فلقد شكلت تركيا أحد المرتكزات في الترتيبات الجديدة بسبب أهميتها الاستراتيجية عبر الاعتماد المتبادل بين شقي المنطقة الشرق أوسطية الشمالي والغربي للمنطقة (إسرائيل) أي "الحتواء التهديدات" القادمة من المنطقة والتي ستتيح الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية على دفع عملية التسوية بين بعض الأطراف العربية وإسرائيل وسيساعد ذلك على حماية مصالحها في المنطقة من جهة والمحافظة على أمن إسرائيل من ناحية أخرى.

لذلك فإن الاحتواء المزدوج للعراق وايران أسهم حسب التصورات الامريكية في انطلاق عملية التسوية، ومحاصرة النظم التي تطالب بمغادرة القوات الامريكية من المنطقة، وتقييد الطموحات العسكرية لبعض القوى الاقليمية والى تعزيز الانتشار العسكري الامريكي في منطقة الخليج العربي.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل

فهذه المعطيات شكلت عناصر فاعلة في تنشيط التعاون ومن ثم التحالف بين إسرائيل وتركيا والمحافظة على ميزان القوى لصالح "إسرائيل" وخلق الفرص المناسبة لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي.

- المستوى الاقليمي:

مما لا شك فيه أن بحث تركيا عن دور اقليمي لها في المنطقة وإلى وجود شريك له رؤية متطابقة للمنطقة تطلب منها التعاون مع "إسرائيل" مستندة بذلك على الدعم الغربي وبالذات الامريكي لذلك لا يمكن فصل الادوار الاقليمية الجديدة لكل من تركيا واسرائيل عن الاستراتيجية الأمريكية التي في مقدمة أهدافها حماية إسرائيل وحماية مصالحها في المنطقة.

وفي هذا السياق فإن مسار العلاقات الاستراتيجية التركية– الإسرائيلية التي بشكل التماثل بينهما أبرز سمتها يضفي على التحالف سمة الاستمرارية، وذلك لأنهما يسعيان في

اعاقة أي تقارب أو تعاون عربي، واحباط نهوض قدرات أي قطر عربي وتعذيب المنطقة، فلذلك فهما يلتقيان في العمل على هندسة جديدة للشرق الأوسط سياسياً وامنيا وثقافياً.

فنجد ضمن الدائرة الاقليمية أن التنافس الحاصل بين تركيا وايران لايجاد موطئ قدم لها في الجمهوريات في أواسط آسيا، سيشكل ذلك عاملاً مهماً لدعم الغرب والولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل لترجيح النفوذ التركي على النفوذ الايراني، ولا سيما أن تركيا تتمسك بالمبادىء العلمانية، وعليه فإن أوروبا والغرب ومن ثم إسرائيل سوف تشجع كثيراً للغزو الثقافي التركي في آسيا الوسطى، وكذلك نشاط تركيا الاقتصادي لتصبح جسراً ينتقل منه النفوذ والبضائع الإسرائيلية إلى تلك الجمهوريات.

جميع الحقوق محفوظة

ولقد عبر الاتراك عن ادراكهم فائدة التعاون مع إسرائيل من زاوية المصالح الاقتصادية التركية منهم الباحث التركي (حسن قوني) الخبير في العلاقات الدولية اذ يقول (ان تركيا كدولة إسلامية وديمقراطية وعلمانية هي من جهة ميدان عبور هام "لإسرائيل" ومجموعات الاستثمار اليهودية الأخرى من أجل الاستثمار في آسيا الوسطى وفي المقابل فان "اسرائيل" لا تريد أن تخلق من جمهوريات آسيا الوسطى بيئة ثابتة ومعادية لها من العرب والبلد الوحيد الذي يستطيع التوسط بين اسرائيل وهذه الجمهوريات هو تركيا[1] ومهما تكن طبيعة الأمر بالنسبة لتركيا بصدد صيغة نفوذها في آسيا الوسطى فان المستقبل يوحي بأن لتركيا دوراً مهماً في تلك المنطقة بأي صورة كانت سواء باعتبار تركيا جسراً أو معبراً لإسرائيل أو بالشراكة التجارية الاقتصادية مع إسرائيل لاختراق الجمهوريات في آسيا الوسطى لأن الأخيرة تولي إهتماماً بهذه الجمهوريات لغرض تحقيق اهداف عزل تلك الدول عن المحيط العربي وقضيته المركزية المتمثلة بالصراع العربي الاسرائيلي، وضمان هجرة اكبر عدد من اليهود إلى إسرائيل وتطويق الخبرة النووية في هذه الجمهوريات وعدم نقلها للدول العربية.

---

[1] محمد نور الدين، "تركيا في الزمن المتحول"، مرجع سابق، ص ٢٦٥.

أما على المستوى الأمني، فإن إمكانية إستمرارية التحالف بين الطرفين قائمة، فكلاهما يواجهان ما يسمى بـ "قلق أمني" ممّا أدى إلى التعاون الأمني الواسع النطاق في مواجهة ما يسمى بالتطرف الإسلامي"، وبالنسبة لتركيا تمثل قضية الاكراد تشمل هاجساً أمنياً مستمراً لذا فإن الاستفادة التي يمكن أن يحققها التعاون بينهما في المجال الأمني يشمل استفادة تركيا من أساليب إسرائيل طالما بقيت المشكلة الكردية في تركيا قائمة[1] وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز التعاون بين البلدين في المستقبل وحرص كل منهما على الاهتمام بعلاقاتهم لخدمة كل طرف للآخر.

من جانب آخر نجد أن توسيع العمق الاستراتيجي لإسرائيل بتوفير الاجواء والمياه التركية يوفر لها فرصة ممارسة الضغط على اقطار عربية كسوريا والعراق، طالما بقيت المشكلة الفلسطينية دون حل.

جميع الحقوق محفوظة

فاستمرار توتر العلاقات بين تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة أخرى يخدم استمرارية التعاون التركي – الاسرائيلي، واستخدام هذا التعاون كوسيلة للضغط على سوريا فهذه الإمكانية ستكون خطيرة وسلبية في ظل التعاون الأمني، حيث سيكون الوضع الاقليمي الجديد ملائماً لتركيا بوصفها القوة الاقليمية التي تطمح إلى تفعيل دورها ولو في اطار كونها جزءاً من الاستراتيجية الامريكية الشاملة، التي تسعى إلى السيطرة على المنطقة لاستثمار ثرواتها وتوظيفها اقتصادياً لصالح مشروعها الكوني، وإن تركيا تسعى إلى أن تكون الذراع الامريكي الفاعل في المنطقة وأن تتجاوز محنة فقدان أهميتها الاستراتيجية من جراء انهيار الاتحاد السوفياتي السابق والحضور الامريكي الفعلي في منطقة الخليج العربي.

ثانياً: كوابح التعاون الاستراتيجي التركي– الإسرائيلي على الصعيد الإقليمي

فهذه الكوابح تشكل احتمال تراجع اندفاع هذا التعاون في المستقبل وبهدف تحليل هذه الكوابح لا بد من التطرق إلى مدخلاتها بمعنى المسببات الكامنة وراء بلورتها فضلاً عن تلك تبيان شروطها بمعنى العوامل الضرورية التي تتوفر لاستمرار فاعلية كوابح هذه العلاقة على اعتبار أن العوامل تمثل متطلبات ذاتية وموضوعية تدعم هذه الكوابح وان مدخلات الاعاقة من حيث

---

[1] جلال معوض، "صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية– التركية"، مرجع سابق، ص٢٤٩.

تقسيمها يمكن أن تتوزع على كل من البيئتين الإقليمية والدولية لا سيما أن هاتين البيئتين تضم في طياتها العديد من المتغيرات والتحولات المتسارعة [1].

كوابح التحالف الاستراتيجي التركي- الاسرائيلي

ثمة كوابح تواجه التعاون الاستراتيجي التركي- الاسرائيلي" على الصعيد الإقليمي والتي تشكل احتمال تراجع اندفاع هذا التعاون في المستقبل.

على مستوى البيئة الدولية:

على الرغم من أهمية الوضع الجيو-ستراتيجي لتركيا بحكم حدودها المشتركة مع الوطن العربي إلا أن هذه الاهمية لا يمكن فصلها عن الاستراتيجية الامريكية في المنطقة، والتي في مقدمة أهدافها حماية مصالحها وتوظيف هذه الاهمية ليس لصالح تركيا وانما لصالح الولايات المتحدة، فمن المؤكد أن هندسة وتخطيط النظام الشرق أوسطي الجاري تأسيسه وافامته ترجع إلى الولايات المتحدة الامريكية وقد أخذت ملامح هذا التصور تتضح تدريجياً على هيئة قواعد عدة تكون للولايات المتحدة الكلمة العليا والاخيرة فيها ولحماية مصالحها وتطوير اشكال التعاون العسكري الثنائي بينها وبين حلفائها (تركيا) واقطار الخليج العربي و"اسرائيل".

أما على مستوى البيئة الإقليمية:

---

[1] يشير تاريخ العلاقات العربية- التركية الى مزيج من الصراع والتعاون والاتفاق والاختلاف وأن ما يجمع العرب والاتراك هي وشائج روابط الدين الاسلامي والجوار ووجود حدود مشتركة واطلالهم على البحر المتوسط ولقد أدى هذا الجوار إلى وجود مصالح لكل طرف تجاه الطرف الأخر وان هناك مصالح مشتركة لن يتوان الجانبان عن التعاون فيما بينهما.
انظر: طلعت مسلم، مشروع النظام الشرق اوسطي وموقف العرب والاتراك منه وموقعهم فيه، مرجع سابق، ص٣٩٢.

ثمة مشكلات تواجه تركيا في تحركها في المنطقة لا سيما في المشرق العربي بسبب تنوع مصالحها وإهتماماتها الإقتصادية والأمنية والسياسية لذا فإن فضاء المشرق العربي قد يكتسب أهمية خاصة لصانعي السياسة التركية وعلى العرب توظيف هذا الإهتمام كمعوض عربي بإتجاه تعديل مسار العلاقات التركية مع الكيان الصهيوني.

إن الإهتمام التركي بالجمهوريات الإسلامية لآسيا الوسطى والقوقاز والقيود المفروضة على دورها في هذه المنطقة بسبب المعارضة القوية الروسية التي لا تزال تعتبر هذه الجمهوريات ضمن نطاقها الحيوي قد يواكبه تحرك تركي بإتجاه منطقة المشرق العربي لا سيما في المجال الإقتصادي[1]، وعلى العرب استغلال هذا التوجه كعنصر ضغط على تركيا لتبديل سياستها مع إسرائيل.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

ولاشك أن في مقدمة الأسباب التي قد تشكل كابحاً في تنامي العلاقات التركية – الإسرائيلية هو اهتمام الأولى بمصالحها الإقتصادية في المنطقة وفتح أسواق المنطقة أمام المنتجات التركية، وتوسيع نطاق التعامل الإقتصادي مما يفسر إحتمال مساندة تركيا لكبار رجال الصناعة والأعمال العرب في دعمهم لخطط صانع القرار في تنشيط الإقتصاد التركي.

إن تركيا تتطلع إلى البحث الدائم عن أسواق خارجية لصادراتها وشركاتها وعمالتها وعن إستثمارات أجنبية في القطاعات المتنوعة.

على الرغم من تواضع حجم التبادل التجاري بين تركيا والأقطار العربية إلا أن الشركات التركية تراهن على تعزيز مواقعها في قطاعات الإنشاءات والمقاولات لاسيما في العراق وبعض أقطار الخليج العربي كالسعودية والإمارات إضافة إلى ليبيا.

---

[1] د. جلال عبدالله معوض، "صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٨، ص٣٠.

وإذا كانت الإستثمارات العربية في تركيا لا تزال محدودة مقارنة بالإستثمارات الأجنبية الأخرى التي تمثل نسبة ٢,٩% إلا أن الجهود التركية مستمرة في حركتها الهادفة إلى زيادة حجم الإستثمارات العربية فيها.

أن ممارسة اشكال متنوعة من الضغط والتأثير على تركيا من قبل العرب كي تعيد حساباتها في مواقفها الحالية إزاء المنطقة يمكن أن يستند إلى ما يلي:

- اتخاذ التدابير المناسبة لتدعيم العلاقات الاقتصادية العربية- العربية لا سيما بين سوريا والعراق كوسيلة للتاثير في السياسة التركية والدعوة إلى استخدام الجانب العربي لعلاقاته مع تركيا للغرض نفسه.
- زيادة القدرات الدفاعية كرادع لمخاطر التحالف التركي- "الاسرائيلي" من خلال التضامن وبنائه على أسس راسخة في اطار مصالحة عربية شاملة تضمن انهاء الانقسامات العربية القائمة.
- بناء وبلورة موقف عربي مشترك يعطي للمنطقة العربية قدرة حقيقية على المناورة.

نقل رسالة واضحة لتركيا مفادها "إن استمرار مصالحها الاقتصادية المتبادلة وتطورها مع العرب في المجالات كافة لا سيما الاقتصادية، النفط والغاز والاستثمارات وهي مجالات يصعب على تركيا العثور على بديل لها، وتفوق بكثير حجم المصالح الامنية والاقتصادية مع اسرائيل، يحتم على تركيا اعادة حساباتها في سياستها تجاه المنطقة العربية"[1] واذا كانت الظروف السياسية العربية غير مهيأة للتنسيق العربي الكلي لتحقيق التضامن بالمعنى الشامل على الرغم من تزايد حجم التهديدات للأمن القومي العربي، فان البديل المرحلي المتاح في ظل الظروف الحالية أن يقتصر على تنسيق متعدد الجوانب.

---

[1] المرجع نفسه، ص٣٩٩.

ومن الواضح أن أي تعاون عربي مع قوى مؤثرة من خارج المنطقة يساعد إلى حد كبير في تحقيق توازن التحالف التركي– "الاسرائيلي"، عبر لجوء بعض الأقطار العربية إلى تدعيم علاقاتها مع اليونان والتلويح بهذه كوسيلة للضغط على تركيا لتصبح اكثر استجابة لبعض المطالب العربية خصوصا فيما يتعلق بالمياه بوصفها إحدى الوسائل المهمة في التعامل مع تركيا.

إن خلق نسيج اقتصادي اجتماعي مشترك كفيل بأن يكون الأساس للبيئة السياسية لنظام اقليمي عربي، وفي الوقت نفسه بجنب التعاون الاقتصادي العربي ومؤسساته الاثار السلبية التي يمكن ان تنجم عن الأزمات والمشكلات والتي تسعطها القوى الدولية والاقليمية الاخرى ضد المصلحة العربية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

إن التعامل التفضيلي المتبادل باعطاء اولوية للعلاقات العربية– العربية سيؤدي إلى انعكاس ذلك ايجاباً على اتخاذ مواقف عربية مشتركة ازاء قضايا خارجية تهدد الأمن القومي العربي.

إن من كوابح العلاقات التركية– "الإسرائيلية"، هو الانتقال من الوضع الراهن للعلاقات العربية– التركية إلى الوضع المرجو، من خلال ازالة حالة التوتر والاكتفاء ببعض الوسائل للتطيف حالة الاضطراب في تحديد الأمن، فتعتبر السياسة التي تهيء الأسس لعلاقات شاملة والتوصل إلى اتفاقيات تعاون اقتصادي وثقافي.

لا شك أن الاقتصاد والأمن بالنسبة إلى علاقات تركيا مع البلدان العربية يشكلان ارضية في توسيع العلاقات وتعميقها بشكل راسخ، لذا فإن استثمار العلاقات الاقتصادية لا سيما النفط في التعامل مع تركيا وتوظيفها بشكل لا يخل بميزان القوى والعمل على بناء علاقات اقتصادية

متكافئة ومتوازنة، وبالتالي ارتباط تحسن الاقتصاد التركي بالموقف العربي سيفوت الفرصة على تنامي العلاقات التركية- الاسرائيلية.

إن المنطقة بحاجة إلى ابرام مواثيق جديدة من خلال مفاهيم جديدة ومن منطلق الوضع الراهن لبلدانها بالنظر إلى الأوضاع الدولية، وإن عدم وجود اتفاقيات قانونية دولية تنظم العلاقات في البيئة الاقليمية وخاصة قضية المياه عبر الحدود الدولية سيخلق ثغرات خطيرة في جدار الأمن القومي العربي معرضا اقطاره لسياسات المساومة والتهديد والابتزاز وتزداد الخطورة في ظل الحاجة الماسة إلى المياه[1] وعليه فان وضع قواعد قانونية محدد للتصدرف بالمياه سوف يؤدي إلى ازالة الهاجس الامني بين تركيا والعرب وسوف يقود بالتأكيد إلى حالة من الإستقرار وتمتين المصالح بين العرب والاتراك.

جميع الحقوق محفوظة

إن تركيا التي تتطلع إلى تهيئة الاجواء مع أقطار الطبخ العربي يتطلب منها رسم دائرة اساسية لهذا التعاون، وان كل نوع من الاتفاق والتعاون ينبغي عقده على أساس بلوغ مفهوم (الأمن والمنافع المشتركة) للعرب والاتراك الذي بامكانه أن يخلق اثارا بناءة في مستقبل جميع دول المنطقة بعيدا عن التأثيرات والتدخلات الخارجية وبالذات الامريكية.

إن من كوابح العلاقات التركية- "الاسرائيلية" هو احتمال تنامي العلاقات العربية مع ايران كموازٍ لتركيا وعلاقاتها المتنامية مع "إسرائيل" ويلاحظ أن لإيران طموحات اقليمية بأن تصبح قوة مؤثرة في المنطقة، وذات دور رئيسي في ارساء بنية اقليمية جديدة، خصوصا مع تزاحم المشاريع الامريكية- "الاسرائيلية" المطروحة حول الشرق أوسطية[2].

---

[1] مجدي صبحي، "مشروعات التعاون الإقليمي في مجال المياه"، السياسة الدولية، العدد ١١٥، القاهرة، ١٩٩٤، ص١٨١.

[2] جلال معوض، "صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية- التركية"، مرجع سابق، ص٢٤٦.

وعلى الرغم من مواقف تركيا المعادية للعراق فإنه من المحتمل أن يشهد المستقبل المنظور تحولاً في السياسة التركية ازاء العراق وسوريا، ومن مؤشرات هذا التحول هي الاقالة التي يمكن أن تحققها تركيا من تطبيق المادة (٥٠) من ميثاق الامم المتحدة باستئناف التجارة مع العراق وتقديرها مخاطر استمرار الحصار الاقتصادي على العراق وانعكاساته على اقتصادها من جهة ومخاطر سياستها الحالية في دفع العراق وسوريا إلى مزيد من التقارب الاقتصادي والسياسي والعسكري من جهة أخرى بما يشكل من وجهة نظرها وسيلة للضغط عليها[1].

ومن التصريحات التي جاء بها وزير الخارجية التركي اسماعيل جيم في ١٩٩٧/٧/١٨ يمكن تلمس أن تركيا بدأت تدرك جيدا خطورة سياستها على المنطقة ومدى ما تلحقه من ضرر ليس فقط على العرب وانما على ايران.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز الرسائل الجامعية

"إن بلاده ستبدأ مرحلة جديدة من العلاقات مع دول الجوار بما فيها سوريا والعراق وايران تعتمد على النوايا الحسنة، وانها لا تعتزم اقامة منطقة عازلة في شمال العراق، الا أن سياستها الحالية تجاه العراق سوف تستمر دون تغيير وإنها ترغب في اقامة علاقات مع دول الجوار تعتمد أيضاً على المنفعة المتبادلة وتأمين الحدود من أجل القضاء على الارهاب"[2]

أما فيما يتعلق بالجانب العربي فإن كسب تركيا وليس خسارتها ينسجم مع اعتبارات الجغرافيا والتاريخ والثقافة والارتباط معها بوشائج الرسالة الاسلامية، فضلا عن "التصورات السياسية والاستراتيجية في تحقيق المصالح العربية".

---

(١) جلال معوض، مرجع سابق، ص٢٩٨.

(٢) المرجع نفسه، ص٢٩٨.

اضافة إلى ضرورة الاهتمام باستعادة التضامن العربي وانهاء الانقسامات العربية القائمة بعد أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩١، وبناء أسس علاقات راسخة وبلورة موقف عربي يحظى للمنطقة العربية قدرة حقيقية على المقاومة، وإلى ضرورة حمل تركيا على ادراك ان استمرار مصالحها الاقتصادية مع العرب في مجالات التجارة والنفط والغاز والاستثمارات تفوق بكثير حجم مصالح تركيا مع "اسرائيل" وهذا يتطلب من تركيا اعادة حسابات سياساتها الحالية تجاه المنطقة العربية.

وفي هذا الإطار فإن رفع الحصار الاقتصادي المفروض على العراق منذ عام ١٩٩٠م وحقيقة أن العراق يمثل العمق الاستراتيجي الأمني للوطن العربي وأن عودته إلى محيطه العربي بوصفه أمنه جزءا من الأمن القومي العربي، سيتيح لتركيا إدراك أهمية التعامل مع الأقطار العربية ذات الموقف الموحد وليس مع كل قطر على حدة.

جميع الحقوق محفوظة

كما أن تدعيم التقارب السوري العراقي يجب أن يحظى بأهمية من خلال حقيقة كون القطرين مستهدفين بالأساس بالتحالف الاسرائيلي- التركي ذلك أن هذا التقارب كفيل بمواجهة مخاطر هذا التحالف من جهة، وتسوية مشكلة مياه الفرات مع تركيا وضرورة التوصل إلى تسويتها على أساس القسمة العادلة من جهة أخرى.

كما أنه يجب مواصلة الاتصالات السياسية العربية- التركية وإبقاء القنوات مفتوحة معها والتأثير في الرأي العام التركي وجماعات المصالح وخصوصا رجال الأعمال وزيادة حجم الاستثمارات العربية في تركيا، واتاحة الفرصة أمام الشركات التركية لتنفيذ المشروعات في الأقطار العربية لا سيما منطقة الخليج العربي.

هذه المعطيات وربما غيرها ستساعد على احداث تغييرات مستقبلية في السياسة التركية تجاه اسرائيل من جهة والمنطقة العربية من جهة أخرى.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الخاتمة والإستنتاجات

كانت السياسة التركية وما زالت قائمة على أساس قناعة القوى السياسية والإقتصادية والإجتماعية في تركيا بأن التحالف مع الغرب والولايات المتحدة هو أفضل السبل لضمان أمن بلادهم وخدمة أهدافهم الإستراتيجية ولأن إسرائيل هي ضيعة الغرب والولايات المتحدة في المنطقة العربية فإن إسرائيل قد إحتلت مكانة هامة في الإستراتيجية التركية منذ نشوئها وحتى الآن.

وإذا ما إستثنينا بعض الفترات التاريخية التي مرت بها العلاقات التركية الإسرائيلية لا سيما في ظل ظروف البيئة التركية وما إستتبعها من حاجة تركيا للنفط العربي والمساندة السياسية في صراعها مع اليونان فإن الأتراك ينظرون إلى إسرائيل على أنها الحليف الأمثل لكسب ودّ الولايات المتحدة الأمريكية، وإن الطموحات والرغبات لديهم في أداء دور قيادي إقليمي في المنطقة لا يتم إلا من خلال "إسرائيل" وقد أسهمت ظروف دولية وإقليمية كإنهيار الإتحاد السوفياتي وتفكك أوروبا الشرقية وظهور جمهوريات في أواسط آسيا والقوقاز والعدوان على العراق عام ١٩٩١، وتصدع النظام العربي وما إستتبعه من اتفاقيات تسوية مع إسرائيل في جعل تركيا مرة عنصراً أساسياً وجزءاً لا يتجزأ من التنافس الدولي في الشرق الأوسط فبدأت تركيا تتحدث عن أماني وطموحات واضحى القرن الحادي والعشرون كما رآه الرئيس التركي الراحل تورگت أوزال "قرن الأتراك" وكثر الحديث عن إعادة النظر بالحدود مع العراق وبمبادلة المياه بالنفط.

إن التحركات السياسية والأمنية والأنشطة العسكرية التي بنتها تركيا مع "إسرائيل" مستندة إلى ظروف البيئة الدولية والإقليمية فهي تنم عن نمط من إستمرار القناعة بأن سعيها

للتمتع بنفوذ في المنطقة في الوقت الحالي يحظى بقدر ملحوظ من التحول لصالحها ومرشح لزيادة في ظل الأوضاع التي تمر بها الأمة العربية. ولأن الولايات المتحدة تعد واحدة من المتغيرات الرئيسية للتحرك التركي والتطلع نحو زيادة نفوذها في المنطقة فإنها ستسعى إلى زيادة علاقاتها بإسرائيل لتأمين هامش أكبر من التأييد الأمريكي لنشاطها وتحركها ومن ثم تحقيق القدر الأكبر من المصالح والأهداف الإقليمية.

وعلى هذا الأساس فإن النظام التركي يسعى لأن يكون أكثر إنسجاماً مع إتجاهات النظام السياسي الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية في التأكيد على المبادئ الديمقراطية وترسيخ إقتصاد السوق والعلمنة وأخيراً التخطيط لتوظيف المدخلات الإقتصادية والسياسية والتركية تجاه دول المنطقة بما يوفر لها فرصة أداء وظيفة مهمة في سياسات رائدة في "النظام الإقليمي الجديد" دون أن تتوافق مع المصلحة الأمريكية وعلى هذا فإن جزءاً كبيراً من الدوافع التركية لبناء علاقة إستراتيجية مع إسرائيل تنطلق على إعتبار أن تكون الرؤية الإسرائيلية منسجمة مع الرؤية التركية لأي دور إقليمي.

إن التجربة التركية مع الولايات المتحدة غير مشجعة فيما يتعلق بزيادة هامش حركتها خاصة إذا ما صاحب ذلك أحياء الطموحات القومية التركية وإن دور تركيا في الإستراتيجية الأمريكية يبقى مرغوباً بل مطلوباً في حدود معينة منها:

١- مواجهة التحدي الأصولي أينما وجد في المحيط الإقليمي.

٢- التأكيد على النموذج العلماني وإعتباره حاجزاً سياسياً أمام الحركات الإسلامية.

٣- عدم تجاوز إعتبار تركيا أداة تساعد في تهيئة أوضاع ومناخات طبيعية لتحقيق المصالح الأمريكية وليس أن تكون دولة قوية في المنطقة ذات قدرة على فرض إرادتها دون إكتراث للسياسة الأمريكية ومن جانب آخر فإن "إسرائيل" قد شعرت أن مكانتها في الإستراتيجية

الأمريكية تجاه الشرق الأوسط قد تغيرت لا سيما بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي والسيطرة الأمريكية المباشرة على منابع النفط في الخليج فبدأت بتهويل أخطار جديدة تدعمها مؤسساتها العاملة في الولايات المتحدة ومن تلك الأخطار الأصولية الإسلامية التي ربطت بمجموعة من الدول الإسلامية والعربية ذات التوجهات المعادية للولايات المتحدة الأمريكية ونجحت في إحلال الخطر الإسلامي محل الخطر الشيوعي وراحت تروج لمفهوم محاصرة الأصولية ومحاربة الإرهاب مندفعة صوب تركيا العلمانية التي تساورها الهواجس نفسها من إنحسار أهميتها الإستراتيجية وهكذا حصل التقارب التركي – "الإسرائيلي" وبمباركة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التأثير المباشر للضغط اليهودي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

إن إندفاع أمريكا في إيجاد صيغة سلام دائمة بين العرب و"إسرائيل" تدفعه الرغبة الأمريكية في التخلص من الإلتزامات المادية المترتبة عليها جراء جعل "إسرائيل" متفوقة بشكل دائم على العرب ومباركة التعاون التركي – "الإسرائيلي" هو جزء من الإستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية. إثارة العديد من الأزمات والتحدث "الإسرائيلي" وعدم الإستجابة للمطالب العربية معتمدة على وسائل الأعلام الأمريكية والغربية للتأكيد على أهمية إسرائيل لخدمة المصالح الأمريكية وبالتالي يوفر لها المزيد من المساعدات الخارجية بكافة انواعها.

إن تطور العلاقات التركية "الإسرائيلية" خضعت لعدة إعتبارات ليس على مستوى الدولتين فحسب وإنما على مستوى الإدراك الغربي والأمريكي. وبصرف النظر عما تم تناوله حول موضوع الأصولية الإسلامية والإرهاب فإن محاولة تفعيل دورهما في المحيط الإقليمي يخضع لإعتبار أن المنطقة لا زالت تعاني من عدم الإستقرار لا سيما في ظل توظيف المدخلات الإقتصادية والسياسية والجيوستراتيجية تجاه دول المنطقة ومنها:

١- التخطيط للإستمرار قدماً في مشروع جنوب الأناضول بهدف تزويد المناطق الجنوبية بالطاقة ومصادر الري لجعلها نقطة إرتكاز لسياسة إقتصادية جديدة.

٢- إستمرار الأصرار التركي على عدم إعتبار نهري دجلة والفرات نهرين دوليين وإنما هما نهران عابران للحدود وإستعمال ذلك كورقة ضاغطة للتحكم في مصدر سوريا العراق وهي تعمل على زيادة الفرقة بين البلدين لتمرير سياستها المائية الرامية إلى تشويه الرؤية العربية الموحدة.

٣- الإعلان عن النية في إقامة مشروع أنابيب السلام بمشاركة إسرائيل لتكون سبيلاً للتحكم في إقتصاديات المنطقة، وبالتالي يمكن للطرفين أن يكونا عنصر جذب إقتصادي في الشرق الأوسط وإذا أضفنا إلى المدخلات الإقتصادية لتركيا إستمرار التراجع الإسرائيلي في مباحثات السلام مع العرب لا سيما مع سوريا والفلسطينيين مما يجعل إحتمال قيام أو تجدد أعمال حربية في المنطقة أمر ممكن الحدوث، سواء مع تركيا التي تحاول التحكم بمصير سوريا والعراق أو مع إسرائيل التي تنمادى في سلب حقوق العرب سواء على مستوى منح الحقوق الفلسطينية أو على المستوى التمسك بالجولان ومن هذا المنطلق يمكن ان نؤكد على جملة من الحقائق منها:

١- إن العلاقات التركية مع "إسرائيل" هي جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية التركية بصفتها (تركيا) جزءاً لا يتجزأ من الإستراتيجية الغربية الأمريكية تحديداً منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن ولا يمكن فهم العلاقات بين تركيا و"إسرائيل" بصورة موضوعية وفهم دوافعها من خارج زاوية السياسة الغربية- الأمريكية في المنطقة.

إن الإندفاع التركي نحو "إسرائيل" بدأ أقرب إلى التهور منه إلى الإنفتاح الطبيعي، وهذا جعل المنطقة عرضة لأخطار الحرب في أية لحظة كما أن وجود الحصار على العراق لا

يعني إلغاء لدوره السياسي أو العسكري صحيح أن هناك تعطيل لهذا الدور، ولكن ذلك لا يمنع من أن يسترد العراق كامل قدراته التأثيرية وهنا يكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة لا سيما في ظل وجود حدود مشتركة بين العراق وتركيا من جانب وما بين تركيا و"إسرائيل" وسوريا من جانب آخر.

٢- إن إقامة علاقة تحالف استراتيجية بين تركيا و"إسرائيل" في الوقت الذي يتعرض فيه العرب إلى شتى أنواع الإبتزاز والإحتلال، وذلك يعني أن تركيا قد وضعت نفسها إلى جانب طرف ضد طرف آخر وهذا يبعدها عن القيام بدور فاعل في أي نظام إقليمي جديد مناسبة أن شروط تحولها إلى قوة إقليمية فاعلة هو البقاء على مسافة واحدة من جميع أطراف الصراع ففي دخولها في تحالف عسكري وسياسي مع "إسرائيل" تقلل تركيا من هامش المناورة أمامها ومن ثم فإنها إغفلت حقيقة أن الأهمية الإستراتيجية التي تحظى بها تركيا في الفكر الإسرائيلي (كدولة محيطة) تتضاءل أهميتها كلما إستطاعت إسرائيل أن تتقدم خطوة في مسار التسوية إضافة إلى أن الطموحات التركية في المنطقة العربية تنطوي على كثير من الشك والحذر سواء من جانب العرب أو من جانب "إسرائيل" والتحالف مع الأخيرة يجعل صورتها المستقبلية في الوطن العربي غير مقبولة ولهذا لم تحتل تركيا سوى مكان ضئيل وهامشي في الشرق أوسطية الجديدة. إذا تم إستبعادها عن كل الأطر الإقليمية الأمنية- الإقتصادية وإقتصرت نظرتها إليها على أن تكون جزءاً من البنية التحتية للمواصلات على إمتداد الساحل الشرقي للبحر المتوسط وكطيف مشترك لمواجهة الحركات الأصولية، بمعنى أن إسرائيل تحشد بعض عوامل الضغط التي تستخدمها في الوقت المناسب خاصة وأنها تعمل على أن يكون النظام الشرق أوسطي محكوماً بالهيمنة الإسرائيلية وأن تكون إمتداداً للنظام الدولي الجديد.

٣- ويمكن تصور دور تركي مؤثر حين تجد حلا مرضياً لمشكلة المياه، إذ سيؤدي ذلك إلى زيادة حجم التفاعل الإيجابي التركي في الأقطار العربية، وإن توظيف العامل الجغرافي يجعل من أولى شروطه إقامة علاقات مميزة وجيدة بين تركيا وجيرانها المباشرين (سوريا والعراق) ولابد من إدراك أن هاتين الدولتين هما بوابة تركيا إلى الوطن العربي وبدونهما لا يمكن إقامة علاقات جيدة بينها وبين العرب وإن علاقات تحالفيه تركية- "إسرائيلية موجهة ضد سوريا والعراق لا تخدم أي تطور شامل لعلاقتها مع العرب وبالتالي لن يُتاح أن تمارس دوراً فاعلاً في أي نظام إقليمي جديد.

ولهذا توصي الدراسة:

جميع الحقوق محفوظة

١- إن الأقطار العربية معنية بمراجعة نقدية لسياستها إزاء تركيا منذ إعترافها بـ "إسرائيل" وحتى الآن" لا سيما وأن تركيا قد أبدت إستعداداً كبيراً للتعاون مع العرب منذ عقد السبعينات وعلى العرب أن يدركوا أن عالم اليوم هو عالم تتحكم به المصالح بعيداً عن العواطف والمثل الأخلاقية وأن عوامل الجذب والإغراء يمكن لها إن تضع تركيا أن لم نقل في علاقة تحالفية مع العرب فعلى الأقل تحييدها في الصراع العربي "الإسرائيلي" وليس إبتعادها عن العرب لحد إقامة علاقة تحالفية مع عدوهم وهذا بكل تأكيد مدعاة للمراجعة والتمحيص.

٢- إستثمار حجم التشابك الإقتصادي والسياسي بين تركيا والعرب والعمل على إحياء وخلق قدر من الأطر الفكرية لتجسيد التواصل بين الشعبين، لا سيما في ظل إعتناق غالبية الشعبين العقيدة الإسلامية وتبديد حالة الشك وعدم الثقة والسعي لخلق مفاهيم سياسية وإقتصادية وإجتماعية مشتركة، وإشاعة الحرص المشترك على مستقبل الشعبين العربي والتركي المسلمين، والتركيز دائماً على أن أمريكا وإسرائيل يعارضان أي دور قيادي

لتركيا في الشرق الأوسط كونها دولة مسلمة وترتبط بوشائج تأريخية مع العرب امتدت لقرون عديدة وأن تركيا أقرب إلى العرب من أمريكا وإسرائيل والتذكير دائماً بأن رفض الإتحاد الأوروبي لأنضمام تركيا وفشل الوحدة الجمركية بينه وبينها في تحقيق أي مكسب للإقتصاد التركي يستوجب إعادة النظر من قبل الأتراك لسياستهم المندفعة وراء الولايات المتحدة التي تسعى لإبقاء تركيا كأداة تنفيذية للسياسة الأمريكية في المنطقة.

٣- وبقدر ما تشكل الولايات المتحدة وإسرائيل أحد المتغيرات الرئيسية لتحركاتها وتطلعاتها ينبغي أن تكون الأسواق العربية المنفذ الهام في حل المعضلات الإقتصادية التركية بما ذلك أسباب العمالة التركية، وكذلك السعي إلى إيجاد تعاون علمي وثقافي بين الجامعات ومراكز البحوث ترفد المسؤولين لدى الطرفين بكل ما من شأنه أن يكون سبباً لتوطيد علاقات قائمة على المصالح المتبادلة وحسن الجوار.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

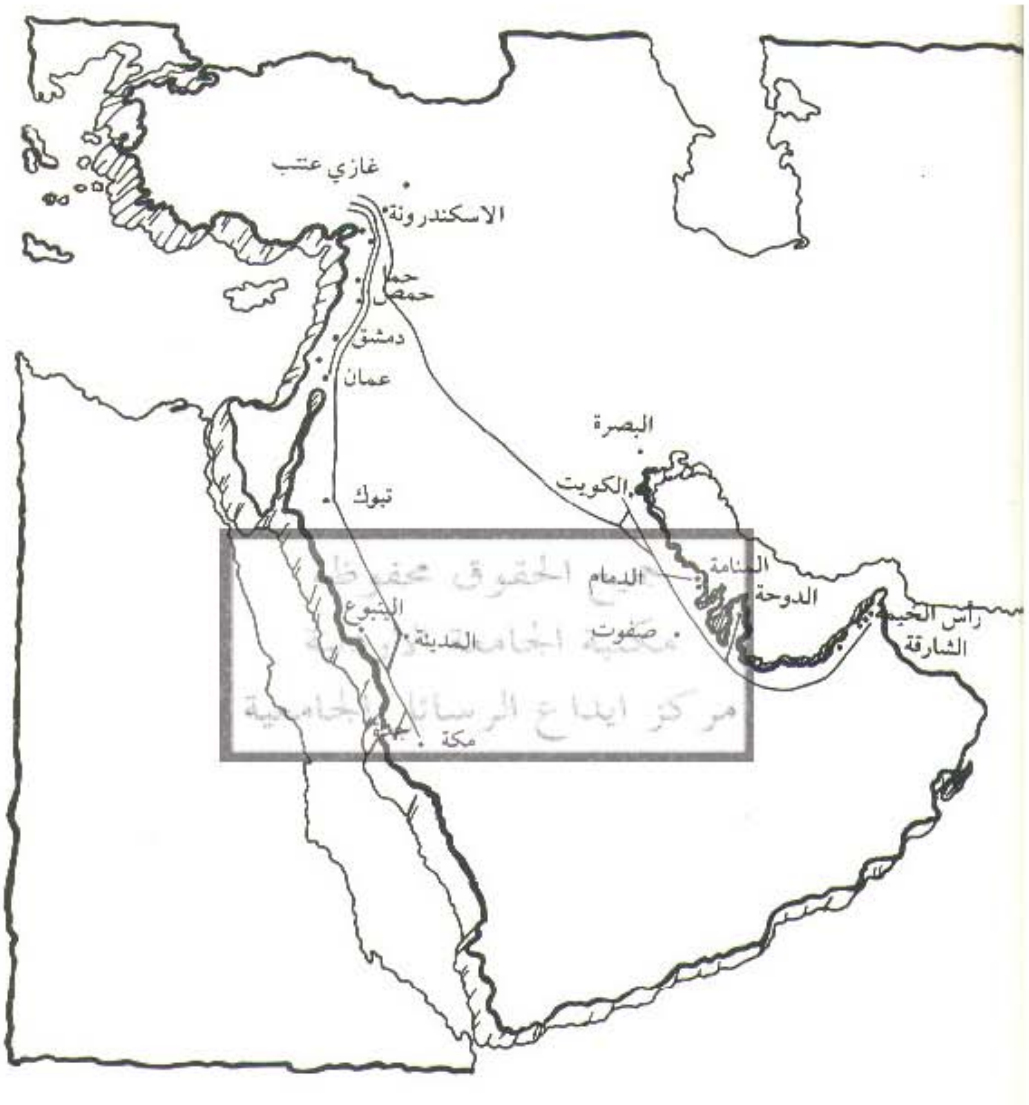

خريطة تتحدث عن مسارات أنابيب مشروع السلام

المرجع، خليل الناصري، مرجع سابق، ص١٤٧

المراجع

أحمد، ليلى عبد اللطيف، موقف الدولة العثمانية من مطامع اليهود في فلسطين، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٧.

بن مائير، يهودا، العلاقات المدنية العسكرية في إسرائيل، ترجمة مصطفى ارز، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦.

بيت هلوجي، بنجامين، الاخطبوط الاسرائيلي، ترجمة محمود برهوم ويوسف أبو ليل، الطبعة الأولى، منشورات دار الكرمل، عمان، ١٩٨٨.

بيريز، شمعون، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الطبعة الأولى، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥.

بيريز، شمعون، مستقبل إسرائيل، حوارات اجراها معه روبرت ليفل، ترجمة محمد النجار، الطبعة الاولى، دار الاهلية، عمان، ٢٠٠٠.

توفيق، سعد حقي، النظام الدولي الجديد، دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩.

الجهماني، يوسف، أوجلان تركيا والأكراد، الطبعة الأولى، دار حوران للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٩٩.

الجهماني، يوسف، تركيا وإسرائيل، الطبعة الأولى، دار حوران للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٩٩.

الجهماني، يوسف، تركيا وسوريا، الطبعة الأولى، دار حوران للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٩٩.

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

حجازي، عرفات، الاتحاد السوفياتي في زمن الانهيار والتخلي عن العرب وقضية فلسطين، دار الصباح، عمان، ١٩٩١.

حيدري، نبيل، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥، الطبعة الأولى، صبرا للطباعة والنشر، دمشق ١٩٨٦.

الدجاني، أحمد، في مواجهة نظام الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٤.

دلي، خورشيد حسين، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، ١٩٩٩.

رعد، أنعام، الصهيونية الشرق أوسطية من هرتزل إلى بيريز إلى النفق والخطة المعاكسة، الطبعة الأولى.

روبنس، فيليب، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل. نجم، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر، بيروت، ١٩٩٣.

زهر الدين صالح، اليهود في تركيا ٥٠٠ عاماً، الطبعة الأولى، دار الصداقة للترجمة والنشر، حلب، ١٩٩٦.

السبعاوي، عوني عبد الرحمن، إسرائيل ومشاريع المياه التركية مستقبل الجوار المائي العربي، الطبعة الأولى، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ١٩٩٧.

سري الدين، عايدة، الحرب الباردة في الخليج الساخن، الطبعة الأولى، بيسان للتوزيع والاعلان، بيروت، ١٩٩٩.

سري الدين، عايدة، دول المثلث بين فكي الكماشة التركية الإسرائيلية، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٩٧.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

سري الدين، عايدة، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، الطبعة الأولى، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٩٧.

سيرز، نوبغو بازوغلو، سياسات تركيا الأمنية، دراسات إستراتيجية، تصدر عن مؤسسة الأبحاث العربية، الدراسة رقم ٣٧، ١٩٨١.

شرابي، نظام أمريكا والعرب السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين، الطبعة الأولى، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ١٩٩٠.

شوارتزكوف، نورمان، شوارتزكوف في الخليج، ترجمة حسام الدين متولي، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٢.

صالح، جهاد، الطورانية التركية بين الأصولية والفاشية، الطبعة الأولى، دار الصداقة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٧.

فايد، رجائي وشعبان، أحمد، أوجلان الزعيم.. والقضية، الطبعة الأولى، مريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ١٩٩٩.

الكيلاني، هيثم، تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية التركية، الطبعة الأولى، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٨.

لويس، برنادر، تنبؤات، "برنادر لويس" مستقبل الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٠.

مار، فيبي ولويس، وليم، امتطاء النمر تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، ترجمة عبدالله جمعه، الطبعة الأولى، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٦.

مرهون، عبد الجليل، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، الطبعة الأولى، دار النهار، بيروت، ١٩٩٧.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

مطر، جميل، هلال، علي الدين، النظام الأقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.

معوض، جلال عبد الله، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية- التركية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آب، ١٩٩٨.

موسى، شحادة، علاقات إسرائيل مع دول العالم الثالث، مركز الابحاث سلسلة كتب فلسطينية، بيروت، ١٩٧١.

الناصري، ظبل، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية- التركية، الطبعة الأولى، مطبعة الراية، بغداد، ١٩٩٠.

نتنياهو، بنيامين، مكان تحت الشمس، ترجمة محمد عودة، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٩٥.

النعيمي، أحمد نوري، تركيا وحلف شمال الأطلسي، الطبعة الأولى، المطبعة الوطنية، عمان، ١٩٨١.

النعيمي، احمد نوري، الحركات الاسلامية الحديثة في تركيا، الطبعة الاولى، دار البشير، عمان، ١٩٩٣.

نيكسون، ريتشارد، ١٩٩٩، انتصار بلا حرب، اعداد محمد عبد الحليم ابو غزالة، الطبعة الأولى، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٨.

نيكسون، ريتشارد، الفرصة السانحة، ترجمة أحمد صدقي مراد، الطبعة الأولى، دار الهلال، بيروت، ١٩٩٢.

نور الدين، محمد، تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٨.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

نور الدين، محمد، تركيا في الزمن المتحول، الطبعة الأولى، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ١٩٩٧.

نور الدين، محمد، قبعة وعمامة مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا، الطبعة الأولى، دار النهار، بيروت، ١٩٩٧.

هاس، ريتشارد، مستقبل السياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة. ترجمة محمد عبدالقادر، مركز جنين للدراسات الإستراتيجية والترجمة، عمان ١٩٩٠.

هلال، جميل، استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط، الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٥.

هويدي، أمين، التحولات الاستراتيجية الخطيرة، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٧.

هيكل، محمد حسنين، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، الطبعة الأولى، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٢.

يافوز، هاكان، العلاقات التركية –الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية، الطبعة الأولى، دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٠.

اليسلوي، شاكر، قراءة في الوضع العربي والدولي، الطبعة الأولى، المنارة للانتاج والاعلامي والفني، بيروت، ١٩٩٩.

يوسف، عماد، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ١٩٩٦.

جميع الحقوق محفوظة

المراجع الحديثة باللغة الانجليزية

Faddah Mohammad, The Middle East Tranistion, Asia Publishing House, 1974.

Jung, Dierrich, and piccoli, wolfango. The Turkish- Israeli: Axis: amatter of Geo-strategic changein the middle East, compenhagen peace research institute, Denmark, 2001.

Star, joyce, and stor, Danied, U.S foreign policy on water resources in the Middle East, the Center of studies and international studies, washington, 1987.

رسائل الماجستير:

جميع الحقوق محفوظة

ابو لبدة، نظمي عيسى، أثر التغيرات في النظام الدولي على الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، ١٩٩٩.

الضمور، عماد، الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ٢٠٠١م.

بحوث منشورة في كتاب لمجموعة مؤلفين:

أحمد، نازلي معوض، التقارب التركي العربي في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة في العلاقات العربية التركية من منظور عربي، الجزء الأول، إشراف محمد صفي الدين أبو العز، معهد الدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة، ١٩٩١.

أوغلو، فاخر آرما، (تركيا والصراع العربي – الإسرائيلي) العلاقات العربية التركية من منظور تركي، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية) مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول، الجزء الثاني، ١٩٩٣

أوغلو، إرسين كالابسي، السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن الاقليمي والتعاون في الشرق الأوسط: العلاقات العربية التركية.. إلى أين؟ في العرب وجوارهم... إلى أين؟ علي محافظة وآخرون، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.

صالحه، سمير، مشكلة المياه في محادثات السلام الجارية في مشكلة المياه في الشرق الأوسط، الجزء الثاني، تحرير نجيب عيسى، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٤.

كوثراني، وجيه، موقع العلاقات التركية في اطار العالم الإسلامي، في العلاقات العربية التركية: جوار مستقبلي، أورهان كولوغلو وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

لكيلاني، هيثم، البعد الأمني لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية والاتفاقية العسكرية التركية الإسرائيلية، في مستقبل التركيبات الاقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي، إشراف سمعان بطرس الله، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٧.

مسلم، طلعت، قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرون، في التحديات "الشرق أوسطية" الجديدة في الوطن العربي، أحمد الدجاني وآخرون، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤.

مسلم، طلعت، مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف العرب والاتراك منه وموقعهم فيه، في العلاقات العربية التركية: حوار مستقبلي، اورهان كولوغلو وآخرون، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥.

معوض، جلال عبد الله، المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج، في حتى لا تشب حرب عربية- عربية أخرى (من دروس حرب الخليج)، تنسيق وتحرير مصطفى كامل السيد، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٢.

نور الدين، محمد، الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية، في العرب والأتراك في عالم متغير، الجزء الأول، وجهة النظر العربية، تحرير ميشال نوفل، الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية والتوثيق، بيروت، ١٩٩٣.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الدوريات باللغة العربية:

أبو حسنة، نافذ، باراك والدولة العلمانية، شؤون الأوسط، العدد ١٠٠، بيروت، اكتوبر ٢٠٠٠.

أرسلان، أحمد فؤاد، التقارب التركي الإسرائيلي من الشرق الأوسط إلى القوقاز، السياسة الدولية، العدد ١٠٣، القاهرة، ١٩٩٧.

أرغوفنش، شادي، الأمن التركي والشرق الأوسط، الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٦، بيروت، ربيع ١٩٩٦.

الأزعر، محمد خالد، السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية، مستقبل العالم الاسلامي، العدد ٧، مالطا، ١٩٩٢.

الأزعر، محمد خالد، العرب ودوائر التحرك الاقليمي للسياسة التركية، شؤون عربية، العدد ٧٤، القاهرة، حزيران ١٩٩٣.

الأزعر، محمد خالد، نهاية الحرب الباردة، ومكانة إسرائيل الاقليمية، شؤون عربية، العدد ٧٦، القاهرة، كانون الأول ١٩٩٣.

إسماعيل، أحمد علي، التسلل الإسرائيلي في آسيا، السياسة الدولية، العدد ٦، القاهرة، ١٩٦٦.

الأصفهاني، نبيه، تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي، السياسة الدولية، العدد ٥٢، القاهرة، نيسان ١٩٨٧.

إنديك، مارتن، سياسة ادارة كلينتون حيال الشرق الأوسط، دراسات فلسطينية، العدد ١٥، بيروت، صيف ١٩٩٣.

أوغلو، مصطفى كيبار، تأثير الحد الشمالي على الشرق الأوسط، تطبق عبد المنعم سعيد، ترجمات استراتيجية، العدد ٦، القاهرة، ١٩٩٦.

باشا، سمابوليك، العلاقات بين تركيا وإسرائيل والدولة العربية المجاورة، الباحث العربي، العدد ٤٨، لندن، ١٩٩٨.

بن جدو، غسان، الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي ما خفي أعظم وسوريا الهدف القادم، الوحدة، العدد ١٩٤، إيران، ١٩٩٦.

البرغوثي، عدنان هزاع، الوظيفة السياسية لمشاريع المياه التركية، شؤون الأوسط، العدد ٩٩، بيروت، أيلول ٢٠٠٠.

بيرو، شيمون، أي رؤية استراتيجية لتركيا، ترجمة محمد نور الدين، شؤون الأوسط، العدد ، بيروت.

تشاندار، جنكيز، التقارب التركي – الإسرائيلي، شؤون الأوسط، العدد ٥١، بيروت، ١٩٩٦.

تهامي، أحمد، الأزمة السياسية في إسرائيل، السياسة الدولية، العدد ١٣١، القاهرة، يناير ١٩٩٨.

ثابت، مصطفى عبد الحميد، العلاقات العربية التركية بعد حرب الخليج، الطموحات الاقليمية والخيار الاستراتيجي الأطلسي، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٥، بيروت، ١٩٩٢.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

جاد، عماد، الغزو في الإطار الاقليمي (إسرائيل وتركيا)، السياسة الدولية، العدد ١٠٢، القاهرة، ١٩٩٠.

الجبالي، عبد الفتاح، المؤتمرات الاقتصادية في الشرق الأوسط، الاهداف – النتائج – التوقعات، الدراسات الفلسطينية، العدد٣، بيروت، ١٩٩٧.

جواد، سعد، وحسني، منعم، الأمن التركي بين مهمتين، السياسة الدولية، العدد ١١٦، القاهرة، ١٩٩٩.

الجميلي، حميد، الأطماع التركية بمياه دجلة والفرات الابعاد والانعكاسات، آفاق عربية، العدد ٩-١٠، بغداد، ١٩٩٩.

حتى، ناصيف، التحولات في النظام العالمي ومناخ الفكري الجديد وانعكاساته على النظام الاقليمي العربي، المستقبل العربي، العدد ١٦٥، بيروت، ١٩٩٢.

خليفة، محمد، تركيا وأزمة الخليج، مستقبل العالم الاسلامي، العدد ٢، مالطا، ١٩٩١.

الدجاني، هشام، تطور العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية، الوحدة، العدد ٩٤، الرباط، ١٩٩٢.

الخروج، طارق، الانتخابات التركية: معطيات جديدة، السياسة الدولية، العدد ١٢٦، القاهرة، ١٩٩٦.

الداوود، محمود علي، العلاقات العربية التركية والعوامل المؤثرة فيها، المستقبل العربي، العدد ٤٥، بيروت، ١٩٨٢.

درويش، فوزي، البعد العسكري في العلاقات التركية- الإسرائيلية، السياسة الدولية، العدد ١٣٨، القاهرة، اكتوبر ١٩٩٩.

درويش، فوزي، نحو أخلاء آسيا الوسطى من السلاح النووي، السياسة الدولية، العدد ١٤١، القاهرة، يوليو ٢٠٠٠.

لدقان، ابراهيم، اسرائيل في العام ٢٠٠٠، الخلفية والأداء، المستقبل العربي، العدد ٢٦٤، بيروت، شباط ٢٠٠١.

لنابمي، علي عبد الهادي، العلاقات الاقتصادية التركية- الإسرائيلية وأثرها في الأمن الاقتصادي العربي، مجلة الحكمة، العدد ٦، بغداد، ١٩٩٩.

راضي، أشرف: العلاقات الإسرائيلية الخليجية، السياسة الدولية، العدد ١٢٥، القاهرة، يوليو ١٩٩٦.

لرشدان، عبد الفتاح علي، العلاقات العربية التركية في عالم متغير، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٢٦، العدد ٣، الكويت، خريف ١٩٩٨.

لزين، سمير، توجهات السياسة الإسرائيلية، شؤون الأوسط، العدد٩٩، بيروت، ايلول ٢٠٠٠.

سيفانو، سلسفتري، النظام العالمي الجديد، أقلح أن صدق، ترجمة شوقي جلال، الثقافة العالمية، العدد ٩٩، الكويت، أبريل ٢٠٠٠.

سنجر، أشرف محمود، لوزارة الأئتلافية في تركيا بين احتمالات الاستمرار والانهيار، السياسة الدولية، العدد ١٢٨، القاهرة، أبريل ١٩٩٧.

سويد، ياسين، استراتيجية التحالف الإسرائيلية وخطرها على الأمن القومي العربي، شؤون الأوسط، العدد ٧٠، بيروت، اذار ١٩٩٨.

لشاهد، جاسر، السياسة التركية تجاه جمهوريات أواسط آسيا الأسلامية، السياسة الدولية، العدد ١٣١، القاهرة، ١٩٩٨.

شميدا، ليزلي، مشروعات إسرائيل المائية وتأثيرها على حركة الصراع العربي الإسرائيلي، الباحث العربي، العدد ٦، لندن، ١٩٨٦.

جميع الحقوق محفوظة

صبحي، مجدي، مشروعات التعاون الاقليمي في مجال المياه، السياسة الدولية، العدد ١١٥، القاهرة، ١٩٩٤.

صالح، عبد الله، أبعاد الحملة التركية على الأكراد، السياسة الدولية، العدد ١٢١، القاهرة، ١٩٩٥.

صالح، عبد الله، الاتفاق التركي- الإسرائيلي وعملية السلام، السياسة الدولية، العدد ١٣١، القاهرة، ١٩٩٨.

صفوة، نجدة فتحي، موقف تركيا من قضية فلسطين، المستقبل العربي، العدد ٤٥، بيروت، ١٩٨٦.

صايغ، يوسف، الإمكانات الاقتصادية الإسرائيلية، المستقبل العربي، العدد ٢٥٨، بيروت، آب ٢٠٠٠.

صايغ، يوسف، منظور الشرق الأوسط دلالاته بالنسبة للعرب، المستقبل العربي، العدد ١٩٢، بيروت، شباط ١٩٩٥.

الصالحي، غسان، الاتفاق العسكري التركي- الإسرائيلي وحكومة أربكان، رؤية إسرائيلية، الوحدة، العدد ١٩٤، ايران، ١٩٩٦.

صالحة، سمير، مياه إسرائيل في العلاقات المائية العربية- التركية، مستقبل العالم الإسلامي، العدد ١٥، مالطا، ١٩٩٥.

لطفي، منال، العلاقات التركية- اليونانية وتحولات المصالح الاستراتيجية، السياسية الدولية، العدد ١٤٠، القاهرة، أبريل ٢٠٠٠.

لطيار، ظبل ابراهيم، التعاون العسكري التركي الإسرائيلي ومخاطره على الأمن القومي العربي، شؤون عربية، العدد ٩٧، القاهرة، ١٩٩٩.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

العلاف، إبراهيم خليل، العلاقات التركية مع إسرائيل منذ أوائل الثمانينات حتى الآن، آفاق عربية، العدد ٣-٤، بغداد، ١٩٩٩.

عابدة، خالد، الليكود عشية الانتخابات لمقاربة السياسية التكتيكية والولادة العسيرة لائتلاف اليمين، الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٣، بيروت، صيف ١٩٩٧.

عابد، خالد، المتدينون والعلمانيون في اسرائيل جدل الوحدة والصراع، الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٠، بيروت، ربيع ١٩٩٧.

عبد الحي، وليد، أثر المتغيرات في النظام الدولي المعاصر على مستقبل الوظيفة الاقليمية لاسرائيل، شؤون عربية، العدد ٦٥، القاهرة، ١٩٩١.

عبد العزيز، مروة علي، تركيا بين أزمة الهوية والصراع في سبيل الاعتراف، قراءات استراتيجية، السنة السادسة، العدد الأول، القاهرة، يناير ٢٠٠٦م.

عبد العليم، طه، العلاقات التركية الإسرائيلية وابعادها على الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد ١٣١، القاهرة، ١٩٩٨.

عبد الفتاح، بشير، الأرمن وأزمة السياسة الخارجية التركية، السياسة الدولية، العدد ١٤٣، القاهرة، يناير، ٢٠٠١.

عبد الكريم، ابراهيم، مقاربة مستقبلية للأمن والقوة العسكرية لإسرائيل، شؤون الأوسط، العدد ٩٣، بيروت، آذار ٢٠٠٠.

العزاوي، وصال، أبعاد التعاون العسكري التركي- الإسرائيلي، دراسة في الدوافع والأهداف، دراسات استراتيجية، العدد ٥، بغداد، ١٩٩٨.

العزاوي، وصال، تطورات التحالف التركي- الإسرائيلي والأمن العربي، دراسات شرق أوسطية، العدد ١٢، عمان، صيف ٢٠٠٠.

جميع الحقوق محفوظة

عزمي، محمود، الامكانات العسكرية الاسرائيلية، المستقبل العربي، العدد ٢٥٨، بيروت، آب ٢٠٠٠.

علبوة، السيد، العلاقات العربية- التركية في ظل الشرق أوسطية، الباحث العربي، العدد ٣٩، لندن، ١٩٩٥.

العماد، منعم، المتغيرات الدولية ومستقبل النظام العربي، دراسة في اختلالات الأمن الخارجي، شؤون عربية، العدد ٨٦، القاهرة، حزيران ١٩٩٦.

العناد، مجذاب بدر، أزمة المياه العربية ومشاكلها وتأثيرها في معالجة الفجوة الغذائية العربية، شؤون عربية، العدد ٨٦، القاهرة، حزيران ١٩٩٦.

عيسى، محمد، الموقف التركي وأزمة الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد ١٧، القاهرة، ١٩٧٥.

غلي، إبراهيم عبد الحميد، الولايات المتحدة وإسرائيل: تحالف غير مكتوب، قراءات استراتيجية، السنة الخامسة، العدد ١٢، القاهرة، ٢٠٠٠.

الغزالي، أسامة حرب الشرق الأوسط خمسون عاماً بعد أنشاء اسرائيل والسياسة الدولية، العدد ١٣٢، القاهرة، ١٩٩٨.

الفقي، رهام، السياسة المائية الجديدة في الشرق الأوسط، قراءات استراتيجية، العدد ١٠، القاهرة، أكتوبر، ٢٠٠٠.

فياض، خالد، العلاقات التركية- الإسرائيلية من تشيللر إلى اربكان، السياسة الدولية، العدد ١٢٩، القاهرة، ١٩٩٧.

القلم، محمود سريع، تأثير الحد الشمالي على مستقبل منطقة الشرق الأوسط، تطبيق عبد المنعم سعيد، ترجمات إستراتيجية، العدد ٦، القاهرة، ١٩٩٦.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

كلاين، كلود، مكانة الدين في إسرائيل تفسير ديموغرافي، شؤون الأوسط، العدد ١٠١، بيروت، شتاء ٢٠٠١.

كامل، ماهر، الأزمة القبرصية كيفية أعادة الثقة بين طرفي الأزمة، السياسة الدولية، العدد ١٣٤، القاهرة، ١٩٩٩.

كرامر، هنيز، آسيا الوسطى والنفوذ التركي، ترجمة ناطق خلوصي، آفاق عربية، العدد، ٧-٨، بغداد، تموز- آب ١٩٩٩.

كشك، أشرف عبد الحميد، الاتفاق التركي الإسرائيلي وأثره في الأمن القومي العربي، شؤون الأوسط، العدد ٥٢، بيروت، ١٩٩٦.

كوثراني، وجيه، الشرق أوسطية والتطبيع الثقافي مع إسرائيل: البعد التاريخي واشكالات راهنة، الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٣، بيروت، ١٩٩٥.

كيالي، ماجد، العلاقة الخاصة الامريكية- الاسرائيلية: التحليل المركب لتقاطع المصالح، شؤون الأوسط، العدد ٦٦، بيروت، اكتوبر ١٩٩٧.

كيالي، ماجد، النظام الاقليمي في الشرق الأوسط، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٤١، بيروت، ١٩٩٢.

كيمرلنغ، باروخ، حرب ثقافات، الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٧ ، بيروت، صدفي ١٩٩٦.

كيمرلنغ، باروخ، لا هي ديمقراطية ولا هي يهودية، ترجمة أحمد خليفة، الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٣، بيروت، ١٩٩٨.

كيوان، مأمون، الخلاف المائي التركي السوري العراقي خلفيات وابعاده واحتمالاته المستقبلية، شؤون عربية، العدد ٨٧، القاهرة، ايلول ١٩٩٦.

كيوان، مأمون، مستقبل المجتمع الاسرائيلي جدل الاستقرار والتعايش الذاتي، شؤون الأوسط، العدد ١٠١، بيروت، شتاء ٢٠٠١.

ماركوس، جوناثان، سياسة إسرائيل الدفاعية في مفترق طرق إستراتيجي، شؤون الأوسط، العدد ١٣، بيروت، آذار ٢٠٠٠.

المجذوب، طارق، التعاون العربي التركي في مشاريع البنية التحتية: المياه والطاقة الكهرومائية، المستقبل العربي، العدد ١٨٨، اكتوبر ١٩٩٤.

محمد، صباح محمود، التحدي الأمبريالي والصهيوني للأمة العربية والموقف التركي المطلوب، شؤون تركية، العدد الأول، بيروت، ١٩٨٥.

محمد، فوزية صابر، التحرك الإسرائيلي في جمهوريات آسيا الوسطى، آفاق عربية، العدد ٧ ـ٨، بغداد، ١٩٩٩.

محمود، أحمد ابراهيم، سياسات التعامل الإسرائيلي مع الأزمة، السياسة الدولية، العدد ١٠٢، القاهرة، ١٩٩٠.

المسلماني، أحمد، موقف إسرائيل من الأزمة العراقية، السياسة الدولية، العدد ١٣٢، القاهرة، ١٩٩٨.

المسيري، عبد الوهاب، الامكانات الايديولوجية الصهيونية، المستقبل العربي، العدد ٢٥٨، بيروت، آب ٢٠٠٠.

مصالحة، محمد، مسألة الأمن القومي بين المفاهيم الواقع النصوص شؤون عربية، العدد ٣٥، القاهرة، كانون الثاني ١٩٨٤.

مصطفى، نبيل عبد الخالق، فكر نتنياهو، المستقبل العربي، العدد ٢٣٨، بيروت، كانون الثاني ١٩٩٨.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

مصطفى، نبنين عبد الخالق، المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي، المستقبل العربي، العدد ١٩٣، بيروت، آذار ١٩٩٥.

معوض، جلال، تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات، المستقبل العربي، العدد ١٦٠، بيروت، حزيران ١٩٩٢.

معوض، جلال، تركيا والنظام في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج العربي: الجانب الأمني، شؤون عربية، العدد ٦٧، القاهرة، ١٩٩١.

معوض، جلال، الجديد في العلاقات العربية التركية، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد ٣٦، القاهرة، ١٩٩٨.

معوض، جلال، دور تركيا في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج: الجوانب السياسية والاقتصادية، شؤون عربية، العدد ٦٩، القاهرة، آذار ١٩٩٢.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

معوض، جلال، السياسة التركية والوطن العربي في الثمانينات، شؤون عربية، العدد ٦٢، القاهرة، حزيران ١٩٩٠.

معوض، جلال، الشرق الأوسط الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة، شؤون عربية، العدد ٨٠، القاهرة، كانون الأول ١٩٩٤.

معوض، جلال، العلاقات التركية- الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينات، شؤون عربية، العدد ٨٨، القاهرة، ١٩٩٦.

معوض، جلال، عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات، شؤون عربية، العدد ٨٩، القاهرة، ١٩٩٧.

معوض، جلال، مياه الفرات والعلاقات العربية التركية، شؤون عربية، العدد ٦٥، القاهرة، نيسان ١٩٩١.

المنوفي، كمال، تطور العلاقات السوفيتية- التركية، السياسة الدولية، العدد ٢٤، القاهرة، ١٩٧١.

النجار، أحمد السيد، الاقتصاد الإسرائيلي رؤية مستقبلية، السياسات الدولية، العدد ١٢٦، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٦.

النجار، أحمد السيد، رؤية عربية للتصورات الاسرائيلية حول قضايا المياه بين العرب واسرائيل، شؤون عربية، العدد ٧٣، بيروت، ١٩٩٣.

النعيمي، أحمد نوري، الاتفاقية العسكرية بين تركيا واسرائيل، مجلة العلوم السياسية العدد ٢٢، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠١.

النعيمي، أحمد نوري، تركيا والجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى، مجلة العلوم السياسية، العدد ١٤، جامعة بغداد، بغداد، حزيران ١٩٩٥.

النعيمي، أحمد نوري، العلاقات العربية التركية من عام ١٩٤٧- ١٩٦٠، شؤون تركية، العدد الأول، بيروت، ١٩٨٥.

نور الدين، محمد، المسألة الكردية في تركيا بعد اعتقال أوجالان، شؤون الأوسط، العدد ٨١، بيروت، ١٩٩٤.

نور الدين، محمد، مشروع جنوب شرق الاناضول: أهداف محلية وأبعاد اقليمية، شؤون الأوسط، العدد ٢١٥، بيروت، كانون الثاني ١٩٩٣.

نوفل، ميشال، مدخل مفهومي للأزمة التركية- البنية السياسية والحركة الاسلامية، شؤون الأوسط، العدد ٦٤، بيروت، آب ١٩٩٧.

نوير، عبد السلام علي، أبعاد الموقف التركي تجاه أزمة الخليج، مستقبل العالم الأسلامي، العدد ٣، مالطا، ١٩٩١.

جميع الحقوق محفوظة

هاشم، عزة جلال، الأقلية اليهودية في تركيا، السياسة الدولية، العدد ١٣١، القاهرة، ١٩٩٨.

هلال، رضا محمد، عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، السياسة الدولية، العدد ١٣٢، القاهرة، ١٩٩٨.

هواري، عبدالرحمن، السياسة الدولية، العدد، القاهرة، يناير ٢٠٠١.

هوربتز، بروس، أزمة المياه في الشرق الأوسط وجهة نظر إسرائيلية، ترجمة غسان رملاوي، شؤون الأوسط، العدد ٥، بيروت، كانون الثاني ١٩٩٢.

الدوريات باللغة الانجليزية:

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

Abranomovitz, dateline Ankara: Turkey After Qzol, foreign policy, No.1, 1993.

Aros, Bulent, post- cold war realities: isreals strategy in Azerboijon and General Asia, middle East Policy, Vol.V January 1, 8.

Baram, Haim, peres the European, Middle East international, issue No. 468, february, 1992.

Drezon, marcid, Teplar contested water and the prospects of Arab- isreali, peace, Middle Eastern studies, vol. 30, No.2, April, 1994.

Jonosson, Wes, Greece and Turkey? One course for conflict, Middle East International, No. 470.

Karaos manoghu, Alil, Turkey security and the Middle East, foreign Affaris, Vol, 62, No.1, 1983.

Machenzie, ken, murky water, Middle East international, No. 293, 1986.

Meir, Gorda, Israel in Searn of lasting peace, foreign affarirs, Vol. 51, No.3, April, 1973.

Nachmani, Amikam, The Remarkable Turkish- Israeli Tie, Middle East Quarterly, Vol.V, No.2. june 1998.

Nyeip, deseph, what world order? Foreign Affairs, spring 1992.

Olson, Robert, Israel and Turkey- consolidating Relations, Middle East International, No. 547, April, 1997.

Olson, Robert, Turkey, syria Relations since the Gulf War: Kurds and water, middle East Policy, Vol. 5, No.2, 1997.

Perlmutter, Amos, Israels security option, foreign Affairs, vol. 54, No.1, 1985.

Philip, Robin, Between sentiment and self- intrest, Turkey Policy toward A zerbaijan and the central Asion states, Middle East Journal, Vol. 47, No. 4, 1993.

Sayari, sabri, Turkey and the middle East in the 1990s, Journal of palestine studies, Vol. XXVi, No. 3, 1997.

Sever, Aysegul, the compliant Ally? Turkey and the Wast in the middle East 1954- 58, middle Eastern studies, vol. 34, No.2, April 1998.

Starr, joyce, Water wars, foreign policy, No. 82, spring 1991.

Salhiliyeh, Emile, problem of west Bank Development, Journal of palstine studies, Vol. X1, No.2, Winter 1982.

Walt, stevan, international Relations: on world and many Theorites, foreign Affaris, spring 1998.

Weinboum, m.G, the israel fastor in Arab consciousness and Domestic, middle East policy, Vol. 11, No. 1, 1993.

Willion, Turkey the middle East and Gulf crisis, middle East international, vol. 68, No.4, october, 1992.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ابداع الرسائل الجامعية

التقارير الاستراتيجية:

مكتبة الكونغرس، ادارة ابحاث الكونغرس، دائرة الشؤون الخارجية والدفاع القومي، تركيا: صعوبات وآفاق، تقرير مرفوع إلى اللجنة الفرعية لاوروبا والشرق الأوسط التابعة للجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الأمريكي، مارس ١٩٨٠، دراسات استراتيجية رقم ١٢، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت.

التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الاهرام لدراسات الاستراتيجية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، السنوات، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣.

قضايا المياه والغذاء والنفط من منظور الأمن القومي، تقرير الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي، المقدمة للمؤتمر العاشر، ١٩٩٩، المستقبل العربي، العدد ٢٠٥، بيروت، ٢٠٠٠.

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

مقالات صحفية:

الجيوسي، محمد شريف، اليهود وتركيا منذ القرن السادس عشر، صحيفة الدستور في الملف السياسي، التحالف التركي الاسرائيلي، العدد ٣، ٢٠/٨/١٩٩٧.

خير الله، خير الله، تركيا .. والدور، صحيفة الحياة، لندن، العدد، ١٢٤١٧، ٢٦/٢/١٩٩٧م.

السعد، خلدون، التحالفات... إستراتيجية صهيونية، صحيفة الدستور في الملف السياسي، التحالف التركي – الإسرائيلي، العدد ٢٠، ٣/٨/١٩٩٧م.

صاغيه، حازم، كيسنجر.. تركيا وعناوين لكوننا، صحيفة الحياة، العدد ١٢٣٨٦، ٢٥/١/١٩٩٧.

نصار، سليم، أربكان يحذر من مخاطر تكرار تجربة الجزائر تركيا تتوقع انقلاباً عسكرياً في الصيف المقبل، صحيفة الحياة، لندن، العدد ١٢٤٧٥، ١٩٩٧/٤/٢٦م.

نور الدين، محمد، الإسلام السياسي في تركيا: ارفاه أولاً.. واخيراً، صحيفة الحياة، لندن، العدد ١٢٣٦٦، ١٩٩٧/١/٥م.

نور الدين، محمد، المواجهة بين العسكر والإسلاميين، حرب النقاط هل تنتهي بضربة قاضية لـ تركيا، صحيفة الحياة، لندن، العدد، ١٢٤٩٤، ١٩٩٧/٥/١٥م.

يعقوبابي، نائل، العلاقات التركية- الإسرائيلية، المراحل والنتائج، صحيفة الدستور، في الملف السياسي التحالف التركي – الإسرائيلي، عمان، العدد ٢٠، ١٩٩٧/٨/٣م.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ABSTRACT

The Turkish- Israeli Relations after the second Gulf crisis

By.

AMJAD ABDLJLLAH SALEH QUASMEH

جميع الحقوق محفوظة

SUPTER VISER:

Prof Dr. MOHAMMAD FADAH

The present study investigated Turkish- Israeli interrelations after Gulf- crisis II, aimed at finding out factors stimulating and affecting the very nature of such relations between both countries, analyzing such relations and dimensions, and attempting to construct a realistic vision to the reality of such relations. Study goals achieved by employing both analytical and historical methods, which reflected in a three chapters divisional format as follows: Factors Stimulating the Development of Turkish- Israeli Relations, Dimensions of Turkish- Israeli Relations, A Shift Toward Strategic Partnership, and Turkish- Israeli Relations Future. This division has contributed in more understanding of Turkish- Israeli Relations post Gulf- crisis II, and revealed the degree to which such stimulating factors between both countries contributed to shifting toward a strategic partnership in water, mid- Asian region and security issues. Overall, reflections of such relations on the Arab national Security were well considered.